الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم الإقتصادية التخصص: تقنيات كمية مطبقة

محاولة قياس و تحليل ظاهرة الفقر

"حالة ولاية مستغانم"

إعداد الطالب:

- بلكراروبي طه

إشراف الأستاذ:

-نوريـن مـولود

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	يخلف عبدالله	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	مولـود نورين	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مناقشا	ولد محمد عيسى محمد محمود	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم :

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

أشكر الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع و نرجو أن يكون عونا ومرجعا يعتمد عليه و اصلي و اسلم على سيد الخلق و نور الضياء محمد " صلى الله عليه وسلم "

أتقدم بخالص الثناء للأستاذ **نورين مولود** الذي شرفني بتأطيره لبحثي هذا و على توجيهاته التي لم يبخلني بها كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية و إلى الصديق نورين العيد الذي ساعدني في إعداد المذكرة وإلى كل من دعمني و حفزني في هذا العمل و لو بإبتسامة أو تشجيع .

و الحمد لله رب العالمين .

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم " وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من ساندتني في الحياة إلى أعـز إنسان في الوجود إلى التي من تعلمت منها معنى العطاء إلى أمـــي العزيزة أطال الله في عمرها .

إلى من مد لي يد العون والمساعدة وأتاح لي فرصة التعلم – أبـي – أطال الله في عمره إلى كل إخوتي و أعمامي،

إلى كل أفراد العائلة و كل الأهل و الأقارب .

إلى من جمعتني بهم الأقدار و تعلق بهم الفؤاد أصدقائي عبد العزيز ، نصر الدين، الأخت ف فاطمة ، ياسين ، حميد ، أحمد ، بن ذهيبة، جلال ، إلى كل طلبة تخصص تقنيات كمية مطبقة دفعة 2016-2017 .

إلى كل من يسأل عن تقدمي في إنجاز المذكرة أهدي هذا العمل .

الفهرس

العنوان	الصفحة
مقـــدمـــة	1-6
الفصل الأول: نظرة عامة حول ظاهرة الفقر	7
تمهـــيد	8
المبحث الأول عموميات حول الفقر	9
المطلب الأول مفاهيم الفقر	9
المطلب الثاني:أسباب ظاهرة الفقر	13
المبحث الثاني:قياس الفقر و مظاهره	18
المطلب الأول : قياس الفقر	18
المطلب الثاني : مظاهر الفقر	26
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني:واقع الفقر في الجزائر	33
تمهيد	34
المبحث الأول : تاريخ الفقر في الجزائر	35
المطلب الأول : فترة الغزو الاستعماري للجزائر (1930-1962)	35
المطلب الثاني : الفترة 1962-2000	36
المطلب الثالث : الفترة 2000-2016	43
المبحث الثاني : أسباب انتشار ظاهرة الفقر في الجزائر وطرق مكافحتها	47
المطلب الأول : أسباب الفقر في الجزائر	47
المطلب الثاني : آليات مكافحة الفقر في الجزائر:	54
خلاصة الفصل	61
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لظاهرة الفقر في ولاية مستغانم	62
تمهيد	63
المبحث الأول: إبراز خصائص ولاية مستغانم	64

المطلب الأول: تشخيص ولاية مستغانم.	64
المطلب الثاني:خصائص المستوى التعليمي والصحي	77
المطلب الثالث:خصائص الخدمات الاجتماعية و الاقتصادية	85
المبحث الثاني : قياس درجة الحرمان لكل المؤشرات	92
المطلب الأول : حساب نقاط كل مؤشر لكل بلدية	92
المطلب الثاني : حساب إجمالي نقاط مؤشرات الفقر	105
المطلب الثالث : تصنيف البلديات حسب درجة الحرمان و عدم المساواة إلى مستويات ثلاث	108
خلاصة الفصل	112
الخاتمة	114
قائمة المراجع والملاحق	118

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	عدد اللاجئين والمشردين داخليا 2000-2009	27
2-1	نسبة الالتحاق في مرحلة التعليم الابتدائي 2008	28
3-1	تحقيق الأهداف الإنمائية في إفريقيا	31
1-2	تعليم التلاميذ والطلبة المسجلون لسنوات الدراسة 1962-2000	38
2-2	تطور نسبة التمدرس 1965-2000 (الوحدة بـ%)	38
3-2	تطور عدد المعلمين 1962-2000	39
4-2	البنية التحتية للمرافق التعليمية 1962-2000	39
5-2	المنشآت القاعدية الصحية 1974-2000	40
6-2	تطور عدد الأطباء والصيادلة وكذا جراحي الأسنان وكذا عدد السكان لكل مستخدم منهم	41
7-2	تطور عدد الأطباء وعدد السكان لكل طبيب 2000-2011	45
8-2	المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 2008-2010	46
9-2	تطور الأجر الوطني المضمون في الجزائر للفترة 1991-2016	49
10-2	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك السنوي للفترة 2002-2011	50
11-2	نسب التمدرس الإجمالية في الجزائر	52
1-3	التنظيم الإداري لبلديات مستغانم	65
2-3	توزيع سكان ولاية مستغانم على مختلف البلديات	66
3-3	توزيع سكان ولاية مستغانم على مختلف البلديات	67
4-3	التركيب السكاني لبلديات مستغانم	70
5-3	تقدير السكان حسب التكوين العمري	72
6-3	بناء السكان حسب التكوين النوعي (الجنس / العمر)	74
7-3	التركيب السكاني لبلديات مستغانم حسب متغير النمو	75
8-3	خصائص مستوى التعليم الابتدائي في بلديات مستغانم.	78
9-3	خصائص مستوى التعليم المتوسط في بلديات ولاية مستغانم	80
10-3	خصائص مستوى التعليم الثانوي في بلديات مستغانم	82
11-3	التغطية الصحية العمومية و الخاصة لبلديات مستغانم	84
12-3	التغطية بالكهرباء وغاز المدينة والمياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الصحي لبلديات ولاية مستغانم	86
13-3	شبكة طرقات لمختلف بلديات مستغانم	88
14-3	توزيع المشتغلين والبطالين على بلديات مستغانم	90

15-3	ترتيب البلديات حسب مؤشر البطالة	93
16-3	ترتيب البلديات حسب مؤشر الكهرباء	95
17-3	ترتيب البلديات حسب مؤشر التعليم	97
18-3	ترتيب البلديات حسب مؤشر شبكة الصرف الصحي	99
19-3	ترتيب البلديات حسب مؤشر شبكة المياه	101
20-3	ترتيب البلديات حسب مؤشر الصحة	103
21-3	إجمالي نقاط كل بلدية	105
22-3	ترتيب البلديات	108
23-3	درجة الفقر و الحرمان لبلديات مستغانم	110
24-3	نسب التعليم ،الصحة ،البطالة لكل مستوى لبلديات مستغانم	111

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	الحلقة المفرغة للدخل .	15
2-1	منحنى لورنز	24
1-3	تمثيل بياني لسكان الريف و الحضر لولاية مستغانم	69
2-3	تمثيل بياني لسكان ولاية مستغانم حسب الجنس	71
3-3	تمثيل بياني لمستويات الفقر في مستغانم	111

المقـدمة العامــة

المقدمة العامة :

تعتبر ظاهرة الفقر من أصعب الظواهر الاجتماعية والاقتصادية التي تؤرق الفاعلين في الحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بغية إيجاد الطرق والمناهج لمحاربتها، أو على الأقل التقليل من حدتها ،وكون هذه المشكلة ليست وليدة اليوم بل هي ظاهرة قديمة قدم وجود الإنسان الذي عايش العصور والأحداث بغية تحسين ظروف عيشه وبحث السبل التي تنجيه من آفة الفقر لما لها من مضار وتبعات لا يحمد عقباها ، فظاهرة الفقر عاشت ما عاش الإنسان إلى يومنا هذا ، وبالرغم من التقدم الحاصل في الزمن الحديث إلا أن الظاهرة لا تزال تنخر عديد المجتمعات وخاصة مجتمعات دول العالم الثالث والدول الناشئة بل تتعدى في بعض الأحيان وتمس حتى الدول المتقدمة ولكن يختلف وجه ظاهرة الفقر فيها عن وجهه في الدول المتخلفة .

ولكن هذا لا هذا لا يؤسس لمبدأ الحتمية أن المجتمع أو الدولة التي تعاني من الظاهرة أنها تبقى تعاني منها للأبد، فهناك أمثلة قوية فرضت نفسها كنماذج يحتذى بها استطاعت أن تحقق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وهو حال بعض الدول كماليزيا والصين ومؤخرا تركيا، وهو ما يجعل العديد من الدول أمام حتمية القيام بوثبة خاصة ونوعية للخروج من دائرة المجتمعات التي انتشرت فيها الظاهرة ولو بنسب متفاوتة .

وتشير بعض الإحصائيات الصادرة عن المنظمات الدولية أن $\frac{1}{5}$ من سكان العالم يعدون فقراء عند عتبة خط الفقر 1$ ولو أرتفع هذا الخط عند 2$ فإن الرقم يرتفع إلى $\frac{1}{3}$ من سكان العالم وهو رقم مرتفع جدا بإعتبار أن عدد سكان العالم أكثر من 6 مليار نسمة أي عند خط الفقر المحدد ب 2$ نتيجة أكثر من 2 مليار فقير و يرتفع العدد إذا سلمنا بالتقديرات التي ترجع بلوغ عدد سكان العالم إلى 8 مليار نسمة ما بعد سنة 2025، فعدد الفقراء سيرتفع إذا لم نأخذ بالأسباب الحقيقية لانتشار الظاهرة وكذا الجدية في إيجاد الحلول اللازمة ، لأن المحاولات السابقة لم تؤتي أكلها وهو ما يتأكد في عدم بلوغ الأهداف اللانمائية للألفية الثالثة والتي كان مسطرا لها أن تبلغ مستويات معينة عند سنة 2015 من طرف هيئة الأمم المتحدة، ولكن لم تتحقق هذه الأهداف كما كان مسطرا لها وذلك لعدة أسباب .

وباعتبار ما سبق ذو بعد دولي وعالمي نجد من جهة أخرى على الصعيد الوطني أن الظاهرة تأخذ نصيبها في الحياة اليومية للمواطن الجزائري إذ أنه وبالرغم من المحاولات المتكررة بغية القضاء على الظاهرة إلا أنه لا تزال أشواطا كثيرة و إضافية تنتظر المسؤولين والقائمين على شؤون الوطن الواجب القيام بها ولو للتقليل من حدة الظاهرة في المدى القريب، فالدولة الجزائرية كانت ضحية متغيرين هامين منعاها من التقدم نحو الأمام ألا وهما التنظيم الهيكلي للاقتصاد الوطني والأزمة الأمنية التي دمرت الأسس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد وهو ما استدعى القيام ببرامج لتحسين الظروف المعيشية للفرد الجزائري من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 الذي تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ، وبعده برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014، وبعد انهيار أسعار البترول سنة 2014 اختارت الجزائر نموذج اقتصادي مبني على التنويع الاقتصادي بغية الخروج من التبعية الاقتصادية للمحروقات، وفي ظل ما سبق حول الظاهرة وجهود

الدولة فالسؤال الذي يطرح نفسه : أين وصلت الجزائر في مواجهة ظاهرة الفقر في ظل السياسات المنتهجة لمحاربة الظاهرة ؟

ولأجل هذا سوف نلقي الضوء على أخذ ولاية مستغانم كفئة من الوطن لدراسة مدى تحسين الظروف المعيشية للمواطن و ذلك من خلال محاولة قياس الفقر المتعدد الأبعاد لهذه الولاية وترتيب بلدياتها حسب مؤشرات الفقر لديها.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في معرفة ظاهرة الفقر معرفة معمقة من خلال إبراز المفهوم الواسع للفقر و كذا أهم محدداته و جل مؤشراته وكذا محاولة قياس الظاهرة في بلديات ولاية مستغانم كعينة من ولايات الوطن.

و كذا تغير الفكرة و المفهوم السائد عن ظاهرة الفقر من مفهومها الضيق و الذي يقتصر في مفهومه على فقر الدخل إلى المفهوم الأوسع و الذي يأخذ جميع جوانب ضروريات الحياة كمحددات أو مؤشرات للفقر من خدمات التعليم و الصحة وكذا كل الخدمات الاجتماعية كالسكن و الطرق وغيرهما و حتى الشعور بالتهميش و الحقرة أصبحت عوامل تبرز مظاهر الفقر.

كما أن الدراسة يمكن لها أن تساعد في تحديد أماكن انتشار الظاهرة و كذا أعداد الفقراء من أجل إيجاد الحلول لهم وهذا في الجانب التطبيقي للبحث.

كما نأمل أن يثري هذا البحث المكتبة الجامعية على اعتبار أنه أول بحث يتناول الموضوع خصوصا في جانبه التطبيقي القياسي ، كون البحث الوحيد السابق تطرق إلى فقط للجوانب النظرية للظاهرة في المنطقة الأورومتوسطية و بشكل سطحي.

أهداف الدراسة :

- تنمية معارفنا العلمية في مجال الأساليب الكمية التي يمكن الاعتماد عليها في قياس الظواهر الاجتماعية.

- محاولة قياس الظاهرة و إعطاءها التوصيف الكمي لها حتى يسهل تحليل الظاهرة و تبسيطها باعتبارها ظاهرة أو آفة معقدة و متعددة الأبعاد .

- تطبيق أحد الطرق لأجل قياس ظاهرة الفقر المتعددة الأبعاد.

- عرض سمات و خصائص هذه الظاهرة ومكوناتها ومفاهيمها و محدداتها و مؤشراتها.

- إبراز مظاهر الفقر و كذا السياسات المنتهجة للحد من الظاهرة.

دوافع اختيار الموضوع:

- الرغبة الذاتية في البحث في هذا الموضوع.
- قلة الدراسات الكمية المعالجة لهذا الموضوع.
- محاولة لفت الانتباه حول إمكانية استخدام الأساليب الكمية في قياس ظاهرة الفقر و الدور الذي يمكن أن تلعبه في عملية اتخاذ القرارات حول السياسات التي يجب انتهاجها في معالجة مخاطر الظاهرة.
- انتشار الظاهرة بشكل سريع و غير محدود وعليه استوقفنا واجب التنبه بمخاطر الظاهرة و الآفات التي يمكن أن تنجم عنها.

إشكالية البحث :

تعتبر محاربة ظاهرة الفقر من أولى أولويات الدول و الحكومات باعتبارها ظاهرة عالمية كما أن الدولة الجزائرية تعاني من انتشار الظاهرة بشكل سريع و رهيب وذلك من خلال تقهقر الطبقة المتوسطة إلى الطبقة الفقيرة ولأن الظاهرة يصعب مجابهتها بشكل كلي تسعى الدولة إلى التقليل و الحد من الظاهرة. ومن هذا المنطلق وعلى ضوء ما تقدمنا به نطرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم معالم ظاهرة الفقر، وهل يمكن إيجاد مؤشرات لقياس الظاهرة ؟

و سوف يتم التطرق لهذه الإشكالية من خلال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مفاهيم و نظريات ظاهرة الفقر. ما هي أساليب قياس الفقر؟
- ما مدى إنتشار ظاهرة الفقر في الجزائر و هل إتخذت السلطات المعنية الإجراءات اللازمة لمكافحتها
- ما مدى تفاوت ظاهرة الفقر في ولاية مستغانم؟

وللشروع في الدراسة و محاولة الاجابة على هذه الاشكالية وكذا الاسئلة الفرعية المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية :

– تتعدد مفاهيم و نظريات ظاهرة الفقر ،كما توجد عدة طرق لقياس الظاهرة.

- مرت ظاهرة الفقر في الجزائر بعدة مراحل مختلفة ،كما بذلت الدولة جهود معتبرة من أجل الحد من الظاهرة و هذا من خلال الحرص على تقديم كل ما من شأنه أن يساهم في تحسين ظروف معيشة المواطنين.

- تتفاوت نسبة الفقر بين بلديات ولاية مستغانم من خلال عديد المؤشرات و هذا حسب التفاوت في درجة الإلمام بإنتهاج السياسات المناسبة للتخفيف من الظاهرة .

حدود الدراسة:

من أجل معالجة الإشكالية تم تحديد الإطار الزماني و المكاني للظاهرة ، فالإطار الزماني أخذنا آخر سنة تم إتمام جمع المعطيات اللازمة فيها و هي سنة 2016 أما الإطار المكاني فيتمثل في دراسة حالة و ولاية مستغانم.

المنهج المتبع :

بغية الإلمام و الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و تحليل أبعاده و الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا وكذا محاولة قياس الفقر قمنا بإتباع المنهج الوصفي من اجل عرض المفاهيم الأساسية للفقر .

و من اجل قياس وتحليل الفقر من خلال المعطيات المحصل عليها من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية مستغانم استخدمنا المنهج القياسي التحليلي بغرض قياس و تحليل المعطيات المحصل عليها و النتائج المتوصل إليها .

الكلمات المفتاحية :

الفقر ، مؤشرات الفقر، البطالة و التشغيل، الصحة .

صعوبات الدراسة :

واجهت الباحث أثناء إنجازه لهذه المذكرة عدة عقبات عند تعرضه للجوانب النظرية و التطبيقية المتعلقة بالموضوع نذكر منها على سبيل الموضوع :

ندرة الدراسات السابقة التي تعنى بموضوع المذكرة خاصة بولاية مستغانم إن لم نقل أنه أول بحث .

مصداقية الدراسة تتوقف على مصداقية المعلومات و البيانات المحصل عليها من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية و كذا مديرية التربية لولاية مستغانم.

صعوبة الحصول على البيانات من جهات أخرى و المتعلقة بالموضوع .

خطة البحث :

في هذا الإطار ارتأينا أن نقسم هذا البحث إلى ثلاث فصول سوف نتطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر وكذا طرق قياس الظاهرة و عليه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول سنتناول فيه أهم المفاهيم و النظريات وكذا أسباب الظاهرة أما المبحث الثاني فسوف نتطرق فيه إلى كيفية قياس الفقر و أهم مظاهره.

أما الفصل الثاني فسنتطرق فيه إلى واقع الفقر في الجزائر و عليه قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول سنتناول فيه تاريخ الفقر في الجزائر أما المبحث الثاني سوف نوضح فيه أهم أسباب انتشار الظاهرة في البلاد وكذا طرق أو أساليب مكافحتها.

أما الفصل الثالث و الأخير و هو الفصل التطبيقي سنقوم بدراسة تحليلية قياسية لظاهرة الفقر في ولاية مستغانم من خلال المبحثين، المبحث الأول سوف نبرز فيه أهم الخصائص المميزات الولاية و ذلك لتحديد المؤشرات التي ستعتمد في قياس الظاهرة في المبحث الموالي

أما المبحث الثاني فسوف نقوم فيه بقياس درجة الحرمان لكل مؤشرات و لكل بلديات الولاية.

الفصل الأول :

تمهيد

تعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة عالمية فهي تأخذ حيزا كبيرا في الحياة العامة للفرد فهي آفة لم تسلم منها حتى الدول المتقدمة، ولهذا فإن الظاهرة أخذت اهتمام كل الفاعلين والناشطين في الحقل السياسي و الاقتصادي وحتى الاجتماعي وحتى المنظمات و الهيئات الدولية بغية دراسة وتحليل الظاهرة لإيجاد الحلول اللازمة للتقليل والحد منها.

ولعل أهم ما يميز الظاهرة في إطارها النظري هو الاختلاف في وصف الظاهرة بسبب تعدد التعاريف والنظريات الرامية لتوصيف ظاهرة الفقر إلا أنها تشترك في العديد من الجوانب من جهة أخرى.

فالظاهرة عالمية ومظاهرها قد تختلف حدتها من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى إلا أن هذه الظاهرة تبقى القاسم المشترك بين مختلف هذه المناطق وكذا أسباب انتشار الظاهرة لا تختلف كثيرا باختلاف المكان.

كما انه ولأجل إعطاء الظاهرة التقدير الكمي لها وجب إيجاد كيفية قياس ظاهرة الفقر بغية تحديد من هم الفقراء وكذا أماكن تواجدهم ولأجل هذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري للظاهرة من خلال تقسيمه إلى مبحثين، فالمبحث الأول سوف نتطرق إلى أهم المفاهيم والنظريات التي تعطى مختلف التعاريف لهذه الظاهرة وكذا أسباب انتشار الظاهرة، ثم في المبحث الثاني سوف نتطرق إلى مختلف ما يعتمد عليه في قياس الظاهرة.

المبحث الأول:عموميات حول الفقر.

المطلب الأول : مفاهيم الفقر

1- تعريف الفقر:

كما أسلفنا الذكر في المقدمة أن ظاهرة الفقر ظاهرة قديمة وليست وليدة العصر وهذا ما جعل من تحديد مفهوم واحد ووحيد للظاهرة أمر صعب إذ أنه تعددت مفاهيمه من زمن لآخر ومن مكان لآخر وهو ما يبرز التنوع والاختلاف في توصيف الظاهرة كمفهوم نظري موحد ، وعليه سوف نقوم بتعرف الفقر من زاويتين قد تكونان شاملتين لعديد التعاريف الموجودة :

1.1- التعريف الكمي :

والذي ينظر للظاهرة الفقر من زاوية الدخل وحجم الإنفاق وِفْقَ خَطْ فَقْرٍ مُعَيْنْ أي أنه مستوى أو حد أدنى من الدخل الواجب توفره من أجل البقاء أو العيش، وعليه فإنه من لا يستطيع الحصول على الحاجات الأساسية (أكل، ملبس، مأوى فقط) فهو دون خط الفقر[1].

أو هو " عدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من مستوى المعيشة " وهذا التعريف حسب تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم[2]. ووفقا لهذا التعريف فإن منظمة الأمم المتحدة تعطي توصيفا كميًا لهذا المستوى وتعتبر أنه من لا يستطيع الحصول على 1$ يوميا (إنفاق الحاجات الأساسية) فهو في خانة ظاهرة الفقر ولكن ما يعاب على هذا التعريف أنه مفهوم ضيق و يقتصر على الحاجات الأساسية وفقط دون مراعاة الإحتياجات الكثيرة و المتعددة للفرد و الإنسان كما أن وضع قيمة 1 دولار كحد أو خط للفقر هذا لا يعطي مصداقية حقيقية في قياس الظاهرة إذ أنه يمكن للفرد أن يتجاوز هذا المقدار في اليوم إلا أنه لا يصل إلى تلبية حاجاته الأساسية وهذا قد يكون باختلاف المكان و الزمان.

1-2.التعريف الكيفي :

وهذا التعريف لا يقتصر على انخفاض الدخل و تلبية الحاجات الأساسية [3] فقط بل يتعدى إلى مضمون أوسع من ذلك من خلال الأخذ بالحسبان الشعور بالتهميش والحرمان وعدم الحصول على الرعاية

[1] - سوزان حسن أبو العينين، الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004، ص 115

[2] - تقرير التنمية البشرية ، مصر ، معهد التخطيط القومي ، ص 13

[3] -إبراهيم توهامي وآخرون ، العولمة والاقتصاد غير الرسمي ، جامعة منتوري قسنطينة 2004 ،ص 131.

الصحية اللازمة وكذا توفير التعليم و جميع مؤشرات الفقر كالسكن و الكهرباء والماء وقنوات للصرف الصحي والحرية في التعبير والديمقراطية .....إلخ[1] .

1-3.التعريف الشرعي : (الفقر من منظور الشريعة الإسلامية).

أ **الفقرفي اللغة:**

هو ضد الغنى والفقير معناه المفقور وهو الذي نزعت فقاره من ظهره فانقطع صلبه من شدة الفقر، وهو الحاجة والعوز في الدلالة اللغوية.

أما شرعا فقد اختلفت التعاريف حسب اختلاف المذاهب والأئمة وهو ما سوف نوجزه فيما يلي :

التعريف الأول :

حسب الإمام أبو حنيفة فإن الفقر هو عدم ملك نصاب الزكاة المفروضة وحسبه فإن الرسول صلى الله عليه وسلم اعتبر من بلغ النصاب غنيًا في قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل :« فإن هم أطاعوا لك بذلك فأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن هم أطاعوا لك بذلك فإياك وكرائم أموالهم .....» [2] واعتبر أن من يستحقون الزكاة هم فقراء .

التعريف الثاني :

فقد اعتبر الإمام أحمد والثوري والحسن البصري أن الفقر شرعا هو أن لا يكون للشخص مبلغ معين من المال حددوا قيمته كل على حسبه، وقال آخرون أن الفقير من لا يملك عشاء الليلة.

التعريف الثالث :

فعلى حسب الإمام مالك والإمام الشافعي رحمهما الله أن الفقر شرعا هو ألا يملك الإنسان ما يكفيه من المال ، وحد الغنى عكس ذلك على الرغم من اختلاف أصحاب هذا الاتجاه في تحديد ما يكفي الإنسان من مال [3] ، وقد ذكرت كلمة الفقر ومشتقاتها في القرآن الكريم في 13 موضعا كل على حسب تفسيرها، فمنها ما حث على الصدقة ومنها ما حث على الزكاة ومنها ما حث على الإحسان للفقراء والصدقة والإحسان للجار....إلخ ومن هذه الآيات ما يلي :

[1] -ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي، قضايا العولمة و تأثيرها على الدول النامية ، الجمعية المصرية للإقتصاد القياسي والإحصاء ، القاهرة 2006 ، ص 7

[2] - صحيح البخاري –كتاب الزكاة –باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا .ص357 رقم 1496.

[3] - د عبد السلام دحمان اللوح و د محمود هاشم عنبر ، علاج مشكلة الفقر دراسة قرآنية موضوعية ،مجلة الجامعة الإسلامية ،سلسلة الدراسات الإسلامية ،المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، يناير 2009، ص 318-319 .

- قوله تعالى :﴿ .... رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ ﴾ [1].
- وقوله تعالى :﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [2]
- وقوله تعالى :﴿ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ...﴾ [3]
- وقوله تعالى :﴿ لَّقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا.....﴾ [4] .

كما ذكرت العديد من المرادفات للفقر في القرآن ومن ذلك :

- قوله تعالى :﴿ .... وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِن إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ.....﴾ [5] أي من خوف الفقر.

وقد ميز القرآن بين الفقراء فهناك الفقير القانع والفقير المعتر وهناك المسكين ذا متربة .....إلخ.

✓ **أنواع الفقر:**

يختلف الفقر من شخص لآخر ومن أسرة لأخرى ومن منطقة لأخرى ومن دولة لأخرى كل حسب حدته وشدته وطبيعته وهو ما سنبرزه في الآتي :

1- فقر الدخل :

وهو يشمل من لا يستطيعون تحقيق مستوى معيشة معين يتجاوز خط الفقر بسبب محدودية دخولهم [6] .

2- فقر القدرة (الفقر البشري) :

وهو بالإضافة إلى الحاجات الأساسية لا يستطيع الفرد الحصول على مختلف الخدمات من تعليم وصحة وخدمات المواصلات والكهرباء والصرف الصحي إلى ما دون ذلك من الضروريات [7].

3- الفقر المدقع :

هي أسوء حالة للفقر وعندها لا يستطيع الفرد الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية اللازمة للحصول على أدنى حد من السعرات الحرارية حتى يستطيع مزاولة نشاطاته الاعتيادية حتى يستطيع البقاء [8].

---

[1] -سورة القصص الآية 24 .
[2] سورة فاطر الآية 15.
[3] سورة البقرة الآية 268.
[4] سورة آل عمران الآية 181.
[5] سورة الأنعام الآية 151.
[6] بدر صالح عبيدة محمد، النموذج القياسي للفقر الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع عشر، القاهرة، 1996، ص 53.
[7] علي وهب، خصائص الفقر و الأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996، ص 151.
[8] ثيودور شزلتر، كيفية التنمية البشرية، ترجمة سميرة بحر، مكتبة الوعي العربي، الفجالة، 1981، ص 11.

4- الفقر المطلق :

وهي الحالة التي لا يستطيع الفرد معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية والغير الغذائية معا [1].

5- الفقر النسبي :

وهي الحالة التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على دخل يمكنه من الإنفاق على الحاجات الأساسية بنسبة معينة عادة تكون ب 40% من خط الفقر من الأسفل أو تحدد عن طريق العشير الرابع أو الخامس [2].

كما أن الفقر يختلف على حسب طبيعة من حيث الأجل :

1- الفقير القصير الأجل :

وتستمر فترة هذه الحالة بين أجل أقله 3 سنوات على أن لا يتعدى 7 سنوات وهذا لإمكانية مجابهته بطرق فعالة وناجحة تحد من الظاهرة [3].

2- الفقر الطويل الأجل :

وهو الأخطر ويستمر لأكثر من 15 سنة وهو حال الدول النامية والفقيرة التي يصعب التحكم في مصيرها بسهولة وعادة يكون هذا لأسباب الحروب وتفشي الفساد بشكل رهيب وتستدعي ذلك توفير إمكانات وإرادة قوية للتخلص من الظاهرة.

✓ **نظريات الفقر:**

1- النظرية الفردية :

ترى هذه النظرية أن الفرد هو المسؤول عن حالته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبالتالي فهو مسؤول عن غناه أو فقره من خلال تعليمه ومهاراته وثقافته فعادة ما نجد أن من لهم تعليم جيد ومهارات عالية وثقافة فكرية متميزة خارجين عن محيط الفقر وبعكس ذلك فإن أصحاب المستوى التعليمي المتدني أو من ليست لهم خبرات ومهارات ولا يكتسبون ثقافة عالية عادة ما يكونون داخل دائرة الفقر [4].

2- النظرية الدينية :

[1] محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل و بعد حرب الخليج، الأمم المتحدة، الإسكوا نيويورك، 1996، ص 26.
[2] عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار الجديد للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ط1، ص 50.
[3] رضا العدل فرج عزت، محمد بسيوني، التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، 1999، ص 111-113.
[4] - حاجي فطيمة ، رسالة دكتوراه ، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014 ، ص 15.

يعتبر أصحاب هذه النظرية أن الفقر والغنى حتما محتوم أقره الله تعالى لعباده فقسم أرزاقهم في السماء وأن الفرد لن ينال إلا ما كتبه الله له سواء كان بإغنائه أو إفقاره، لقوله تعالى:﴿وَفِي السَّمَاء رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [1] وفي قوله تعالى:﴿ اللَّهُ الَّذي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُميتُكُمْ ثُمَّ يُحْييكُم.....﴾[2].

لكن الله تعالى بمقابل ذلك أقر للفقراء حقوقا هي بمثابة حلول لظاهرة الفقر من خلال فرض الزكاة للفقراء والمساكين وكذا الصدقات و وجوب الإنفاق على الأهل والأقارب وحقوق الجار والإحسان والتكافل والمساعدة ونبذ الفساد وما إلى ذلك من مساواة وعدالة....إلخ.

3- النظرية الاجتماعية :

تقر هذه النظرية على أن الظاهرة سببها المجتمع من خلال ما هو سائد وعام فالتحيز الواقع بين الأفراد والمناطق يجعل من الفوارق الطبقية السائدة سببا في خلق الهوة بين الفقراء والأغنياء من خلال الخلل والضعف وعدم المساواة في الأنشطة التنموية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في هذا المجتمع[3].

المطلب الثاني : أسباب ظاهرة الفقر

لا شك في أن أي ظاهرة كانت لديها مسبباتها وظاهرة الفقر لن تخرج من النطاق المألوف فحتما لديها أسبابها وعوامل لوجود الفقر وانتشاره ومن بين هذه الأسباب :

أ- الأسباب الاقتصادية :

تعد الأسباب الاقتصادية من أهم مسببات الفقر فلن يختلف إثنان على أن الدول التي لديها اقتصاديات متطورة هي الأقل تضررا من الظاهرة بعكس ذلك فالدول التي يعاني اقتصادها من التخلف تكون أكثر عرضة لانتشار الظاهرة وهذا للأسباب التالية :

أ.1 – سياسة التعديل الهيكلي :

إن سياسة التعديل الهيكلي وخاصة تلك المفروضة من طرف الهيئات والمنظمات الدولية كالبنك الدولي للإنشاء والتعمير IBRD وصندوق النقد الدولي أدت بعكس دورها، فالدول المقرضة من هذه الهيئات لم تحصد غير إضاعة الوقت، فبتطبيقها لتوصيات هذه المنظمات أزم الوضع أكثر من خلال رفع الدعم و تسريح العمال بسبب غلق المؤسسات و خوصصة الشركات ما زاد من حدة البطالة وبالتالي انخفاض المداخيل وهذا بغظ النظر عن تصديق النوايا أو تكذيبها [4].

[1] -سورة الذاريات الآية 22.
[2] - سورة الروم الآية 40.
[3] مؤتمر العمل الدولي، الخلاص إلى الفقر، تقرير الأول، المكتب العمل الدولي جونيف، دورة 91، 2003، ص 17.
[4] إبراهيم تهامي و آخرون، العولمة و الاقتصاد الغير الرسمي، مخبر الإنساني و المدينة، جامعة منتوري قسنطيمة، 2004، ص 131.

أ.2 – التضخم :

إن ارتفاع معدلات التضخم يزيد في انخفاض القوة الشرائية للنقود وهو ما ينعكس على الفرد والأسر في تلبية حاجاتها مما يعرضها إلى عدم كفاية دخولها خاصة إذا كان مقرونا بالبطالة إذ أن العبء يزيد على كاهل العاملين الذين هم ملزمون بإعالة غير النشطين [1].

أ.3 – الأزمات الاقتصادية :

فعلى الرغم من توقعات انخفاض نسب الفقر إلى 15% سنة 2010 إلا أن الأزمة العالمية لسنة 2008 وحسب التقديرات المعدلة الصادرة من البنك الدولي أن هذه الأزمة ستضيف حوالي 50 مليون نسمة إلى فئة الفقر المدقع [2] في سنة 2009 و24 مليون نسمة بنهاية سنة 2010 وأن هذه النسب ستبقى إلى ما بعد 2015 و2020 إذا استمر نمو الاقتصاد العالمي في الاضطراب .

أ.4 – الدخل و توزيعه:

يصنف في خانة الفقراء العمال أو غير العمال الذين لا يتجاوز دخلهم اليومي عن 1.25 دولار وهم عادة عمال يعملون في أعمال تفتقر إلى أدنى شروط الأمان مع غياب الحماية الإجتماعية لهم و يؤدي عدم المساواة و الفساد و البيروقراطية إلى عدم التوزيع العادل للثروات وعدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان وكذا عدم كفاية التحويلات المخصصة للفقراء [3].

وعليه فإن أساس التوزيع العادل للدخول والثروات هو الحكم الراشد وسداد الرؤى المستقبلية والقراءة الحسنة للمتغيرات الحاصلة على الجبهتين الداخلية والخارجية .

فتحقيق درجة إشباع متساوية من السلع والخدمات التي يمكن للفرد الحصول عليها عن طريق دخله مقترن بتوفير ما تخصصه الدولة من خلال توزيع الإرادات المالية للبلاد ومنه وجب على الدولة توفير حد أدنى من الأجور مثلا بشرط أن يكون هذا الحد الأدنى واقعي[4] وهو ما تفسره الحلقة المفرغة للدخل.

شكل رقم 1-1: الحلقة المفرغة للدخل .

[1] د شريف خياط، أ عبد المالك مهري، مشكلة الفقر في الوطن العربي و إشكالية محاربتها، جامعة 8 ماي 1995 قالمة2008، ص 10.
[2] دان كي مون، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، نيويورك،2010، ص7.
[3] بن ناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الإقتصاد والمناجمنت، الفقر و التعاون، الجزائر، العدد2، ص 25.
[4] نادية رمسيس، النظرية الغربية و التنمية العربية، الواقع الراهن والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، مركز الدراسات و الوحدة العربية،1984، ص 33.

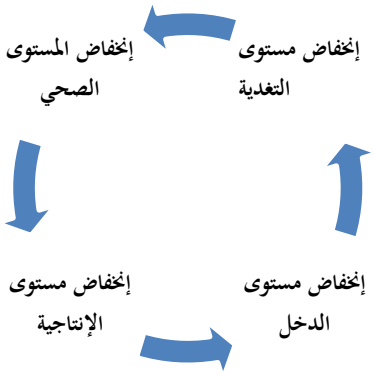

أ.5 – البطالة :

فعلى حسب تقارير البنك الدولي ففي المنطقة العربية تشير الأرقام إلى بلوغ حوالي 25 مليون بطال سنة 2010 وأن هذا الرقم على حسب المؤتمر العربي لمنظمة العمل العربية غالبيته من الشباب ونسبة الخرجين منهم تتجاوز 40% خاصة في تونس والمغرب والجزائر، كما تشير نفس التقارير إلى أن معدلات البطالة لحملة الشهادات تقدر ب 3 أضعاف منها عند الأميين في الجزائر، وهذا ما يعزز الشعور بالحقرة والتهميش والإقصاء وعدم المساواة لهذه الفئة وهو ما يولد الإحباط وعدم استقرار أشكال الاندماج فهي تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي للمجتمع ، ففي ظل هذه البطالة تجد فئة من المجتمع نفسها عالة على فئة أخرى وهو ما يولد صراعات وتجاذبات تؤدي إلى تصرفات التخلف التي يتميز بها المجتمع الفقير [1]

ب- الأسباب الاجتماعية :

ب.1- اللامساواة :

وبسبب اللامساواة ينشأ النظام الطبقي والتمايز بين شرائح المجتمع ما يولد انقسامات داخل المجتمع خاصة إذا كان هناك فقراء وبجانبهم أثرياء خاصة إذا كان ثراء فاحش ، فبالعودة إلى العدالة الاجتماعية وقياس العدالة الإجتماعية نجد أنه ما يأخذه الغني ما هو إلا انتزاع من حق الفقير[2].

ب.2- الفساد والبيروقراطية :

[1] - أ- علجية محمد، أ- بن نوي مصطفى ، إستراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة، جامعة الأغواط و بلحميدي سيد علي المركز الجامعي خميس مليانة .

[2] إسماعيل قيرة، بن قاسم سلاطنية، علي غربي، عولمة الفقر، مجتمع الفقراء و المحرومين، دار النشر و التوزيع، القاهرة، 2003، ص 41.

ففي المجتمعات المتخلفة والنامية فإن تفشي الفساد والبيروقراطية ينمي مظاهر التخلف من خلال :

- الفساد يؤدي إلى انجاز البنى التحتية بأقل نوعية ويقلل الاستفادة منها خصوصا بالنسبة للفقراء.

- الفساد يحجب الإنفاق الحكومي عن أصحابه الحقيقيين.

- الفساد يحول وجهة المساعدات الحكومية لغير مستحقيها خصوصا مع فساد المسؤولين.

وما يزيد الطينة بلة البيروقراطية التي تزيد من معاناة الفقراء وهذا بسبب النظرة الدونية لهذه الفئة، فالفساد والبيروقراطية وعن تقرير الفساد في سنة 2011 الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية فإن هذا العامل يؤثر في 4 جوانب : - البنية التحتية – ومن ثم على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء- كما يعرقل النمو الاقتصادي – وكذا عدم المساواة [1].

ب.3- تدني المستوى التعليمي :

إن تدني المستوى التعليمي للفرد يقلل من قدراته الذهنية في استيعاب نطاق واسع لمحيطه الاجتماعي والسياسي والثقافي وببساطة فإن مرادف تدني المستوى التعليمي هو الجهل ، فنجد مثلا البلدان المتقدمة تولي اهتماما بالغا للتعليم والمنظومة التربوية لديها من خلال توفير كل الوسائل والإمكانيات بغية الوصول إلى تحصيل علمي جيد وعلى العكس من ذلك ففي الدول المتخلفة لا يزال الأطفال بها يعانون مشكل الوصول إلى المدارس والأقسام وإن تأتى لهم ذلك فبشق الأنفس وبأية وسائل، فالاكتظاظ في الأقسام وعدم نجاعة البرامج التربوية وسوء التسيير في قطاع مثل قطاع التعليم كلها أسباب تؤدي إلى تدني المستوى التعليمي، ولأهمية هذا العنصر في محاربة الفقر تدرجه هيئة الأمم المتحدة كهدف أساسي من خلال محاولة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتي سوف نعرض أهم الأهداف التي تصبو إليها باختصار في جدول شامل لاحقا[2].

ب.4- النزاعات والحروب :

تعتبر النزاعات الإقليمية والحروب الأهلية والحروب بصفة عامة من أهم مسببات الفقر فما ينجم عن مخلفاتها ليس إلا دمارا وانتشارا للأوبئة والأمراض و القهر و أرامل و أيتام لا يجدون من يكفلهم ولعل من أهم أمثلة ذلك الاستعمار الفرنسي للجزائر الذي دمر البلاد والعباد وكذا العشرية السوداء بالبلد[3].

[1] علي حسين سبكشي، العولمة، النظرية بلا نظر، مطبعة المدينة جدة، يناير 2001، ص 86.
[2] عدنان حسن حارث، أسباب الفقر في العالم الإسلامي و دور التربية في التنمية، دار المجتمع للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، 1994، ص 19.
[3] حصروري نادية، تحاليل الفقر في الجزائر،مذكرة انيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري قسنطينة،2008-2009، ص 111.

* ويمكن أن نضيف أسباب أخرى مثل :

- التهميش والتحيز ضد المرأة .

- تدني الخدمات الاجتماعية .

- النمو السكاني خاصة إذا كان هناك ركود وضعف النمو الاقتصادي.

- سوء استخدام الموارد المتاحة وعدم الاستفادة منها بشكل كلي لرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول الفقيرة.

ب. 5 - **المساعدات الدولية** :

والتي تظهر للعيان وكأنها مساعدات حقيقية إلا أنها في الغالب ما تكون عكس ذلك من خلال مثلا تقديم مساعدات مالية لا تفي بالغرض المطلوب وعدم تمكين الدول المتخلفة والنامية من التكنولوجيا الحقيقية وهذا كله بغية بقاء إتكالية هذه الدول على ما يأتي من الدول المتقدمة والتبعية لها في كل شيء، وأكبر مثال على ذلك التجربة الجزائرية مثلا في سنوات التسعينيات عند اقتراضها من صندوق النقد الدولي وما أنجر عنه من تبعات كارثية لما أعقب ذلك من غلق للشركات وخوصصة عدة مؤسسات بأسعار زهيدة مما أدى إلى تسريح العديد من العمال الذين أحيلوا إما على التقاعد أو البطالة وكذا فوائد القروض أين وصلت مديونية الجزائر في أواخر التسعينيات إلى حوالي 30 مليار دولار، ما ولد أزمة اقتصادية وتنموية صعبة كان ضحيتها الشعب الذي نال منه الفقر[1].

المبحث الثاني : قياس الفقر ومظاهره

المطلب الأول : قياس الفقر

مؤشرات قياس الفقر:

[1] الزبير عروس، المجتمع المدني، الإدارة، الرأي والفقراء الجدد، دوريات مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي، العدد53، الشركة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر 2000، ص 16.

تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء ودرجة فقرهم وتحديد أماكنهم ونسبتهم بالنسبة للمجتمع وكذا التعرف على مميزاتهم الديموغرافية ومستواهم التعليمي والصحي وذلك من خلال المسوح الأسرية المتخصصة وهذا بهدف وضع المناهج والسبل الرامية إلى تحسين ظروفهم والإقلال منهم ولهذا الغرض تتعدد وتختلف المناهج المستخدمة وكذا المؤشرات التي تساعد في التمييز بين الفقير والغني من أفراد وأسر وسوف نحاول شرح ذلك في التالي :

1. **تحديد خطوط الفقر:**

يتم تحديد خطوط الفقر لأجل أخذ هذه الخطوط كمرجع لتحديد الفئات سواءا كانوا أفراد أو أسر أين موقعهم ، هل فوق خط الفقر أو أسفله ويتم تحديد هذه الخطوط بحسب الطريقة التطبيقية لهذا القياس إما بالاعتماد على الطرق الذاتية أو العلمية:

أ- الطريقة الذاتية :

تعتمد عادة على الاستبيان أو توجيه سؤال للفقراء حول قيمة الدخل الذي يحتاجه لتلبية احتياجاته الأساسية (غذاء، ملبس، سكن، تعليم، صحة، مواصلات) وبأخذ متوسط الإجابات على السؤال يمكن التوصل إلى خط الفقر الذاتي[1].

ب- الطريقة العلمية: تعتمد على أسلوبين :

ب.1- طريقة استهلاك الطاقة الغذائية:

في هذه الطريقة يجب توفر معلومتين أساسيتين للأفراد والأسر (طريقة قرير وثوربيك 1986)[2]

* استهلاك السعرات الحرارية (c).

* إجمالي الإنفاق على الغذاء (Y_F).

من خلال المعلومتين يتم تقدير المعادلة التالية :

$$\ln Y_F = a+bc \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

[1] علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس و السياسات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005، ص4.
[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2002-2003، ص 79.

ثم على أساس المعاملات المقدرة وباستخدام توصيات منظمة الصحة العالمية ومنظمة الزراعة والأغذية للسعرات الحرارية المطلوبة * c يمكن تقدير خط الفقر على النحو التالي:

$$Z = e^{a+bc^*}$$

Z: خط الفقر.

ب.2- طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية :

وهي طريقة راونتري سنة 1901 ونختصرها فيما يلي[1]:

$$Z_F = \sum P_j \; X_j^*$$

حيث :

X^* : ترمز لحزمة سلع الإحتياجات الأساسية من الغذاء

P : أسعار هذه السلع.

2. **أنواع خطوط الفقر:**

2.أ- خط الفقر المطلق :

وهو مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم لتأمين الحاجات الغذائية والغير الغذائية الأساسية للأسر أو الأفراد ويتم حساب خط الفقر المطلق بالعلاقة التالية [2]:

$$Z_u = A \times \left(\frac{B}{C}\right) - 1 = A \times (B/C) - 1$$

حيث :

Z_u : خط الفقر المطلق .

A : تكلفة سلة المواد الغذائية المحسوبة.

B : الإنفاق الإستهلاكي.

C: إجمالي الإنفاق الإستهلاكي .

[1] اعبد القادر محمد عبد القادر عطية، المرجع نفسه، ص 79.

[2]. محمد حسن باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996، ص13.

ويمكن حساب هذا الخط (خط الفقر المطلق) بطريقة أخرى بالاعتماد على النمط الغذائي الفعلي وتكون بالعلاقة التالية :

$$p_{\mathrm{a}} = n.\, c_a$$

حيث : p_{a} : خط الفقر المطلق .

n : عدد أفراد الأسرة .

c_a : متوسط إنفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الضرورية الغذائية والغير الغذائية.

2.ب- خط الفقر النسبي :

وتحدد قيمته بنسبة معينة تحت خط الفقر وقد تعبر الوسيط أو العشير الرابع 40% ويختلف خط الفقر النسبي عن خطا الفقر المطلق أن الأول يتغير على مستوى المعيشة بينما الثاني فهو لا يتغير وقيمه تبقى ثابتة في زمان ومكان معينين[1].

$$Z_{\mathrm{a}} = \frac{2}{3} \qquad s$$

Z_{a} : خطا الفقر النسبي .

s : متوسط الإنفاق الشهري للأسرة .

2.ج- خط الفقر المدقع :

وهو ما يعبر عن مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتلبية الحاجات الغذائية الأساسية حتى يتمكن من مزاولة نشاطاته اليومية ويكون بالعلاقة التالية[2] :

$$= \mathrm{CF}.\, \mathrm{K_n}.\, \mathrm{mP_c}$$

$\mathrm{P_c}$: خط الفقر المدقع.

CF : كلفة السعرة الحرارية الواحدة.

$\mathrm{K_n}$: السعرات الحرارية للفرد ضمن الأسرة في اليوم الواحد.

M: أيام الشهر (عدد الأيام حسب كل شهر).

[1] علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات الفقر والسياسات، مرجع سابق، ص4.
[2] محمد حسن باقر،مرجع نفسه، ص 7.

3. **مؤشرات نسبة الفقر:**

وهي عبارة عن المعلومات المستقاة حول الفقراء الذين يشار إليهم على أساس خط الفقر وهذا بغية قياس درجة أو شدة الحرمان والمعاناة التي يعانون منها :

3.أ-**مؤشر عدد الرؤوس :**

وهو نسبة الفقراء H بالنسبة لإجمالي السكان n وتكون على الشكل التالي[1] :

$$H = \frac{q}{n} \quad \text{.....(1)}$$

حيث :

H : نسبة السكان الفقراء.

q : عدد السكان الفقراء.

n : إجمالي السكان.

3.**ب- مؤشر فجوة الفقر:**

ويعرف على أنه الفرق أو الفجوة النسبية لمتوسط إنفاق الفقراء y *وشدة* بالنسبة لخط الفقر z ويكون بالعلاقة التالية[2] :

$$p_\alpha = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{z-y_i}{z}\right)^\alpha = H\left(1-\frac{y}{z}\right) \quad \text{.....(2)} \quad \alpha = 1 \quad \text{.....}$$

حيث: y_i*:* إنفاق الفقير المعني.

z *:* خط الفقر .

N : عدد السكان الكلي.

q : عدد الفقراء.

$\alpha \geq 1$.

[1] عصام الطاهر، قياس و تحليل أثر برامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1999، ص 105.

[2] Banque Mondial (2002), Note Technique, Mesure et analyse de la pauvret, www.worldbank.org/poverty/data.

وهذا المؤشر (2) يقيس عمق الفقر (مؤشر عمق الفقر)، أما إذا أردنا قياس شدة الفقر فإن تربع مؤشر فجوة الفقر وهو ما يقيس حدة الفقر.

$$p_\alpha = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{z-y_i}{z}\right)^2 \quad \alpha = 2 \quad \text{.....(3)}$$

ومؤشر قياس شدة الفقر هو المؤشر الذي تكون لديه مصداقية أكثر في تبيان الفقر وشدته منه من مؤشر عمق الفقر وذلك لأن

عند اختبار عينتين على سبيل المثال :

العينة 1 : إذا كان توزيع الإنفاق كما يلي (1.2.3.4).

العينة 2 : إذا كان توزيع الإنفاق كما يلي (2.2.2.4)

وكان خط الفقر $z = 3$ ، والعينتان بهما 4 أسر.

فعند قياس مؤشر عدد الرؤوس نجد :

$$H = \frac{q}{n} = \frac{3}{4} = 0.75$$

ثم نقيس مؤشر عمق الفقر فنجد : $\alpha = 1$

$$p_1 = \frac{1}{4}\left[\frac{(3-1)}{3} + \frac{(3-2)}{3} + \frac{(3-3)}{3}\right] = \frac{1}{4}\left[\frac{2}{3} + \frac{1}{3}\right]$$

$p_1 = \frac{1}{4} = 0.25$ ..... العينة (1)

$$p_1 = \frac{1}{4}\left[\frac{(3-2)}{3} + \frac{(3-2)}{3} + \frac{(3-2)}{3}\right] = \frac{1}{4}\left[\frac{1}{3} + \frac{1}{3} + \frac{1}{3}\right]$$

$p_1 = \frac{1}{4} = 0.25$ ..... العينة (2)

ومنه نلاحظ أن : p_1 العينة (1) = p_1 العينة (2).

أما إذا استعملنا مؤشر شدة الفقر نلاحظ : $\alpha = 2$

$$p_2 = \frac{1}{4}\left[\left(\frac{3-1}{3}\right)^2 + \left(\frac{3-2}{3}\right)^2 + \left(\frac{3-3}{3}\right)^2\right] = \frac{1}{4}\left[\frac{4}{9} + \frac{1}{9}\right]$$

$$p_2 = \frac{1}{4} \times \frac{5}{9} = \frac{5}{36} = 0.14$$ ..... العينة (1)

$$p_2 = \frac{1}{4}\left[\left(\frac{3-2}{3}\right)^2 + \left(\frac{3-2}{3}\right)^2 + \left(\frac{3-2}{3}\right)^2\right] = \frac{1}{4}\left[\frac{1}{9} + \frac{1}{9} + \frac{1}{9}\right]$$

$$p_2 = \frac{1}{4} \times \frac{3}{9} = \frac{3}{36} = 0.083$$ ..... العينة (2)

وهذا ما يدل على الفقر في المجتمع A أعلى من الفقر في المجتمع B وذلك لحساسية مؤشر شدة الفقر والذي لم يعطي اختلاف واضح عند استخدامنا لمؤشر عمق الفقر.

3.ج- مؤشر الدخل :

يؤسس هذا المؤشر إلى التفاوت في التوزيع أي حصول الأفراد أو الأسر على ما يوزع بشكل عادل والعدل هذا لا يقصد به المساواة في الدخول وإنما مدى انسيابية التوزيع في شكل خطي يلغي التفاوت الموجود الذي يؤدي إلى عدم العدالة الاجتماعية ونلخص هذا في مقياسين ألا وهما :

* منحنى لورنز.

* معامل جيني.

3.ج.1-منحنى لورنزLORENZ:

وهو عبارة عن منحنى بياني يبين مدى التفاوت بين التوزيع الفعلي وخط المساواة [1]ويكون بالشكل التالي :

شكل رقم 1-2 : منحنى لورنز

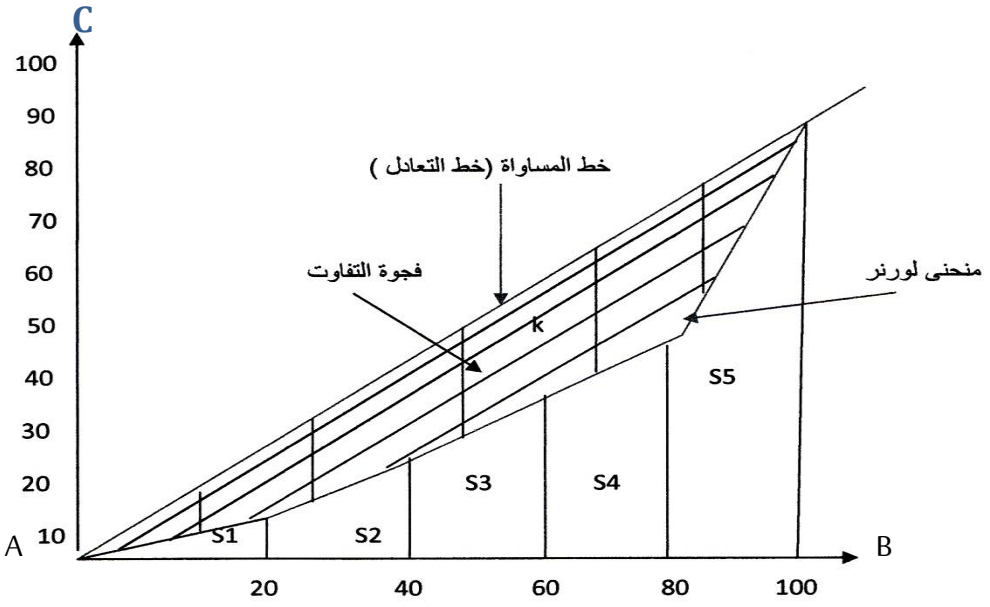

المصدر : كريمة كريم، جودة عبد الخالق، أساسيات التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، مصر، 2017، ص 207.

حيث يمثل المحور الأفقي العدد التراكمي لعدد السكان أما المحور العمودي فيمثل حصة كل فئة من السكان في الدخل القومي وكلا المحورين يصلان إلى تراكم قدره 100% أما الخط القطري فهو يمثل خط المساواة أو خط العدالة الإجتماعية أما المنحنى الذي يبتعد عن خط المساواة فهو منحنى لورنز والمنطقة المظللة تمثل التفاوت القائم بين شرائح المجتمع.

[1] أ.د البشير عبد الكريم، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي و الفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الحادي العشر، جامعة حسيبة بن بوعلى شلف، 2013، ص 5.

فكلما اتسعت المنطقة المظللة دل ذلك على وجود تفاوت خطير في توزيع الدخل القومي أما إذا تقلصت هذه المنطقة دل ذلك على وجود عدالة اجتماعية إلى أن تصل إلى خط المساواة الذي يدل على وجود عدالة اجتماعية كلية .

2- معامل جيني :

بما أن منحنى لورنز يبين مدى العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي بالشكل البياني ، فإن معامل جيني ما هو إلا مؤشر رقمي لمنحنى لورنز إذ يعبر معامل جيني عن قيمة المساحة الموجودة بين خط المساواة ومنحنى لورنز مقسوم على المساحة الكلية للمثلث ABC .

أي المساحة المظللة مقسوم على مساحة المثلث A.B.C[1]

$$G = \frac{\text{المساحة المظللة (k)}}{\text{مساحة المثلث ABC}} \times 100\%$$

- مساحة المثلث ABC: هي عبارة عن مساحة المثلث القائم = $\frac{\text{القاعدة} \times \text{الإرتفاع}}{2} = \frac{100 \times 100}{2} = 5000$
- مساحة المنطقة المظللة هي عبارة عن مساحة المثلث منقوص منها مساحة الأشكال S_1، S_2، S_3، S_4، S_5 إذ أن :

S_1 : عبارة عن مساحة مثلث.

S_2، S_3، S_4، S_5 :عبارة عن مساحة شبه منحرف.

مساحة شبه منحرف = $\frac{(\text{القاعدة الكبرى} + \text{القاعدة الصغرى}) \times \text{الإرتفاع}}{2}$

ومنه المساحة المظللة k= 5000-$[S_5 + S_4 + S_3 + S_2 + S_1]$

$$G = \frac{\text{المساحة المظللة (k)}}{5000} \times 100\%$$

ومنه تتراوح قيمة معامل جيني بين (0-1).

قيمة G=0 معناه المساواة التامة.

G=1 معناه التفاوت التام.

[1] David Gordon and Paul Spicker, "The International Glossary on Poverty", Zed books LTD, New York, 1999, p71-72.

وعادة نسبة معامل جيني تتراوح بين (0.5-0.7) في البلدان التي لديها درجة عالية من التفاوت في توزيع الدخل القومي.

بي نما تتراوح نسبته بين (0.2-0.35) في البلدان التي لديها درجة عالية من العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل القومي.

قياس الفقر المتعدد الأبعاد :

وهو بالإضافة إلى أخذه بالحسبان عدم تمكن الأفراد والأسر في المداخيل التي تسمح لها بتلبية حاجاتها الضرورية أو الأساسية من غذاء وملبس ومأوى فهو يأخذ بالحسبان كذلك المستوى التعليمي والصحي ومستوى خدمات المواصلات والماء والغاز والكهرباء والصرف الصحي إلى ما شابه ذلك من حاجات الأفراد اليومية ،إذ أنها تعتبر مؤشرات يعتمد عليها في قياس الظاهرة كما أنه يتم تقسيم درجة الحرمان والفقر إلى مستويات عديدة عادة ما تكون عشرة مستويات أو خمس أو ثلاث مستويات على حسب شدة الحرمان المرغوب قياسها كما أنه يعتبر منهجية جديدة في قياس دليل الفقر وهو مستخدم لمقارنة درجة الحرمان بين المناطق و الدول [1]،وهو ما سوف نتطرق له في المذكرة في جانبها التطبيقي.

المطلب الثاني : مظاهر الفقر

يشهد العالم بأسره ظاهرة الفقر ولو باختلاف حدتها وشدتها ولكن هناك عوامل مشتركة تتسم بها ظاهرة الفقر وهذا ما أعطى الظاهرة البعد الدولي التي تتقاسم معالم هذه الصفات.

1.**انخفاض الدخل :**

يعد من أهم مظاهر الفقر إذ أنه حسب تقرير الأهداف الإنمائية للألفية لعام 2010 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة فإن نسبة السكان الذين يعيشون على الأقل من 1.25 دولار في اليوم لسنة 2005 قد وصلت إلى 51% في جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا و39% لمنطقة جنوب آسيا و19% لجنوب شرق آسيا وكذا 16% لشرق آسيا أما فجوة الفقر عن 1.25 دولار في اليوم فقد بلغت 21% في جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا و4% بالنسبة لجنوب شرق آسيا وشرق آسيا أما شمال إفريقيا فقدرت بـ 1% وهذا بالنسبة لنفس السنة 2005 ، العمال الذين يقل دخلهم عن 1.25 دولار في اليوم لسنة 2008 فقد بلغت 58% بالنسبة لجنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا و44% بالنسبة لجنوب آسيا و24% في جنوب شرق آسيا و11% في شرق آسيا و7% في أمريكيا اللاتينية و3% في شمال إفريقيا[2].

2 - سوء التغذية والجوع:

وحسب نفس التقرير الذي وبالرغم من انخفاض نسب سوء التغذية والجوع إلا أن معدلات هذه الأخيرة لا تزال تدل على انتشار ظاهرة الفقر خصوصا في منطقة إفريقيا وجنوب شرق آسيا وشرق آسيا.

[1] حاجي فطيمة، مرجع سابق، ص 39.
[2] تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، 2010، ص 6-7.

فنسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية تقدر بـ 26% بالنسبة لجنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا و21% بالنسبة لدول جنوب آسيا و14% لجنوب شرق آسيا و10% في دول شرق آسيا و9% في أمريكيا اللاتينية وأقل من 5% لدول شمال إفريقيا وهذا بالنسبة لسنة 2005 ، كما أن نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن دون سن الخامسة سنة 2008 قد بلغت حوالي 42% في جنوب آسيا و27% بالنسبة لسكان دول جنوب الصحراء الكبرى و14% لغرب آسيا و7% لشرق آسيا وشمال إفريقيا ، كما أن هذه الظاهرة تكون أكثر في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية[1].

3.انتشار المشردين واللاجئين:

فالإحصائيات الصادرة في تقرير الأمم المتحدة لسنة 2010 فإن عدد اللاجئين والمشردين داخليا بلغت مستويات وأرقام مرتفعة وهذا بسبب الحروب والأزمات الدولية[2].

جدول رقم 1-1: عدد اللاجئين والمشردين داخليا 2000-2009 (بالمليون)

السنوات / الحالة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المشردون داخليا	21.2	25	25	24.6	25.3	23.7	24.4	26	26	27.1
اللاجئين	10.9	16	14.6	13.7	13.8	13	10.3	16	15.2	15.2

المصدر :تقرير هيئة الأمم المتحدة لأهداف الألفية الإنمائية 2010

4.تدني المستوى التعليمي :

فالمستوى التعليمي يعتبر وجها من وجوه التخلف والجهل والأمية وكذا الفقر، ففي سنة 2008 لم تبلغ نسب الالتحاق بالطور الابتدائي في عديد الدول نسبة المئة في المئة (100%) وهو هدف من الأهداف الإنمائية للألفية إذا كانت كما يلي[3]:

جدول رقم 2-1 : نسبة الالتحاق في مرحلة التعليم الابتدائي 2008

[1] تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، المرجع نفسه، ص ص12- 14.
[2] تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، مرجع سابق، ص 15.
[3] تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، مرجع نفسه، ص ص 16-17.

المنطقة أو الدول	جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا	غرب آسيا	جنوب آسيا	شمال إفريقيا	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	شرق آسيا
نسبة الالتحاق في مرحلة التعليم الابتدائي	%76	%88	%90	%94	%95	%93	%96

المصدر: تقرير هيئة الأمم المتحدة 2010.

5.التمييز بين الجنسين:

ويلاحظ هذا من خلال نسب التحاق الإناث بمقاعد الدراسة فنلاحظ أن نسب الذكور تكون دائما أكبر منها بالنسبة للإناث كما يوجد التمييز كذلك في أجور العمال والعاملات فنجد أجور العمال الذكور أكبر من أجور العاملات ، كما يلاحظ هذا جليا من خلال حصص المرأة في الوظائف ذات الرتب العليا وكافة المهن الأخرى وكذا عدد المقاعد التي تشغلها المرأة في مجالس النواب الأحادية أو الفرعية أو الوطنية[1].

6.ارتفاع معدلات وفيات الأطفال :

فعدد وفيات الأطفال عند الولادة أو قبل بلوغ السنة الأولى من الميلاد أو الوفاة قبل سن الخامسة كلها مؤشرات تدل على عدم التكفل الأمثل بالأطفال وصحتهم فحسب ما جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة عن الأهداف الإنمائية للألفية نجد أنه من بين 1000 طفل دون سن الخامسة يموتون منهم 144 طفل وهذا في جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا و38 طفل بالنسبة لدول جنوب شرق آسيا وكذا 32 طفل بالنسبة لغرب آسيا وهذا بالرغم من انخفاض نسب الوفيات مقارنة سنة 1990 لأن الأرقام السالفة الذكر كانت بالنسبة لسنة 2008 وسبب حالات الوفاة هذه عادة ما تكون أمراض الالتهاب الرئوي والإسهال والملاريا وفقدان المناعة المكتسبة (الإيدز) ونسبة الوفيات بسبب هذه الأمراض الأربعة تقدر ب 43% من مجموع حالات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بالرغم من أنه كان بالإمكان مواجهة هذه الأمراض بالعلاج والوقاية بأساليب سهلة ومنخفضة التكلفة[2]

.

7. نقص الرعاية الصحية للأم :

ففي الدول الفقيرة والمتخلفة نجد غياب الرعاية الصحية للأمهات منتشرة بشكل كبير وهو ما يسبب في تدهور الحالة الصحية لها ومن خلال الأرقام التالية نوضح كيفية إهمال الرعاية الصحية للأمهات ففي سنة 2008 نجد أن نسبة الولادات التي تمت تحت إشراف أخصائيين بلغت 45 % من مجموع الولادات في جنوب آسيا و 46% في جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا و75% لدول جنوب شرق آسيا و80% في شمال إفريقيا أما في دول شرق أوروبا الجنوبية فبلغت النسبة 99% وعلى العموم فإن الدول المتقدمة النمو نجد هذه النسبة أكثر من

[1] تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، مرجع سابق، ص ص 20-25.
[2] تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، مرج نفسه، ص ص 26-28.

99% أما في المناطق النامية فلا تتعدى 65% كما أنه نجد أن النساء اللواتي يعانين من نقص الرعاية الصحية فمثلا أثناء فترة الحمل نجد أن نسبة 70% من النساء لم تزر الطبيب إلا مرة واحدة وهذا بالنسبة لدول جنوب آسيا و76% من نساء جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا على الرغم من أنه يمكن التكفل الأحسن بهذه الوضعيات بطرق سهلة وبسيطة[1].

8. انتشار الأمراض والأوبئة :

ففي المناطق الفقيرة يلاحظ بشكل جلي انتشار الأمراض والأوبئة بكثرة، فحالات مرض السل المتفشية بالنسبة لكل 100 ألف نسمة نجد أن 490 شخص مصابون بهذا المرض في دول جنوب الصحراء الكبرى وحوالي 290 شخص في دول جنوب شرق آسيا و90 حالة في شرق آسيا و27 حالة في شمال إفريقيا وهذه الحالات بما فيها الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية وهي أرقام خاصة بسنة 2008 ، وبما أن هذه الأمراض تنتشر بسبب نقص مصادر المياه الصالحة للشرب وانعدام قنوات الصرف الصحي فحسب ذات التقرير نجد أن 60% من سكان جنوب الصحراء الكبرى لإفريقيا يستخدمون مصادر مياه محسنة وحوالي 86% من سكان جنوب شرق آسيا ، كما نجد أن هذه النسب تتفاوت بين السكان الحضر والأرياف إذ ترتفع هذه النسب عند سكان المناطق الحضرية منها من سكان المناطق الريفية ، وهذا كذلك بالنسبة لاستخدام خدمات الصرف الصحي إذ نجد في المناطق النامية أن نسبة 52% يستخدمون مرافق الصرف الصحي محسنة و13% يستخدمون مرافق مشتركة و14% يستخدمون مرافق غير محسنة و21% تبرز في العراء وهذا بالنسبة لدول المناطق النامية[2].

مكافحة هذه المظاهر في إفريقيا :

وبغية التقليل من شدة الفقر في إفريقيا و استنادا إلى الإعلان عن الأهداف الألفية سنة 2000 وتنفيذا لتوصيات التي خلص إليها هذا الإعلان وبغية متابعة التنفيذ يصدر الأمين العام الأممي تقريرا سنويا حول مدى التقدم المحرز اتجاه تنفيذ هذه الأهداف والغايات ، ففي سبتمبر 2013 صرح الأمين العام الأممي " بان كي مون" ودق ناقوس الخطر في التقرير الذي قدمه للدول الأعضاء في الجمعية العامة في دورتها 68 تحت عنوان " حياة كريمة للجميع " إذ إعترف بفشل المنظمة في تحقيق أهداف الألفية [3] .

وفيما يلي جدول تقييم مدى التنفيذ :

[1] تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، مرجع نفسه، ص ص 30-38.
[2] تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، مرجع سابق، ص ص 40-60.
[3] - د. ناصري عبد القادر، الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من إنتهائها سنة 2015، د. ناصري عبد القادر، جامعة التكوين المتواصل، الجزائر ،ص 279.

جدول رقم 1-3 :تحقيق الأهداف الإنمائية في إفريقيا

الهدف	موضوعه	تقييم مدى إنجازه	الأسباب
الهدف الأول	القضاء على الفقر المدقع والجوع	تأخر	بالرغم من أن بعض الدول الإفريقية قطعت أشواطا معتبرة في سبيل تحقيق الغايات المتصلة بالجوع والفقر إلا أن الغالبية من الدول الإفريقية لا تزال في مؤخرة الركب بسبب حالة سوء التغذية والجوع.
الهدف الثاني	تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	في تحسن	ارتفعت معدلات التحاق الأطفال في سن التمدرس بشكل ملحوظ في إفريقيا من 58% سنة 1999 إلى 78%

			سنة 2012.
الهدف الثالث	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة	في تحسن	زيادة مقبولة في تمدرس البنات في التعليم الابتدائي وفي تمثيل النساء في البرلمانات.
الهدف الرابع	تخفيض معدلات وفيات الأطفال	تأخر	رغم النمو السكاني المتزايد في إفريقيا فإن عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة في انخفاض غير أنه يسير بوتيرة بطيئة.
الهدف الخامس	تحسين صحة الأمهات	تأخر	رغم تخفيض وفيات الأمهات خلال فترة الولادة بمقدار $\frac{3}{4}$ في الفترة ما بين 1990و2012 إلا أن وفيات الأمهات خلال الولادة لا تزال مرتفعة.
الهدف السادس	مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسبة والملاريا.	في تحسن	نقص الإصابة بهذين المرضين في جنوب القارة الإفريقية بسبب تعميم العلاج وتوفير الأدوية
الهدف السابع	كفالة الاستدامة البيئية	في تحسن	الدول الإفريقية حسنت قليلا في حياة السكان في المناطق الحضرية وخفضت نسبة معقولة من استهلاكها للمواد المضرة بطبقة الأوزون.
الهدف الثامن	إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	تأخر	تجاهل الدول الكبرى مشاكل ديون الدول الإفريقية الفقيرة وحرمانها من مزايا التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

المصدر: الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من موعد إنتهائها سنة 2015 . د. ناصري عبد القادر – جامعة التكوين المتواصل – الجزائر.

خلاصة :

إن الفقر ظاهرة عرفها الإنسان منذ القدم إلا أنه ومع تطور العصور و الأزمنة تعددت معها التعاريف والنظريات التي تدرس الظاهرة فلم يبقى تعريف الفقر مقتصرا على المفهوم المادي فقط بل تعدى ذلك ليشمل جل جوانب الحرمان و الإقصاء. وهو ما ذهبت إليه هيئة الأمم المتحدة من خلال إبراز مفهوم واسع للفقر كالفقر المتعدد الأبعاد و الذي يأخذ في الحسبان كل ما هو ضروري في الحياة غير البدائية بضرورة توفير كل الخدمات كالتعليم و الصحة والخدمات الاجتماعية و الاقتصادية بشكل جيد.

كما أن قياس الظاهرة لا يلزم جميع الدول بتطبيق منهج واحد و وحيد فهذا مستحيل لأن الظاهرة تختلف حدتها و شدتها من بلد لآخر و لهذا فإن قياس الظاهرة تختلف من منطقة لأخرى ولهذا فإن إشكالية قياس الظاهرة يبقى الهدف منها هو تحديد من هم الفقراء وكذا أماكن تواجدهم بغية إيجاد الحلول لهم.

كما أن القضاء على الظاهرة ضرب من الخيال فلهذا جل الدراسات والأبحاث الخاصة بآفة الفقر تضع هدف الإنقاص من شدة الظاهرة وحدتها و كذا التقليل من عدد الفقراء كهدف أساسي يمكن تحقيقه.

الفصل الثاني :

تمهيد:

تعاني دول العالم الثالث ظاهرة الفقر من جميع جوانبها و على اعتبار أن الجزائر دولة من دول العالم الثالث فهي كذلك تجد لظاهرة الفقر نصيبا في الحياة اليومية للمواطن الجزائري على الرغم من مرور أكثر من 55 سنة من الاستقلال بالرغم كذلك من امتلاك البلد لعدة مقومات يمكن من خلالها محاربة الظاهرة و التقليل من هذه الآفة و ذلك لامتلاكها عدة إمكانيات سواءا بشرية أو طبيعية إلا أن هذا لم يتحقق رغم كل المحاولات والجهود التي بذلت من أجل إخراج البلاد من دائرة الدول المتخلفة و هذا لعدة أسباب من أهمها فشل السياسات المنتهجة في جميع المجالات سواءا كانت اقتصادية أو اجتماعية أو حتى ثقافية وسياسية ولعل أهم ما يبرز ذلك هو بقاء تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات إذ أصبحت الدولة الجزائرية دولة ريعية.

كما أن ظاهرة الفقر عرفت عديد المراحل في الجزائر خاصة منذ الاحتلال الفرنسي للبلاد إلى يومنا هذا ولأن جل الظواهر الكونية لها أسبابها و دوافعها كما أن جل الظواهر سواءا كانت طبيعية أو اجتماعية تسعى جل المجتمعات لدراسة هذه الظواهر و الآفات بغية الحد من مخاطرها أو الاستفادة من مميزاتها.

ولأجل هذا ارتأينا تقسيم الفصل إلى مبحثين نحاول من خلالها إلقاء الضوء على جميع ما يميز الظاهرة في البلاد، ففي المبحث الأول سوف نعرج على أهم فترات ومراحل الفقر منذ الاحتلال الفرنسي إلى يومنا هذا أما المبحث الثاني فسوف نشير إلى أهم أسباب انتشار الظاهرة وكذا المجهودات المبذولة لمحاربة الظاهرة والتقليل منها.

المبحث الأول : تاريخ الفقر في الجزائر.

عاش الفرد الجزائري فترات مختلفة من الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية جعلت منه رهينة أوضاعه هاته، وتزامنت هذه الفترات بأوقات عصيبة سمحت لظاهرة الفقر بأن تتغلغل في صفوف فئات المجتمع ولأجل إظهار ما مر به الفرد الجزائري من مراحل مختلفة سوف نقدم على تقييم هذه المراحل كل على حدى.

المطلب الأول : فترة الغزو الاستعماري للجزائر (1962-1930)

فبعد الحكم العثماني وجدت الجزائر نفسها في قبضة المستعمر الفرنسي المستبد بعد قيامه باحتلال البلد عنوة سنة 1930 ، ولأن الجزائر كانت بلدا نشيطا خاصة في مجال التجارة الدولية من خلال إحكامها السيطرة على المياه الإقليمية المتوسطية بفضل أسطولها البحري الذي كان يحسب له ألف حساب ولأنها كانت تتربع على خيرات كثيرة طبيعية وبشرية [1] ، ما جعل الفرنسيين يصوبون أنظارهم إلى هذا البلد كون فرنسا كانت تعيش ركودا اقتصاديا خانقا لدرجة أنها كانت مدينة للجزائر وهو ما دفعها للقيام بفعلتها الشنيعة وهو ما كان لها بعد انهيار الأسطول الجزائري، فبعد هذا الاحتلال تأزمت الأوضاع وانتشر القتل والتعذيب وكل أنواع البطش والتجبر من خلال طرد الجزائريين من بيوتهم وحرمانهم من ممتلكاتهم وتجريدهم من أراضيهم [2]، وهو ما جعل الفقر ينتشر ويسود في أغلب ربوع الوطن وبين مختلف فئات الشعب، ولأن لاشيء ينتظر من الاحتلال سوى الظروف القاسية وتعقد الأوضاع الاجتماعية وتدهور المستوى المعيشي لأقصى الحدود من خلال تدهور الأوضاع الصحية للمواطنين وانتشار الأوبئة والأمراض وكذا اعتماد المستعمر لسياسة تجهيل الشعب وقلة فرص العمل بسبب طرد المواطنين من أراضيهم التي كانوا مزارعين فيها وكذا تشريد الشعب بسبب تهديم بيوتهم وطردهم منها وإسكان المستعمرين بدل الجزائريين ولأجل هذه الظروف القاسية وجد الجزائريون أنفسهم مجبرين على الهجرة إما من منطقة لأخرى أو من بلد لآخر ومن لم يستطع الهجرة وجد نفسه عاملا لدى الفرنسيين وبأ بخص الأثمان[3] إضافة إلى ذلك أن ما كان ينتج هنا في الجزائر كان يصدر لأوروبا مباشرة ما أدى إلى نقص كبير في الحاجات الغذائية للجزائريين[4] ، وكلها عوامل جعلت من الفقر يلازم الأغلبية الساحقة من الشعب الجزائري و هذه المرحلة كانت أصعب مرحلة عرفت شدة الفقر فيه إلى حد لا يطاق.

---

[1] - بهلول محمد بلقاسم ، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ، الشركة والوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1976 ، ص119.

[2] - مصطفى زايد ، التنمية الأجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1986، ص 106.

[3] - بن أشنهو عبد اللطيف ، تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين 1930-1963 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1979 ، ص 263 .

[4] - ايناتج ايبونج هارستروب ،الفقر ، تركيز جديد مناهضة وإزالة الفقر ، تقرير إجتماعات الجزاء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية ، سوريا 1996 ، ص 32 .

المطلب الثاني : الفترة 1962-2000

فبعد سنوات الاضطهاد والتهميش وسيطرة الاحتلال وبعد 7 سنوات من الكفاح المسلح استطاع الشعب الجزائري انتزاع حريته ودفع ثمنا لذلك أكثر من مليون ونصف مليون شهيد ونتيجة لنهب خيرات البلاد واستغلال ثرواتها وكباقي الدول التي تحصل على استقلالها، وجدت الدولة والقائمون على شؤون البلد أنفسهم أمام وضع مزري لا يحسدون عليه فانتشار الفقر بلغ ذروته وشدته في آن واحد ، حيث وصل معدل الفقر سنة 1966 نسبة 53.67% [1] على الصعيد الوطني وهذا المعدل مرتفع بشكل كبير في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية.

وفي ظل هذا جاء السعي للتنمية الوطنية متسارعة في شتى المجالات حيث أخذت الدولة على عاتقها مسألة تحسين ظروف العيش، فبعد مغادرة المستوطنين عادت الممتلكات خاصة المؤسسات التي كانت تحت سيطرة الفرنسيين للجزائر وخاصة الأراضي الزراعية التي تحولت للفلاحين وتم التركيز على الفلاحة ثم على التعليم في كافة المستويات حيث تم فتح المدارس والمتوسطات حيث تم تسجيل انخفاض في معدلات الأمية بين الرجال والنساء مما ولد خرجين مناسبين للعمل في القطاع العام وتم كذلك الاهتمام بالقطاع الصحي وكذا الجانب الاجتماعي ما أدى إلى تحسين ظروف العيش ولو نسبيا مقارنة بما كان يعيشه الشعب غداة الاحتلال ولمعرفة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية ومدى تراجع ظاهرة الفقر خلال هذه الفترة سوف تصف بعض المؤشرات لمعرف حقيقة الأوضاع آنذاك من خلال :

أ- النمو السكاني :

في نهاية الستينيات تراوح عدد سكان الجزائر عند عتبة 12 مليون نسمة بمعدل نمو بلغ 1.17% ليزداد عدد السكان في فترة السبعينيات ليصل إلى 15.164% مليون نسمة عام 1974 وينتهي عند حوالي 18.119 مليون نسمة نهاية السبعينيات بمعدل نمو وصل إلى 3.6% خلال هذه الفترة (فترة السبعينيات) وهو معدل مرتفع وهذا راجع لكون انتهاج الجزائر لسياسة تنموية صناعية بفضل استثمارات كبيرة واعتمدت من أجل ذلك مخططات منها المخطط الثلاثي (1967-1969) ثم المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ثم المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) [2] ، وهو ما حسن الظروف المعيشية للشعب الجزائري قليلا ما أدى إلى نمو سكاني سريع لم يواكب التوقعات والتصورات آنذاك حول السياسة الديموغرافية كون أن النمو السريع يواكبه طلب متزايد على الأكل والملبس والسكن وكل الضروريات الأخرى من خدمات صحية وتعليمية .....إلخ ، فمعدل النمو الذي بلغ 3.6% في السبعينيات كان نتيجة الجهل وعدم المعرفة المسبقة بالتبعات التي قد تنجم عن حجم التزايد الغير

[1] - حاجي فطيمة ، رسالة دكتوراه ، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014 ، ص ص 150-152.

[2] - توبين علي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية فرع إقتصاد كمي ، النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الإقتصادية ، حالة الجزائر (1970-2002) ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الإقتصادية ،2003-2004، ص 64

متوقع في زيادة نسبة الولادات والذي بلغ 728 ألف ولادة سنة 1977 بمعدل قدره 66% [1] ، كما أن النسبة الإجمالية للوفيات بدأت تتراجع حيث كانت سنة 1970 تقدر ب 16.45 وفاة لكل 1000 نسمة لتتراجع إلى 15.54 سنة 1975 لكل 1000 نسمة ثم إلى 11.44 وفاة لكل 1000 نسمة سنة 1980 [2] ، وهذا يشير إلى أن ارتفاع عدد الولادات وانخفاض الوفيات يؤدي إلى الانفجار الديموغرافي الذي عرفته الجزائر خلال هذه الفترة، لتليها بعد ذلك فترة الثمانينات أين استمر ارتفاع عدد السكان ليصل نهاية الثمانينات إلى 24.349 مليون نسمة رغم انخفاض معدل النمو الذي وصل إلى 3.4% خلال هذه الفترة وكان هذا نتيجة للاهتمام الذي أولته الدولة بسياسة النمو الديموغرافي لتمكين الشعب من حياة أفضل فمن خلال المخطط الخماسي الثاني عن النمو الديموغرافي يكون أن الانفجار السكاني يشكل عائقا في سبيل تحقيق تنمية للمجتمع ككل حيث جاء فيه : « ...إن النمو الديموغرافي القوي يشكل عقبة في وجه التنمية، بتقليل حجم الاستثمارات التي تستثمرها الدولة كما يعيق الجهود المبذولة في سبيل رفع مستوى المعيشة وتحسين حياة المواطنين وبما أن الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية تتزايد بوتيرة أسرع من الموارد الاقتصادية فإن النزوح الريفي قد يزداد حدة والفوارق الاجتماعية قد تزداد خطورة وأهداف تحسين ظروف الحياة وفعالية البرامج قد تتأخر لكون عدد السكان الهائل يلتهم كل ما من شأنه زيادة الفعالية ولهذا فعلى المخطط الخماسي الثاني أن يولي أهمية خاصة للقضية الديموغرافية ....»[3] رغم هذا بقيت معدلات الولادة مرتفعة (800 ألف ولادة سنة 1987 مع انخفاض عدد الوفيات إلى 8.4 وفاة سنة 1985 ثم 6.03 وفاة لكل 1000 نسمة سنة 1990).

لتليها بعد ذلك فترة التسعينات ويستمر تزايد عدد السكان ليبلغ 28.060 مليون نسمة سنة 1995 ثم بلغ 29.965 مليون نسمة سنة 1999 وهذا بالرغم من انخفاض معدل النمو السنوي والذي بلغ 2.8% ، وفي هذه المرحلة كانت الجزائر تعيش أوضاعا أمنية صعبة أدت إلى كبح التزايد السكاني الذي كانت تشهده البلاد قبل التسعينات ففي حين بلغت الولادات الجديدة سنة 1994 حوالي 776 ألف ولادة انخفض هذا العدد سنة 1996 إلى 656 ألف ولادة جديدة وهو ما يفسر تراجع معدل النمو السكاني خلال التسعينات [4] .

ب- التعليم :

لا شك في أن ما نتج عن الإستدمار الغاشم قد ولد مجتمع أمي بسبب سياسات التجهيل المنتهجة من طرف الإستدمار وبعد الاستقلال اصطدمت الجزائر بمشكل عويص والذي يتعلق بتفشي الأمية بين عدد كبير من الجزائريين حيث بلغ ما يقارب 90% من أفراد الشعب أميون لا يقرؤون ولا يكتبون وهو ما جعل القائمون على شؤون الدولة إلى جعل التعليم أحد أهم الأهداف الأولية [5] ، ، ولذلك جعلت من إلزامية التعليم شيء

---

[1]- ANNUAIRE STATISTIQUE DE L'ALGERIER N 19 ALGER 2001

[2] - المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي " تقرير التنمية البشرية لسنة 2000" ص 303 .

[3] - MINISTERE DE LA PLANIFICATION ET DE L'AMENAGEMENT DE TERRITOIRE , DEUXIEME PLAN QUANQUENNAL (1985-1989) ALGER , P 13 .

[4]- ANNUAIRE STATISTIQUE DE L'ALGERIER N19 , ALGER 2001 .

[5] - أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة ، ديوان المطبوعات الجامعية 1995 ، ص 24 .

إجباري إبتداءا من سن 6 سنوات وكذا توفير الهياكل والمؤطرين خصوصا بعد هجرة المعلمين الفرنسيين وهو ما أدى إلى تراجع نسبة الأمية من 74.6% سنة 1966 إلى 58.10% سنة 1977 ثم إلى 43.62% سنة 1987 كما قامت الدولة بإنشاء مراكز محو الأمية سنة 1964 وكذا مراكز التكوين المهني.

ولأن الجهل والأمية من أهم مسببات الفقر قامت الدولة الجزائرية بالعديد من التدابير التي من شأنها أن تحسن من التمدرس الجيد لعدد التلاميذ المتزايد مع مرور السنوات وهو ما سوف نوضحه من خلال الجداول التالية :

الجدول 2-1 : تعليم التلاميذ والطلبة المسجلون لسنوات الدراسة 1962-2000 (الوحدة بالآلاف)

السنوات / المستوى	63-62	66-65	70-69	75-74	80-79	85-84	90-89	95-94	2000-99
الإبتدائي	778	1332	1689	2500	3061	3415	4028	4549	4843
المتوسط	30.8	107.9	162.2	336	773.9	1252.9	1409	1652	1896
الثانوي	19.5	48.8	76	104.1	183.2	358.8	754	821	922
العالي	2.8	6.5	13.8	37.1	61.4	111.9	195.3	252.6	428.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات dz. www.ons اطلع عليه :2017/03/15

والجدول الموالي يبين نسبة التمدرس لكلا الجنسين خلال الفترة 1965-2000

الجدول 2-2: تطور نسبة التمدرس 1965-2000 (الوحدة بـ%)

	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000-99
ذكور	57.7	66.5	81.8	88.4	90.92	93.80	93.87	91.18
إناث	32.9	41.1	55.0	65.7	72.01	77.2	82.67	85.73
المجموع	45.4	54.0	68.5	77.3	81.7	85.83	88.39	88.51

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات dz. www.ons اطلع عليه :2017/03/15

كما اهتمت الدولة بالجانب البيداغوجي من خلال توفير المعلمين في جميع الأطوار والمستويات ولهذا تزايد عدد المؤطرين من معلمين وأساتذة من سنة لأخرى .

الجدول 2-3 : تطور عدد المعلمين 1962-2000

السنوات / الأطوار	63-62	65-64	70-69	75-74	80-79	85-84	90-89	95-94	2000-99

الابتدائي	19908	26969	39819	60178	85499	115242	144945	166771	170562
المتوسط	2488	2597	3687	11211	26830	51048	79783	96464	101261
الثانوي	1216	1574	3123	4718	9365	18418	40939	50328	54761

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz اطلع عليه :2017/03/15

ولأجل تمدرس هؤلاء التلاميذ كان لابد من تشييد المدارس والمتوسطات والثانويات لاحتواء الكم المتزايد لعدد التلاميذ وهو ما سنوضحه في الجدول الموالي :

الجدول 2-4 : البنية التحتية للمرافق التعليمية 1962-2000

السنوات / الأطوار	63-62	65-64	70-69	75-74	80-79	85-84	90-89	95-94	2000-99
عدد مؤسسات الابتدائي	2263	4065	5263	7794	9034	10588	12694	14836	15729
عدد مؤسسات المتوسط	364	418	502	569	1073	1659	2355	2801	3319
عدد مؤسسات الثانوي	39	/	67	114	208	353	758	1168	1218

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

وبالرغم من الجهود المبذولة آنذاك من أجل تنشئة جيدة للأجيال إلا أن نسب التسرب المدرسي وعدم إتمام الدراسة إلى أطوار متقدمة كانت السمة السائدة وهذا راجع للثقافة الاشتراكية السائدة آنذاك في أوساط الشعب الجزائري.

ج- الصحة :

يعتبر مؤشر الصحة من أهم المؤشرات الدالة على المستوى المعيشي للأفراد سواءا كان باتجاه الرفاهية أو باتجاه الفقر، فتوفر المرافق الصحية من مستشفيات وعيادات طبية ومراكز صحية جوارية وكذا الصيادلة أمر مفروض من أجل تمكين المواطن من رعاية صحية مقبولة مع شرط طبعا تمكينه منها، وفي هذا الإطار كانت السياسة الصحية التي انتهجتها السلطات العمومية خلال هذه الفترة (1962-2000) تستهدف تحسين استفادة الأفراد أو المواطنين من العلاج عن طريق إقرار مجانية العلاج (سنة 1974) وكذا توفير إقامة العديد من المرافق الصحية اللامركزية خصوصا في المناطق الريفية، وبهذا تضاعف عدد المستشفيات والمراكز الصحية وكذا العيادات متعددة الخدمات وقاعات العلاج وكذا دور الولاة ومع التزايد السكاني وتزايد المرافق كان لابد من تزايد

عدد مستخدمي الصحة لمواكبة الكم المتزايد للأفراد و هو ما سوف نبرزه من خلال الجداول التالية التي توضح تزايد المرافق الصحية وكذا مستخدمي الصحة العمومية [1].

جدول رقم 2-5: المنشآت القاعدية الصحية 1974-2000

السنوات / المنشآت	1974	1979	1984	1989	1994	1999
مستشفيات	143	182	197	275	274	261
مراكز صحية	558	747	869	1238	1160	1185
عيادة متعددة الخدمات	106	175	279	485	462	482
قاعات العلاج	1402	1422	2197	.....	/	3851
عدد الأسرفي المستشفيات	43404	44347	49280	58605	53612	54170
دور الولادة	50	36	/	333	489	437

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz اطلع عليه :2017/03/15

كما تجدر الإشارة إلى أنه بلغ عدد الصيدليات لسنة 1991 حوالي 2954 على المستوى الوطني منها 1018 صيدلية عمومية و 1936 صيدلية خاصة ليتضاعف العدد إلى 5299 صيدلية سنة 1999 منها 994 صيدلية عمومية و4305 صيدلية خاصة [2]

من جانب آخر سنستعرض تطور عدد الأطباء وكذا الصيادلة وعدد جراحي الأسنان وكذا عدد السكان لكل مستخدم صحي (طبيب ، جراح أسنان، صيدلي).

[1] - تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 1999 ، ص40 .
[2] تقريرالديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية 1962-2011 الصحة ، ص 108 .

جدول 2-6: تطور عدد الأطباء والصيادلة وكذا جراحي الأسنان وكذا عدد السكان لكل مستخدم منهم.

المستخدمين وعدد السكان لكل منهم / السنوات	عدد الاطباء	عدد السكان لكل طبيب	عدد الصيادلة	عدد السكان لكل صيدلية	عدد جراحي الأسنان	عدد السكان لكل جراح أسنان
1963	1319	7922	204	51225	151	69205
1969	1698	7861	265	50369	212	62692
1974	2672	5675	542	27978	494	30696
1979	6346	2855	1051	17240	1426	12706
1984	12132	1746	1286	16474	2435	8700
1989	21467	1137	1839	13273	6892	3542
1994	25796	1066	3425	8028	7763	3542
1999	30962	968	4600	6514	8062	3717

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz اطلع عليه :2017/03/19

وفيما يخص عدد مستخدمي الصحة فقبل سنة 1994 كان العدد يشمل المستخدمين الجزائريين وكذا الأجانب ولكن بعد سنة 1994 فالعدد أصبح يشمل المستخدمين الجزائريين فقط بعد رحيل الأجانب بسبب خاصة الأزمة الأمنية في البلاد.

ومن خلال معطيات الجدولين السابقين نلاحظ أن نسبة التغطية لحاجات السكان بمستخدمي الصحة مرضية نوعا ما لكن يبقى هذا على المستوى الكمي فقط أما الإطار النوعي والكيفي للحاجات الصحية الفردية تبقى بعيدة عن التطلعات .

وفي الجانب الصحي دائما فإن العمر المتوقع عند الميلاد يعتبر مؤشر للوضعية الصحية والذي كان يقدر بـ 52 سنة عند الولادة في سنة 1970 ليرتفع إلى 67 سنة عند الولادة في سنة 1981 ثم إلى 68 سنة عند الولادة في سنة 1998، كما أن نسب وفيات الأطفال تراجعت بشكل ملحوظ منذ الاستقلال حيث انتقلت هذه النسب من 141 حالة وفاة لكل 1000 نسمة سنة 1970 إلى 84 حالة وفاة لكل 1000 نسمة سنة 1980 ثم إلى 57 حالة وفاة لكل

1000 نسمة سنة 1990 ثم إلى 51 حالة وفاة لكل 1000 نسمة سنة 2000[1] ، ما يفسر التحسن ولو نسبي للحالة الصحية للأطفال نتيجة الرعاية الصحية اللازمة ولو بشكل جزئي.

د- التشغيل :

باعتبار الشغل المورد الأول للدخل فإن تمكين الفرد من منصب شغل من بين أهم المشاكل التي تواجهها الدول ، والدولة الجزائرية ركزت على إعطاء ملف الشغل حيزا مهما في مفكرتها بغية التقليل من نسب البطالة وفي هذا الشأن فإن عدد المشتغلين انتقل من 1.72 مليون نسمة سنة 1966 إلى 5.71 مليون نسمة سنة 1998 حيث بلغ معدل النمو السنوي لهذه الفئة 3.8% ما بين سنتي 1966 و 1998[2] ، وفي المقابل فإن نسب البطالة قد تأرجحت بين النزول والصعود خلال هذه الفترة 1962-2000 ، وذلك لعدة أسباب التي تتحكم في الرفع من مناصب الشغل أو التقليل منها، وانتقلت نسبة البطالة من 32.9% سنة 1966 إلى 16.3% سنة 1982 ثم إلى 8.7% سنة 1984 مستمرة بذلك في النزول ثم في سنة 1985 ارتفعت هذه النسبة ولو بشكل جزئي لتبلغ حوالي 9.7% لتعرف بعد ذلك منعرجا صعبا نحو الصعود وارتفاع نسبة البطالة لتبلغ 21.4% سنة 1987 ثم 23.8% سنة 1992 لتستقر عند عتبة 28.89 سنة 2000 وهي نسبة مرتفعة جدا للبطالة ما يبرز حجم المعاناة التي كان يعيشها الفرد الجزائري. وخصوصا فترة التسعينات مع تطور الأزمة الأمنية وهجرة السكان لأراضيهم وتسريح العمال من المؤسسات بعد غلقها وإفلاس بعضها وبيع بعض الشركات بطرق غير سليمة لم تراعي مصير العمال المشتغلين بها.

وبوجه عام فإن المجهودات المبذولة من الدولة لم ترق إلى تطلعات المواطنين خصوصا مع التزايد الكمي لعدد السكان وكذا اتساع دائرة الاحتياجات للفرد الجزائري بمقابل هشاشة السياسات المتبعة والتي لم تفلح في خلق القيمة المضافة والإتكالية المفرطة لموارد الدولة على عوائد المحروقات والتي تتشبث بها الدولة في تسيير شؤونها الاقتصادية والاجتماعية وعليه فإن ظاهرة الفقر خلال هذه الفترة بقيت نسبها مرتفعة خصوصا سنوات التسعينات حيث بلغ إجمالي عدد الفقراء لسنة 1990 حوالي 1.52 مليون نسمة ثم 1.98 مليون نسمة سنة 1993 ثم ليرتفع العدد إلى 2.2 مليون نسمة سنة 1996 ليستقر على عدد إجمالي قدره 2.46 مليون نسمة سنة 1999وهذا حسب قياسات الفقر المتعدد الأبعاد [3].

[1] توبين علي ، مرجع سابق ص 69، 70 .
[2] ، تومي علي ، مرجع نفسه ص ص85-83 .
[3]- مركز الأبحاث الإحصائية ، الإقتصادية والإجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، أنقرة 2015 ، ص 63

المطلب الثالث : الفترة 2000-2016

تعتبر فترة الألفية الثالثة في الجزائر من أحسن الفترات فيما يخص ظاهرة الفقر ، فمنذ نهاية فترة التسعينات والتي حطمت خلالها البنى التحتية والمرافق العمومية وهجرة السكان لأراضيهم ومنازلهم بسبب مشكل الإرهاب ودون الخوض في المعطيات السياسية للبلاد والأسباب الراجحة التي كانت وراء ذلك ، فإن ظاهرة الفقر بعد سنة 2000 شهدت معطيات معاكسة لفترة التسعينات وكما تطرقنا في المطلب الثاني لهذا الفصل سنخوض كذلك في بعض المؤشرات الهامة والتي تبرز مدى تفاعل الدولة والمجتمع مع المعطيات الجديدة للمحاربة ومجابهة الظاهرة لأجل حياة أفضل وهذا من خلال ما يلي :

أ-النمو الديموغرافي :

بلغ عدد سكان الجزائر خلال عام 2000 حوالي 30.416 مليون نسمة بمعدل نمو قدر بـ 1.48% إذ بلغت عدد الولادات الجديدة حوالي 589 ألف ولادة بمعدل قدره 19.36‰ أما عدد الوفيات فقد بلغ 140ألف وفاة خلال السنة بمعدل 4.59 ‰ منهم 14891 عدد مواليد أموات ، ليستمر النمو الديموغرافي في الارتفاع حيث بلغ عدد سكان الجزائر 34.591 مليون نسمة سنة 2008 بمعدل نمو قدره 1.92 ‰ وبلغ عدد المواليد الجدد 817 ألف مولود بمعدل قدره 23.62 ‰ كما بلغت الوفيات حوالي 153 ألف وفاة منهم 16588 مواليد أموات أما خلال سنة 2012 فقد بلغ عدد السكان في البلد 37.495 مليون نسمة بمعدل نمو قدره 2.16 ‰ وبلغت الولادات الجديدة خلال هذه السنة حوالي 978 ألف مولود جديد و170 ألف وفاة منهم 15795 مواليد أموات ، ليرتفع عدد سكان الجزائر بعد ذلك إلى 40.4 مليون نسمة في 01 جانفي 2016 بزيادة طبيعية قدرت ب 858000 نسمة ما يعادل 2.15 نسمة بنمو طبيعي ، مع عدد قدره 1.040 مليون مولود جديد وعدد وفيات قدره 183 ألف وفاة منهم 14.620 وفاة للمواليد (مواليد أموات) ، كما أنه بلغ احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة سنة 2015 حوالي 77.1 نسمة بالنسبة للجنسين[1] ، وما يلاحظ خلال هذه الفترة فإن عدد السكان تزايد بأكثر من 10 ملايين نسمة وهو رقم مقبول نوعا ما لو واكبه نمو اقتصادي مقبول أو فعال.

ب- التعليم :

باعتبار التعليم من أهم المؤشرات الدالة على انتشار أو احتواء ظاهرة الفقر لما لهذا المؤشر من دلالات على الظاهرة فكثيرا ما تقترن المجتمعات التي تعاني مشاكل في القطاع التعليمي من تردي ظروف التمدرس و مستوى الدراسة وتوفر المرافق اللازم لتحصيل علمي دائم ومتميز بانتشار ظاهرة الفقر فيها ، ففي الجزائر وبغية تحسين الظروف المصاحبة للمجال العلمي البيداغوجي والتكوين تعمل

[1] تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2015 رقم 740 ص 16 .

جاهدة لتوفير شتى المرافق من مدارس ومتوسطات وثانويات ومؤطرين وهذا ما سوف نبرره من خلال بعض الأرقام الدالة على ذلك.

ففي الموسم الدراسي 2000-2001 كانت الجزائر تحتوي على 16186 مؤسسة ابتدائية و3419 متوسطة و 1013ثانوية، ثم في السنة الدراسية 2004-2005 وصل عدد المؤسسات التعليمية إلى 17041 ابتدائية و3847 متوسطة و1179 ثانوية ليصل العدد بعد ذلك 17790 مؤسسة ابتدائية و4901 متوسطة و1813 ثانوية سنة 2011 ، وهذه الزيادات في عدد المؤسسات كانت نتيجة حتمية نظرا للزيادة الطبيعية في عدد المسجلين من تلاميذ في مختلف الأطوار والمستويات، ففي السنة الدراسية 2000-2001 بلغ عدد المسجلين في الطور الابتدائي حوالي 4720950 تلميذ و 2015370 تلميذ في الطور المتوسط و 975862 تلميذ بالثانوي، ثم في السنة الدراسية 2004-2005 بلغ عدد المسجلين في الطور الابتدائي حوالي 4361744 تلميذ و 2256232 تلميذ بالطور المتوسط و1123123 تلميذ بالثانوي ثم في السنة الدراسية 2010-2011 بلغ عدد المسجلين 3345885 تلميذ في الطور الابتدائي و 2980325 تلميذ بالمتوسط و1198888 تلميذ بالثانوي .

وحسب نفس المصدر فإن نسبة التمدرس بعد سنة 2000 إلى سنة 2016 بقيت فوق 90% بعد ما لم تتعدى 88.51 قبل هذه السنة، كما أنه بلغ عدد المعلمين بالطور الابتدائي لسنة 2000 حوالي 169559 معلم و102137 أستاذ متوسط وكذا 55588 أستاذ ثانوي ليرتفع العدد سنة 2005 إلى 171471 معلم ابتدائي و 108249 أستاذ متوسط و 60185 أستاذ ثانوي ليصبح العدد 144885 معلم ابتدائي و 140098 أستاذ متوسط و74550 أستاذ ثانوي سنة 2011 .

ثم في سنة 2015 بلغ العدد الإجمالي للتلاميذ في مختلف الأطوار 8618155 تلميذ موزعين على 425800 في التعليم التحضيري و3929427 تلميذ في الطور الابتدائي و2706873 في الطور المتوسط و 1556055 في الطور الثانوي، كما بلغ عدد المرافق لهذه السنة حوالي 25496 مؤسسة مدرسية منها 18273 ابتدائية و5171 متوسطة و2052 ثانوية ، وبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية إلا أنه قطاع التعليم مازال يعاني الكثير على جميع المستويات والأصعدة، فمازال مشكل الاكتظاظ داخل الأقسام قائم إذ يتعدى عدد التلاميذ في بعض الأحيان 40 تلميذ في القسم ولا يزال مشكل التأطير لم يوجد له حل نهائي إذ أنه مع كل موسم دراسي يطرح مشكل نقص الأساتذة والمؤطرين إذ تبقى الأقسام ولعدة أيام ولشهور بدون معلمين وأساتذة بل ويتعدى ذلك إلى عدم وجود مدير للمؤسسة وهو ما يؤثر على المستوى التعليمي للتلاميذ ما يشكل خطرا على مستقبل الأطفال والتلاميذ خاصة مع نقص الوعي لدى الكثيرين خاصة المحيط الخارجي الذي لا يرحم وكذا تنصل السلطات والمسؤولين من المسؤوليات الملقاة على عاتقهم ، فخطر عدم التعليم يعزز انتشار ظاهرة الفقر لدى الأوساط الشبابية التي تجد نفسها في أحد خانات الفقر، وفي السنتين الأخيرتين شهدنا نزيفا حادا في أوساط المعلمين والأساتذة الذين اختاروا الخروج إلى التقاعد بسبب قانون العمل المعدل والذي يفرض على العامل البقاء في

عمله إلى غاية 60 عاما ليتم استبدالهم بأساتذة جدد وبعدد كبير جدا لنجد أنفسنا أمام واقع يطرح العديد من الأسئلة حول مستقبل التعليم في الجزائر.

ج- **الصحة :**

في الجانب الصحي للمواطن الجزائري لا تزال الجزائر تساير الدول المتخلفة في هذا المجال من خلال تدني مستوى الخدمات المقدمة خاصة للمؤسسات الإستشفائية العمومية من جهة أومن خلال ارتفاع تكاليف العلاج في القطاع الخاص من جهة أخرى ليجد الفرد الجزائري نفسه بين المطرقة والسندان فبالرغم من إنجاز العديد من المستشفيات والعيادات المتعددة الخدمات وتوفير الدواء إلا أن ذلك لم يرقى إلى تطلعات الشعب الذي يبحث في الكثير من الأحيان للهروب إلى الدول المجاورة أو الخارج للقيام ببعض العمليات الجراحية البسيطة ولأجل إبراز بعض المعطيات الخاصة بالقطاع الصحي سوف نعرض بعض الإحصائيات فيما يلي :

جدول 2-7 : تطور عدد الأطباء وعدد السكان لكل طبيب 2000-2011

المستخدمين وعدد السكان لكل منهم / السنوات	عدد الاطباء	عدد السكان لكل طبيب	عدد الصيادلة	عدد السكان لكل صيدلية	عدد جراحي الأسنان	عدد السكان لكل جراح أسنان
2000	32332	941	4814	6318	8197	3711
2003	36347	876	5705	5582	8651	3681
2006	39459	849	7267	4607	9648	3457
2010	56209	640	9081	3962	11633	3093

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات حوصلة 1962-2011 ص 108 المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات dz. www.ons اطلع عليه 2017/03/22:

ودائما في إطار سعي الدولة لتوفير المنشآت القاعدية الصحية سوف نوضح في الجدول الآتي بالأرقام عدد المنشآت المتواجدة خلال فترة 2008-2010.

جدول 2-8 : المنشآت القاعدية الصحية المتواجدة من 2008-2010

السنوات / المنشآت	2008	2009	2010
مؤسسة إستشفائية عامة (م،إ،ع)	190	192	194
مؤسسة إستشفائية (م،إ)	04	04	04
مراكز إستشفائية جامعية	13	13	13
مؤسسة إستشفائية جامعية	01	01	01
مؤسسة إستشفائية متخصصة	57	61	64
مؤسسات عمومية للصحة الجوارية	271	271	271
عيادات متعددة الخدمات	1419	1436	1491
قاعات العلاج	5077	5258	5350
دور الولادة العمومية	419	427	431
دور الولادة الخاصة	85	94	97
مركز طبي اجتماعي	611	614	616
الصيدليات	8477	8837	9264
عيادة طبيب مختص	5611	5904	6208
عيادة طبيب عام	6202	6206	6315
عيادة طبيب أسنان	4717	4909	5105

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات –حوصلة 1962-2011 ص 112 المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz اطلع عليه 2017/03/22:

كما أنه سجلت بعض الإيجابيات في القطاع الصحي خلال هذه الفترة من خلال انخفاض معدل وفيات الرضع الذي كان يقدر ب 36.9 وفاة لكل 1000 ولادة سنة 2000 لتصل إلى 22.3 وفاة لكل 1000 ولادة جديدة لسنة 2015 كما أنه معدل الوفيات بقي تقريبا في نفس النسبة إذ قدرت سنة 2000 حوالي 4.59 وفاة لكل 1000 نسمة لتصبح 4.57 وفاة لكل 1000 نسمة سنة 2015 وهي مؤشرات إيجابية نوعا ما.

د- التشغيل :

في مجال التشغيل تستطيع القول أن الجزائر حققت طفرة حقيقية في هذا المجال فبعد سنوات تسريح العمال وغلق المؤسسات وإفلاس الشركات سنوات التسعينات وارتفاع نسبة البطالة إلى حوالي 30% والوضعية الخانقة للحالة الحالية للبلاد بدأت في هذه المرحلة ظهور بوادر التفاؤل بوضع أحسن حيث من خلال أرقام البطالة والتي كانت سنة 2000 تقدر بحوالي 28.89% انخفض هذا المعدل ليصل إلى 23.7% سنة 2003 وإلى 15.3% سنة 2005 ثم إلى 11.3% سنة 2008 ليستقر هذا المعدل في حدود 10% بعد سنة 2010 وهذا راجع لتوفير مناصب الشغل خصوصا بعد ارتفاع أسعار البترول والتي ساعدت الدولة في القيام باستثمارات كبيرة كالطريق السيار شرق غرب ، وإنشاء العديد من المصانع كذا التوظيف في القطاع العمومي بأعداد كبيرة وهو ما قلص من نسب البطالة إلى ما دون 10%، ولكن بعد هبوط أسعار البترول عام 2014 سرعان ما تبنت الدولة سياسة التقشف والتي أدت إلى تجميد عديد المشاريع وإلغاء البعض الآخر، كما تم تجميد التوظيف في القطاع

العمومي وتوقيف أجهزة التشغيل التي كانت تستقطب العديد من العاطلين عن العمل كما أن غياب سياسة واضحة في مجال الفلاحة والتي يمكنها لوحدها من حل مشكل البطالة في البلاد وإتكالية الدولة على مجال المحروقات [1] كلها معطيات تدل على فشل السياسات المتبناة لمجابهة خطر البطالة لبقى أمل انتهاج الدولة لنموذج اقتصادي متنوع هو المخرج الأنجع للتصدي لآفة البطالة التي تعتبر من أهم مسببات الفقر في البلد.

المبحث الثاني : أسباب انتشارظاهرة الفقرفي الجزائروطرق مكافحتها .

لا شك في أن جميع الظواهر الكونية لها أسبابها وتبيعاتها وآثارها والفقر كذلك باعتباره ظاهرة اجتماعية واقتصادية لها مسبباتها وآثارها ومن أجل إيجاد الحلول اللازمة للتقليص من الظاهرة أو الحد منها لابد من معاينة ودراسة الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى توسيع رقعة الفقر والفقراء بغية مكافحة المظاهر السيئة للظاهرة ولهذا سوف نعمد إلى توصيف أسباب انتشار الفقر في الجزائر ثم البحث فيما قامت به الدولة والحكومة من أجل الحد من الظاهرة على المستوى الوطني .

المطلب الأول : أسباب الفقرفي الجزائر.

تعددت أسباب الفقر في الجزائر بتعدد المجالات التي أدت إلى ذلك وهو ما سوف نبرره من خلال العوامل التالية :

1- **الأسباب الاقتصادية :**

1.1- **برامج التصحيح الهيكلي :**

إن تغير النظام الاقتصادي للبلاد نهاية الثمانينات باعتماد الدولة للنظام الرأسمالي عوض النظام الاشتراكي الذي كان سائدا قبل ذلك وما ترتب عن تطبيق للنظام الجديد أدى إلى تغيير العديد من المعطيات خاصة باعتبار نظام السوق الحر يفرض على الدولة الرفع من تدخلها في العديد من المسائل خاصة الجانب الاجتماعي للدولة وهو ما أنجر عنه بعد ذلك خوصصة المؤسسات وتحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الغذائية ما أدى إلى تنامي ظاهرة الفقر بسبب انخفاض القدرة الشرائية وخصوصا بالنسبة للفئات الأكثر حرمانا [2]، كما أن فترة التسعينات كانت أسوء الفترات في المجال الاقتصادي خصوصا من خلال شروط الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي وهي الشروط التي أدت إلى عكس ما كان يأمله الشعب الجزائري والحكومة وما ترتب عن ذلك من تبعات وخيمة على الاقتصاد الوطني من خلال :[3]

- التخفيض من النفقات العامة.

[1] - د حاج قريد قورين ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الإجتماعي في ظل الطفرة الحالية ، البطالة والتضخم ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، لعدد 12، جوان 2014 ، ص 16 ، 25 .

[2] - ABDELMAJID BOUZIDI(2000) les anneés 90 de l'économe algerienne , alger , ENAG , P 85 .

[3] - الزبير عروس ، المجتمع المدني ، الرأي والفقراء الجدد ، دوريات مركز البحوث في الإقتصاد التطبيقي ، العدد 53 ، الشركة الوطنية للنشر والإشهار ، الجزائر 2000 ، ص 16 .

- تقليص الميزانية الخاصة بالجانب الاجتماعي للدولة الجزائرية من خلال تقليص الدعم الموجه للتعليم والصحة وكذا أسعار المواد الواسعة الاستهلاك.
- تقليص التوظيف.
- انخفاض قيمة العملة الوطنية .
- تقليص دور الدولة في تحديد الأسعار

ونتيجة لهذه الشروط تكبد الشعب الجزائري مصاعب الحياة فأدى ذلك إلى ظهور فقراء جدد وارتفاع نسبة الإعالة واتساع الفوارق الاجتماعية وعدم المساواة.....إلخ.

2.1- البطالة :

تعتبر البطالة الرقم واحد في أسباب الفقر باعتبار البطالة والشغل عملة مقايضة لفاتورة الشراء للحاجات التي تتبع وتسد ما يطلبه الفرد من ضروريات وكماليات يحتاجها الشخص في حياته اليومية والجزائر ككل دول العالم تعاني من ظاهرة البطالة وبشكل كبير وهذا من خلال وصول نسبة البطالة على المستوى الوطني أواخر التسعينات عتبة 30% وهو رقم رهيب خصوصا مع انعدام البدائل التي تؤمن على هذه الظاهرة للإقلال من خطورتها فغلق المؤسسات وإفلاس الشركات سنوات التسعينات إنجر عنه تسريح العديد من العمال الذين أحيلوا على البطالة وتفاقمت الظاهرة كذلك مع انخفاض الاستثمار الأجنبي وكذا الاستثمار العمومي وهذا لغياب الرؤية الواضحة للنهج المستخدم في تسيير ملف الاقتصاد الوطني .

3.1- هشاشة الاقتصاد الوطني :

وهو حال جميع الدول النامية التي تعتمد على اقتصاد ريعي والجزائر ليست بمنأى عن هذه الدول والتي تعتمد بشكل شبه كلي على قطاع واحد ووحيد ألا وهو قطاع المحروقات والذي يساهم بحوالي أكثر من 90% من صادرات البلاد إلى يومنا هذا ويساهم بأكثر من 25% من الناتج الداخلي الخام كما أنه يساهم بحوالي 60% من ميزانية الدولة [1] ، ما أدى هذا إلى انعدام في التنوع الاقتصادي الذي بدوره ساهم في تقليص إمكانيات التشغيل وهو ما أفرز عدم إمكانية زيادة المداخيل وتحسين ظروف المعيشة للمواطن الذي وجد نفسه في خانة الفقراء لقلة فرص العمل فتركيز الدولة على قطاع واحد وإهمال قطاعات أخرى كان بإمكانها توسيع دائرة التنويع الاقتصادي خصوصا قطاعات الفلاحة والسياحة والصناعة.

فالقطاع الفلاحي ولما تحتويه البلاد من مؤهلات طبيعية من شساعة الأراضي الصالحة للزراعة وملائمة المناخ ذو الأربعة فصول وكذا توفر اليد العاملة لو تم إعطائها الدعم والمتابعة اللازمين حتما كان حال الفرد الجزائري أفضل بكثير ما هو عليه الآن باعتبار أن الدولة تستورد أبسط المنتوجات الغذائية من الخارج إذ بلغت فاتورة

[1] - تقرير وزارة التضامن الوطني ، ص 24 .

الاستيراد في السنوات الأخيرة أكثر من 50 مليار دولار بمعنى أن الدولة لا تؤمن استقلالها الغذائي وهو أكبر الأخطاء التي تجعل من الشعوب في تبعية دائمة للخارج .

4.1- انخفاض الدخل :

عند التطرق لهذا الجانب وحسب دراسة المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية لسنة 2005 ووزارة التشغيل والتضامن الاجتماعي أن غالبية العائلات الجزائرية تعتمد على الأجور والتحويلات مصدرا للدخل باعتبار أن 74.32% من مجموع الدخول كانت عبارة عن عوائد الأجور والتحويلات المنتظمة وعوائد الأجور غير الدائمة حيث تعتمد الدولة على سياسة التحويلات الاجتماعية وإضفاء الطابع الاجتماعي للدولة حيث بلغت هذه التحويلات لسنة 2011 حوالي 770 مليار دينار جزائري وفي سنة 2012 وصلت أكثر من 1200 مليار دج منها 200 مليار دج بالنسبة لدعم المواد الأساسية ورغم هذا إلا أن الأجر الوطني الأدنى المضمون يبقى جد ضعيف باعتبار أن الأجر الحالي حسب الهيئات والجمعيات يجب أن يرتفع بمرتين على الأقل لتمكين الفرد الجزائري من مجابهة ظروف المعيشة الغالية في الوقت الحالي والجدول التالي يبين تطور الأجر الوطني المضمون [1].

الجدول 2-9 : تطور الأجر الوطني المضمون في الجزائر للفترة 1991-2016

السنة	1991	1992	1994	1997	/01 1998	/02 1998	2001	2004	2007	2010	2012	2016
الأجر ب (دج)	1500	2000	4000	4800	5400	6000	8000	10000	12000	15000	18000	18000

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz اطلع عليه :2017/03/24

5.1- ارتفاع مؤشر الأسعار وانخفاض أسعار البترول :

عادة ما تقترن القدرة الشرائية للمواطن بأسعار السلع ولأن مؤشر الأسعار يعرف تطورا تصاعديا باستمرار والسبب راجع لارتفاع الأسعار للمواد وليس ارتفاع الكميات المستهلكة فإن من الطبيعي أن يشهد الشارع الجزائري نقص في القدرة الشرائية وهو ما يؤثر سلبا على الحياة اليومية للمواطن ما يؤثر بطبيعة الحال

[1] - حاجي فطمية ، مرجع سابق، ص 137 .

على الصحة الجسدية للفرد الذي يصبح عاجزا عن القيام بمهامه اليومية على أكمل وجه والجدول الموالي يوضح تطور مؤشر أسعار الاستهلاك السنوي للفترة 2002-2011 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول 2-10: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك السنوي للفترة 2002-2011

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
المؤشر العام للأسعار	101.43	105.75	109.95	111.47	124.47	118.24	123.98	131.10	136.23	142.4
التغير	1.43	4.28	3.97	1.38	2.31	3.68	4.88	5.74	3.91	4.52

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz اطلع عليه :2017/03/24

وبإلقاء نظرة على أسعار البترول التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني نجد أن أسعار هذه الأخير هي المحرك الرئيسي للنشاط العادي للدولة الجزائرية إذ ومع كل انخفاض للأسعار إلا وتتبعها صدمات قوية للبلاد إذ ومع انخفاض أسعار البترول سنوات الثمانينات عندما انخفض السعر إلى 14 دولار سنة 1986 بعدما كانت وصلت أسعاره نحو 35 دولار في سنة 1981 و31دولار سنة 1982 وما نجم عنه من انخفاض لمدا خيل الدولة وهو ما دفعها للاقتراض من الخارج لدفع فاتورة ما كان يستورد من غذاء للمواطن الجزائري وسنوات التسعينات كانت أكبر محطة عرفت الفقر خلالها الدولة وبانخفاض أسعار البترول انخفض معه كذلك الاستثمار العمومي وكلها أسباب أدت إلى إفقار الشعب وهو ما نشهد في الوقت الراهن إذ أن مع انخفاض أسعار البترول سنة 2014 عادت الحكومة والدولة لسياسة التقشف وذلك من خلال تجميد المشاريع وإلغاء البعض الآخر وتقليص الاستثمارات وكلها عوامل تساعد على انتشار ظاهرة الفقر خصوصا مع التزايد المستمر للنمو السكاني.

6.1- التضخم :

يعرف التضخم بأنه الارتفاع العام لأسعار السلع والخدمات معبرا عنه بالنقود الذي يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود وبالتالي تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وتصل إلى حالة العجز عن اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن تعداد الفقراء بغض النظر عن درجة الفقر ، فالتضخم يزيد في عبء الإعالة التي تقع

على العاملين في إعالة غير النشطين في ظروف التضخم المتسارع ، وبلغت نسبة التضخم السنوي في الجزائر في بداية التسعينات حوالي 17%[1] .

2- الأسباب الاجتماعية :

1.2- النمو السكاني :

عرفت الجزائر خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة زيادة في عدد السكان بحوالي 10 ملايين نسمة إذ بلغ مجموع سكان الجزائر في 01 جانفي 2016 أكثر من 40 مليون نسمة وهو ما يزيد من حدة الطلب على الاحتياجات المتنوعة من ملبس ومأكل ومسكن وطلب للخدمات الصحية والتعليمية وباعتبار النمو الاقتصادي لم يواكب التطور في النمو السكاني فإن دون ذلك ظهرت بوادر انتشار الفقر من خلال خلق أزمة السكن وبطالة تردي المستوى التعليمي والصحي للمواطن ومع ارتفاع متوسط حجم العائلات يبقى الطلب على مختلف الاحتياجات في تزايد مستمر وهو ما يشكل أمام السياسات المنتهجة من طرف الدولة التي تسعى إلى مكافحة الفقر وهو ما يتوجب عليها خلق نوع من التوازن بين النمو السكاني المتزايد والنمو الإقتصادي المتذبذب [2].

2.2- الهجرة نحو المدن:

وبسبب الوضعية الأمنية المزرية غادر الكثير من سكان القرى والأرياف بيوتهم وممتلكاتهم نحو المدن بحثا عن الأمن والأمان وإنقاذ أنفسهم من الموت والهمجية غير أن تغير الحال بالواقع الذي كان أمامهم لم يغير من حالتهم كثيرا فوجدوا أنفسهم أمام وضعية مزرية وهو ما ساعد على انتشار البيوت القصديرية وكذا البطالة كون أن مهنتهم السابقة هي الفلاحة وفرص العمل في الزراعة في المدن قليل فالشيء الوحيد الذي تغير لأغلبية المهاجرين هو الانتقال من الفقر الريفي إلى الفقر الحضري .

3.2- المنظومة التربوية الصحية :

تعتبر المنظومة التعليمية والصحية للبلاد من أهم المراجع للحكم على المجتمع بمدى تقدمه أو تخلفه، فالتعليم من أهم ضروريات الحياة في أي دولة متحضرة، غير أن الصورة السائدة في البلاد عكس ذلك تماما من خلال استمرار حالات الرداءة في الجانب البيداغوجي والهيكلي لقطاع التعليم في البلاد فعلى سبيل المثال لا يزال الكثير من التلاميذ وعلى المستوى الوطني والظاهرة عامة يتنقلون بصعوبة للالتحاق بمقاعد الدراسة وفي أيام

[1] - حاجي فطيمة، مرجع سابق، ص 136 .
[2] - توبين علي، مرجع سابق ، ص 63 ، 73 .

الأمطار يصبح الالتحاق بالمدارس أمر صعب جدا وكذا كثرة الإضرابات في القطاع إذ أصبحت عادة سنوية يتجاذب أطراف الحديث فيها بين المؤطرين التربويين (النقابات) والوزارة الوصية التهم وإلقاء اللوم لكل منها للآخر كما أن المعلم لا يزال يعاني من ظروف العيش وهو ما يؤثر على التحصل العلمي للتلميذ كما أن تغير المناهج التربوية من سنة لأخرى وبدون أي مبررات مقنعة جعلت من القطاع في تعفن مستمر كما أن أقسام الدراسة بالعديد من المدراس لا تزال تعاني الاكتظاظ وهو ما يصعب من مهام المعلم والأستاذ لأجل إيصال المعلومة على أكمل وجه هذا بالرغم من أن المؤسسات التربوية موزعة على العموم توزيعا حسنا ، وبلغة الأرقام فإنه حسب التقرير السنوي حول التنمية البشرية في الجزائر الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية فإن نسبة التمدرس في الجزائر تتوزع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 2-11: نسب التمدرس الإجمالية في الجزائر

التعليم الإجباري	**من 06 إلى 15 سنة**	**%96.01**
التعليم الثانوي	**من 16 إلى 19 سنة**	**%38.71**
التعليم العالي	**من 20 على 24 سنة**	**%21.77**

المصدر: عبد المجيد بوزيدي ، التنمية البشرية في الجزائر2007

ومن خلال الجدول نلاحظ نسبة 21.77% فقط من المتمدرسين تصل إلى التعليم العالي أي ما يعادل تقريبا $\frac{1}{5}$ من العدد الإجمالي للمتمدرسين أي أن $\frac{4}{5}$ منهم تبقى محدودة التعليم كما أن معدل الأمية بلغ 23.70 سنة 2005 وكلها عوامل تساعد على انتشار ظاهرة الفقر [1] .

أما فيما يخص الجانب الصحي للموطن الجزائري وبالرغم عن التطور الحاصل في الجانب الطبي للدول المتقدمة من وسائل وتقنيات حديثة وبالرغم في التصريحات الحكومية خصوصا على لسان وزير الصحة عبد المالك بوضياف الرامية على تحسن قطاع الصحة في الجزائر إلا أن الواقع يحاكي غير ذلك فلا تزال المستشفيات الجزائرية تعاني الاكتظاظ وقلة الوسائل وفي بعض الأحيان وجود الوسائل دون تفعيل دورها إما بسبب عدم وجود من يشغلها أو سبب اللامسؤولية، فلا يزال الموطن في الكثير من الأحيان يعاني من الخدمات المقدمة خصوصا في القطاع العمومي الذي يشكل هاجس حقيقي بسبب عدم تمكنه من الوصول إلى الأهداف المرجوة منه وأكبر دليل على ضعف الأداء الصحي في البلاد هو هجرة العديد من المرضى إلى الجارة تونس لإجراء الفحوصات والعمليات الجراحية وكلها عوامل تبين مدى هشاشة القطاع في الوطن كما أنه في الجانب الصحي دائما و حسب تحقيق تم إنجازه من طرف الديوان الوطني للإحصاء حول مستوى الاستهلاك و الذي يبين مدى تمكن الأسر الجزائرية من إشباع الحاجاتها الغذائية لسنة 2005 تبين أن :

[1] - حفصي بونبعوياسين ، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي 2010-2011 ، ص 102 .

- 29.6 % من الفئة موضوع التحقيق تستهلك لحم الغنم بمعدل مرة كل أسبوعين.
- 13.3% تستهلك لحم البقر بمعدل مرة واحدة كل شهر.
- 66.7 % تستهلك اللحوم البيضاء بمعدل 1.33 كل أسبوع.
- 56.1 % من العينة تستهلك السمك بمعدل مرة واحدة كل أسبوع .
- 71.2 % يستهلكون مشتقات الحليب بمعدل 4 أيام في الأسبوع.
- 67.2% يستهلكون البيض بمعدل مرتين كل أسبوع .

وعليه فنمط استهلاك الأسر يطرح إشكال حول استهلاك البروتينات الحيوانية مما يؤثر سلبا على صحة المواطنين ووقايتهم [1] .

كما أنه يمكن ذكر أسباب أخرى تساعد وساعدت على انتشار ظاهرة الفقر في البلاد والتي سوف نوجزها في التالي:

- الاستعمار الفرنسي والذي أفقر الشعب الجزائري برمته.
- الأزمة الأمنية لنوات التسعينات (الإرهاب).
- الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية والتي تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر على نمو الاقتصاد الوطني.
- الأزمات الدولية خاصة الحروب بدول الجوار ما يفرض على الدولة تخصيص مبالغ إضافية للقطاع العسكري عادة ما تكون على حساب القطاعات الأخرى تتأثر بتقليص ميزانيتها ما يؤثر على الجانب الاجتماعي للمواطن الجزائري.
-
- حجم الأسرة بحيث يؤدي كبر حجم الأسرة وارتفاع معدلات الإعالة إلى زيادة الأعباء على نفقات الأسرة.
- الفساد والبيروقراطية حيث صنف مؤشر إدراك الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية بسنة 2010 (cpi) الجزائر في المرتبة 105 من أصل 178 دولة شملها التقرير ما يصنف البلد ضمن أكثر البلدان فسادا في العالم [2].
- تطور المديونية الخارجية إذ قاربت المديونية الخارجية 30 مليار دولار نهاية التسعينات ما أرهق كامل الحكومة بسبب الفوائد المفروضة على القروض السابقة ما عطل عجلة التنمية في الدولة الجزائرية.
- انخفاض أسعار البترول باعتبار أن انخفاض وارتفاع أسعار البترول تؤثر بشكل كبير مباشر على الحياة اليومية للمواطن الجزائري الذي يقترن اقتصاد بلده بقطاع المحروقات بشكل شبه كلي.
- انعدام العدالة في توزيع الثروة.

[1] - حفصي بونبعوياسين ، مرجع نفسه ، ص 44 .

[2] - عبد الحميد عبدولي ، عناصر تحقيق الفقر في ريف الوطن العربي ، تجربة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، برنامج الأمم المتحدة من القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية ، دمشق 1996 ، ص 219 .

- ضيق نطاق الحماية الاجتماعية ومعاينة الفقر إذ لا تزال الجزائر لم تحصي بصفة دقيقة قائمة المعوزين لتمكينهم من الإعانات والدعم الموجه إليهم والذي يذهب في الكثير من الأحيان لغير مستحقيه الحقيقيين.
- كما أن هناك عوامل بيئية تساهم في انتشار ظاهرة الفقر كتناقص المساحة الزراعية وتلوث المياه وارتفاع درجة ملوحة المياه وكذا انجراف التربة والتصحر والجفاف ما يؤثر على قطاع الفلاحة خاصة إذا تقدر الخسارة في مجال الأراضي الزراعية حوالي 40000 هكتار سنويا بسبب العوامل السالفة الذكر ما يجبر المزارعين على ولوج دائرة الفقر بسبب فقدانهم لمصدر رزقهم .

وكل هذه العوامل ساعدت على انتشار ظاهرة الفقر في البلاد ما يجبر الدولة والحكومة على مجابهة هذه الأسباب للتقليل من حدة الظاهرة وهو ما سوف نعالجه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني : آليات مكافحة الفقر في الجزائر:

ككل دول العالم الثالث التي تسعى إلى إيجاد الحلول اللازمة للتقليل من الفقر والفقراء وضمان الحد الأدنى من العيش الكريم تقوم الدولة منذ الاستقلال بدورها المنوط بها على الرغم من الصعوبات العديدة والمختلفة التي تواجهها وبالرغم كذلك من عدم التوفيق في الكثير من الأحيان للوصول إلى الأهداف المرجوة والمنشودة الوصول إليها غير أنه يجحد جاحد ما قامت به الحكومات المتعاقبة والمسؤولين في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية تبقى لحد الآن محدودة مقارنة بما كان يمكن الوصول إليه بالنظر إلى ما تملكه البلاد في إمكانات تؤهلها لتكون في مصاف الدول المتقدمة ،وعليه سوف نوجز أهم الخطوط العريضة لما قامت وتقوم به الدولة من مجهودات في سبيل تحقيق ما هو أفضل للوطن والمواطنين.

1. **البرامج التنموية:**

أ) **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**: نتيجة لتهاوي النظام الاقتصادي الجزائري سنوات

التسعينات ومن خلال ضعف معدلات النمو الاقتصادي و ارتفاع معدلات البطالة و كذا ارتفاع نسب الفقر حيث بلغ أعلى نسبة له سنة 1995 بمقدار 14,1% من إجمالي السكان و جاء هذا البرنامج من خلال البرنامج

الانتخابي لرئيس الجمهورية و الذي تم تنفيذه بداية من سنة 2001 إلى سنة 2014 و كانت الأهداف الرئيسية و الإستراتيجية لهذا البرنامج كما يلي[1]:

- إنعاش الاقتصاد الوطني.
- تحقيق التوازن الجهوي.
- تحقيق القدرة الشرائية للمواطن.
- خلق مناصب الشغل.

و قد تم تخصيص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدره 525 مليار دج من أجل إنجاح هذا البرنامج و قد حصل قطاع الأشغال العمومية من خلال الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية على حوالي 461,1 مليار دج و هي أكبر حصة من المخصصات في هذا المخطط.

كما تضمن هذا البرنامج كذلك ما يلي[2]:

1. دعم النشاطات الإنتاجية من خلال:
   - تبني المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.
   - تطوير قطاع الصيد و الموارد المالية.
2. التنمية المحلية و البشرية:

- إعطاء الأهمية للتنمية المحلية باعتبارها القاعدة الأساسية للتنمية و ذلك من خلال إنجاز مخططات البلديات كالمشاريع المرتبطة بالماء الشروب و الطرق و شبكات التطهير و الاهتمام بالمحيط و إنجاز البنى التحتية اللازمة من مؤسسات تربوية و صحية...إلخ.
- كما استهدف البرنامج توفير 7000 منصب شغل دائم و كذا تأطير سوق العمل و تدعيم النقل المدرسي.
- كما تم الاهتمام بإحياء الفضاءات الريفية المعزولة خاصة في الهضاب العليا من خلال برامج السكن و العمران.

كما تم خلق أجهزة خاصة بالتشغيل من خلال تنويع آليات التشغيل[3] كما يلي .

[1] أ مسعودي زكريا، سياسة التشغيل و فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية منذ2001، جامعة سطيف، 2014، ص ص 3- 10.
[2] نويصر بلقاسم، التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية، رسالة دكتوراه في العلم الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة، 2010 -2011، ص 190.
[3] مسعودي زكريا، مرجع نفسه، ص 192.

- برنامج دعم تشغيل الشباب الذي شرع فيه سنة 1997 و الذي تحول إلى وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- وكالة التنمية الاجتماعية.
- الوظائف المأجورة بمبادرة محلية.
- التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة.
- عقود ما قبل التشغيل.
- القروض المصغرة لفائدة الشباب.
- خلق مؤسسات جديدة على المستوى المحلي من خلال وكلات إنعاش التنمية المحلية وأفضى هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:
- توفير 64700 منصب شغل جديد أكثر من نصفها دائم.
- إنشاء 2800 مؤسسة جديدة .
- تحسين الإطار المعيشي لـ 10466000 نسمة.
- فك العزلة عن 660000 نسمة.
- تحسين ظروف التمدرس علـ 2430000 نسمة.
- الربط بشبكة الكهرباء والغاز لـ 2247000 نسمة.
- تطوير المنشآت الصحية لـ369000 نسمة.
- تطوير المنشآت و المرافق الجوارية و إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية.

و في إطار حماية الفئات الهشة قامت الدولة بتوسيع المنح الجزافية لفئات أخرى مثل المكفوفين و المعوقين والأسر ذات الدخل الضعيف و هذه الفئات يكون دخلها أقل من الأجل الوطني المضمون.

البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005-2009): من أجل استمرار الديناميكية المسطرة مسبقا في برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم التخطيط لهذا البرنامج من أجل مواصلة الإصلاحات الكبيرة والعميقة من خلال التسطير لتحقيق أهداف كبيرة منها:

- رفع معدلات النمو و استدامتها عند حدود معينة في الوقت القصير الأجل.
- تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن خاصة الريفية منها و كذا تنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا.

و لأجل هذا تم تخصيص مبلغ مالي قدره 55 مليار دولار و هذا بعد إنعاش الخزينة العمومية بموارد مالية إضافة بعد ارتفاع أسعار البترول[1].

- استكمال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.
- تطوير البنى التحتية من طرقات و مطارات و قطارات ...إلخ.
- الاهتمام بقطاع السكن خاصة السكن الاجتماعي و السكن الريفي و هذا القطاع تم تخصيص له مبلغ قدره 550 مليار دج.[2]

البرنامج الخماسي للفترة 2010-2014:

و جاء تكملة للبرامج السابقة أي برامج الإنعاش الاقتصادي و برنامج دعم النمو و تم رصد مبلغ ضخم جدا لهذا المخطط والذي يقدر بـ286 مليار دولار ومن بين أهم أهدافه هو تأطير سوق العمل ومرافقة الإدماج المهني كخريجي الجامعات و التكوين المهني و هذا من خلال مختلف آليات التشغيل المستحدثة و كذا التي تم إعادة تفعيلها و كما تسطير ما يلي[3]:

- استكمال البرامج السابقة التي لم يتم الانتهاء منها.
- تمويل 500000 سكن من طرف الدولة.
- تخصيص 377 مليار دج لفائدة ولايات الجنوب.
- برنامج تكميلي عن 270000 سكن موجه لامتصاص السكن الهش بمبلغ 800 مليار دج.

كما تم تخصيص مبالغ مالية لفائدة قطاعات مختلفة أهمها .

- التربية الوطنية: 852 مليار دج من أجل إنجاز 3000 مدرسة ابتدائية و 1000 متوسطة و 850 ثانوية و تكوين 136 ألف معلم و 78 ألف أستاذ.
- التعليم العالي: 868 مليار دج من أجل إنجاز و تجهيز 322000 مقعد بيداغوجي و 161500 سرير و 22 مطعم مركزي و رفع عدد الأساتذة الجامعين إلى 50% .
- الصحة: 619 مليار دج من أجل إنجاز 172 مستشفى، 45 مركب متخصص في الصحة، 377 عيادة متعددة الخدمات، 100 قاعة علاج، 17 مدرسة للتكوين الشبه الطبي وكذا تعزيز الأطباء كما ونوعا.

[1] نويصر بلقاسم، مرجع سابق، ص ص11 -14.
[2] فطيمة حاجي، مرجع سابق، ص 161.
[3] فطيمة حاجي، مرجع نفسه، ص 163.

- التكوين و التعليم المهني: 200 مليار لأجل توفير 160000 منصب تكوين و إنجاز 221 معهد وطني متخصص 104 مراكز مهيأة للتكوين المهني,
- السكن: 3700 مليار دج لإنجاز 2 مليون وحدة سكنية مع أمل تسليم 1,2 مليون وحدة خلال الخماسي و الباقي يتم الشروع فيه لاحقا[1].

المخطط الخماسي2015-2019: وتم تخصص مبلغ قدره 262 مليار دولار بغية مواصلة تحسين ظروف حياة المواطن لكن مع تهاوي أسعار البترول منتصف سنة 20154 و تراجع موارد الخزينة العمومية و كذا انخفاض ودائع صندوق للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات و هو ما أدى إلى تجميد عديد المشاريع.

2. السياسات الاجتماعية:

أ. **الشبكة الاجتماعية:** و هي تحتوي على[2]:

-برنامج المنحة الجزافية للتضامنAF5 .

-برنامج التعويضات للنشاطات ذات المنعة العامةIAIG.

-برنامج الأشغال العامة ذات الكثافة العالية لليد العاملة (IVP-HIMO).

-الوظائف المأجورة بمبادرة محليةESIL.

-الأشغال الموسمية بمبادرة محلية.

-برنامج عقود ما قبل التشغيلCPE.

-القرض المصغر المسير عن طريق الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM بأنواعه (مقترض وANGEM، مقترض وبنك ، تمويل ثلاثي مقترض، بنك، ANGEM).

2/كما تم إنشاء أجهزة أخرى تعني بالتشغيل

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الشبابANSEJ.
- الوكالة الوطنية للتأمين عن البطالة CNAC.
- الوكالة الوطنية لتسير الشباب.
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

[1] فطيمة حاجي، مرجع نفسه، ص 164.
[2] وكالة التنمية الاجتماعية، دليل الإجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية، الجزائر، 2003، ص 4.

3. في مجال السكن:

تقوم الدولة بجهود جبارة من أجل القضاء على مشكل السكن و من أجل هذا سوف نختصر ذلك في مختلف سياسات السكن الموجودة:

- **سياسة السكن الاجتماعي**: تقوم الدولة بإنجاز السكن الاجتماعي عن طريق دواوين

الترقية العقارية "OPGI" منذ سنة 1973 حيث تلقي على عاتقها جميع تكاليف هذا السكن و هو موجه للفئات المحرومة أو ذات الدخل المحدود عادة لمن لهم دخل أقل من 24000 دج بشرط أن يكون الشخص غير مستفيد من قطعة أرض أو سكن من قبل و الاستفادة تكون مقابل إيجار شهري[1].

-**السكن التساهميLSP**: وهو موجه لمن ليس لهم الحق في الاستفادة من السكن

الاجتماعي و يخص فئات ذات الدخل المتوسط، و يمكن للمستفيد أن يحصل على دعم الدولة عن طريق الصندوق الوطني للسكن و كذا قروض من صندوق التوفير و الاحتياط أو القرض الشعبي الجزائري CPA[2].

- **البيع بالإيجارAADL**: ظهرت هذه الصيغة سنة 2001 و لكن توقفت بسبب عديد المشاكل إلا أنه سنة 2013 يتم إعادة بعث هذه الصيغة من جديد تسمح هذه الصيغة للمستفيد بدفع25% كدفعة أولى و الباقي يسدد على مدى 20 سنة[3] ثم إنجاز حوالي 450000وحدة سكنية على المستوى الوطني عدل1 و عدل 2.
- **السكن الترقوي العمومي**: و هي صيغة موجه لأصحاب الدخل الأكثر من 108000

دج تم إنجاز حوالي 38000 وحدة على المستوى الوطني.

- **السكن الريفي**: و هي صيغة موجه أساسا لأصحاب المناطق الريفية و خصوصا للفلاحين

تقدر قيمة السكن بـ700000دج في مناطق الشمال و 1000000 دج في مناطق الجنوب.

كما توجد هيئات تساعد في مجال السكن نذكر منها:

- الصندوق الوطني للسكن.
- الخزينة العمومية خاصة بصيغة السكن الريفي.

[1] لمياء خالق، السكن التطوري في مدينة خنشلة، الانعكاس على المجال الإنتاج السكني، مذكرة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض والجغرافيا و التهيئة العمرانية، جامعة منتوري قسنطينة، ص 41.
[2] لمياء خالق، مرجع نفسه، ص 46.
[3] لمياء خالق، مرجع نفسه، ص 46.

- الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تميزت ظاهرة الفقر بعديد المظاهر عبر جميع المراحل التي مرت بها البلاد في فترة الاحتلال الفرنسي لازم الفرد الجزائري الظاهرة وبكل مظاهرها وهي أسوء مرحلة عاش المواطن الجزائري أصعب الظروف وأحنك الصعاب لما ميز الفترة من مظاهر الحرمان و الاستعباد لتتوالى بعد ذلك الفترات خاصة بعد الاستقلال إلى يومنا هذا، وما ميز فترة ما بعد الاستقلال هو فشل جميع المحاولات الرامية إلى تحسين ظروف حياة الفرد الجزائري، فبالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة إلا أن هدف التقليل من الظاهرة لا يزال بعيد المنال، فمظاهر الآفة لا تزال قائمة إلى يومنا هذا.

ولكن هذا لا ينفي المجهودات التي بذلتها الدولة من خلال محاولة توفير ما يمكن توفيره في جميع المجالات، فأعطت الدولة أهمية بالغة لعدة قطاعات كقطاع التعليم والصحة اللذان يعتبران ذو طابع اجتماعي من خلال مجانية العلاج و التمدرس وإنشاء الهياكل القاعدية للقطاعين وذلك من خلال تطور عدد المدارس بكل أطوارها وكذا المستشفيات و توفير العنصر البشري لتفعيل هذه القطاعات، وكذا محاولة توفير مناصب شغل من خلال إيجاد آليات لتشغيل الشباب والعاطلين عن العمل، بالإضافة إلى كل المجهودات التي لا يجحدها جاحد.

ولكن بالرغم من هذا إلا أن الظاهرة تدحرجت إلى فئات أخرى كانت تعتبر من الطبقة المتوسطة والتي وجدت نفسها تعاني أكثر فأكثر مع مرور الوقت وكذا اتساع الهوة بين الطبقات وظهور فئات برجوازية مقابل زيادة لإفقار الفئات الفقيرة وهو ما يعاب على الحياة اليومية للمواطن الجزائري ولعل أهم ما ساهم في كل هذا هو اللامساواة و البيروقراطية كذا الفروق السياسية و الأمنية التي مرت بها البلاد.

الفصل الثالث :

تمهيد:

تعتبر البلدية القاعدة الأساسية للولاية خصوصا والدولة عموما إذ تعتبر الانطلاقة الأولى لتحريك النظام الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي فقوة او ضعف الأداء المحلي ينعكس مباشرة على تطور أو تخلف النظام التنموي بشكل عام، وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مختلف الظواهر أو مؤشرات الفقر في ولاية مستغانم عبر مختلف بلدياتها وللوقوف على مدى انتشار ظاهرة الفقر وكذا شدة أو حدة الفقر في الولاية عموما فقد استعنا بعديد المعطيات المستقات من:

- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية.
- مديرية التربية والتعليم.

وبهذا الخصوص سوف نحاول معرفة ورسم الصورة التحليلية لمختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وكذا مختلف الظروف والواقع الذي يعيشه المواطن المستغانمي عبر مختلف البلديات من خلال تقديم مختلف الإحصائيات المحصل عليها في جل المجالات خصوصا مستويات الصحة والتعليم وكذا البنية التحتية وكذا الخصائص السكانية حتى يتجلى لنا تحديد مؤشرات الفقر وكذا ترتيب وتصنيف البلديات حسب درجة عدم المساواة والحرمان.

المبحث الأول: إبراز خصائص ولاية مستغانم.

المطلب الأول: تشخيص ولاية مستغانم.

1) **الخصائص الطبيعية:**

تقع ولاية مستغانم شمال غرب البلاد تطل على شاطئ البحر الأبيض المتوسط وهي إحدى أهم المناطق الساحلية يجتازها خط قرنيش بمنطقة المقطع تقدر مساحتها حوالي 2269كلم^2 وتتربع على شريط ساحلي طوله 120كلم كما أن المناخ السائد هو مناخ البحر الأبيض المتوسط ذو شتاء معتدل وصيف حار ورطب نوعا ما كما أن سهولها الغربية تمتد على مساحة 680كلم^2 أما هضابها فتتربع على مساحة تقدر بـ 560كلم^2 يتراوح ارتفاعها ما بين 100و 350م أما السهول الشرقية فتمدد على مساحة تقدر 340كلم^2 فيما يحتل جيما يحتل جبال الظهرة مساحة 510كلم^2 والتي يبلغ ارتفاعها 563متر.كما أن الولاية تعبرها 4 طرق وطنية وهي الطرق الوطنية رقم 90،17،23،11 كما أنه بمقتضى القانون رقم 09/84المؤرخ في 04فيفري1984 والمتعلق بالتقسيم الإداري الجديد أصبحت حدود ولاية مستغانم كالأتي:

- الشرق: ولايتي الشلف وغليزان.
- الجنوب: ولايتي غليزان ومعسكر.
- الغرب: ولايتي معسكر و وهران.
- الشمال: البحر الأبيض المتوسط.كما هو مبين في الملحق رقم :01.

كما أنه وبمقتضى نص القانون السابق وكذا القانون 09/90 المؤرخ في 04أفريل 1990 المتضمن قانون الولاية فإن ولاية مستغانم تضم 32 بلدية تابعة لـ 10دوائر وهي كالأتي:

جدول رقم 3-1 : التنظيم الإداري لبلديات مستغانم

الدائرة	البلديات التابعة لها
مستغانم	مستغانم
حاسي ماماش	حاسي ماماش - مزغران - استيديا
عين تادلس	عين تادلس – الصور - وادي الخير - سيدي بلعطار
بوقيراط	بوقيراط - سيرات - السوافلية - الصفصاف
سيدي علي	سيدي علي - تازقايت - ولاد هع الله
عشعاشة	عشعاشة – خضرة – أولاد بو غالم - نقمارية
عين النويصي	عين النوصي – الحسيان – فرناكة
ماسرة	ماسرة - متصورة – طواهرية – عين سيدي شريف
سيدي لخضر	سيدي لخضر – حجاج – ين عيد المالك رمضان
خير الدين	خير الدين – عين بودينار – صيادة

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

2) الخصائص الديموغرافية:

يعتبر الفرد هو المكون الأول للدولة بالموازاة مع الأرض إذ يتدرج التكوين المجتمعي منه إلى الأسرة ثم إلى العائلة الكبيرة ثم إلى الانتماء التسلسلي التصاعدي لتنظيم الإداري للدولة إذ أن كل نشاط يتحدد على مدى فعالية هذا الفرد ولا يأتي هذا إلا باحترام كل حقوقه وكذا أدائه لواجباته إذا فهو العنصر الدائم و المتجدد في آن واحد.

-إن عدد سكان ولاية مستغانم حسب آخر إحصائيات مدرية البرمجة ومتابعة الميزانية أو آخر سنة 2016 فقد قدر بـ849000نسمة منهم 426340ذكور و 422660إناث وتصل الكثافة السكانية إلى 374 نسمة في كلم^2 .

أ) التوزيع السكاني حسب البلديات:

تتوزع ساكنة ولاية مستغانم على 32بلدية فباستثناء عاصمة الولاية والتي يقطنها أكثر من 160260نسمة و هو شئ طبيعي راجع إلى هجرة الأفراد إلى الولاية بسبب عوامل مختلفة منها البحث عن الشغل وكذا لأسباب النزوح الريفي وهو ما يشكل عدة صعاب في مجال السكن ببلدية مستغانم وكذا تقليل فرص العمل أما باقي بلديات الولاية فنجد عدد الساكنة بها كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 3-2 : توزيع سكان ولاية مستغانم على مختلف البلديات

البلدية	العدد	النسبة %
مستغانم	160 260	18.87
حاسي ماماش	36 930	04.35
مزغران	30 725	03.62
استيديا	13 275	01.56
عين تادلس	46 535	05.48
الصور	24 725	02.91
وادي الخير	20 100	02.37
سيدي بلعطار	6 915	00.81
بوقيراط	36 135	04.26
سيرات	25 540	03.01
السوافلية	20 290	02.39
الصفصاف	15 510	01.83
سيدي علي	42 750	05.03
تازقايت	10 000	01.18
ولاد مع الله	10 175	01.20
عشعاشة	38 265	04.50
نقمارية	11 790	01.39
خضرة	15 855	01.87
أولاد بوغالم	15 665	01.84
عين النويصي	18 020	02.12
الحسيان	10 465	01.23
فرناكة	18 685	02.20
ماسرة	30 975	03.65
منصورة	20 915	02.46
طواهرية	8 500	01.00
عين سيدي شريف	11 885	01.40
سيدي لخضر	38 070	04.48
حجاج	18 735	02.20
بن ع م رمضان	14 585	01.72
خير الدين	33 365	03.93
عين بودينار	6 900	00.81
صيادة	36 470	04.29
المجمـــــوع	849 000	100

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

لقد تم استعمال هذا المؤشر لتبيان البلديات التي لها خصائص جغرافية تساعدها على التنمية مثل وجود بلديات لها أراضي خصبة وفلاحية و وجود بلديات لها أراضي جبلية غير صالحة لأي استثمار كما أن هناك بلديات تتربع على شريط ساحلي يساعدها على النهوض بقطاع السياحة لكن لأسف غير مستغل ولو بشكل بسيط.

علما أن هذا المؤشر يساعدها على معرفة البلديات الغنية والفقيرة كل حسب مميزاته الجغرافية والطبيعية وكذلك النمو السكاني الذي يعطي نظرة الأولية للقوة العامل البشري الذي هو الركيزة الأساسية لتحريك النشاط الإنتاجي بجل قطاعاته.

أما بالنسبة لتمركز سكان ولاية مستغانم بين ريف وحضر هذا التوزيع يخضع أساسا لأسباب تاريخية كوْنَ المجتمع الجزائري مجتمع ريفي وتمسك السكان بأراضي الأجداد وكذا تعود الفرد على نظام معين من عيش كما أن هذا التوزيع يخضع لعوامل اقتصادية واجتماعية و أمنية والجدول الموالي يبين المختلفة للسكان الحضر والريف عبر جل البلديات ولاية مستغانم:

جدول رقم 3-3 : توزيع سكان ولاية مستغانم على مختلف البلديات

البلدية	نسبة سكان الريف	نسبة السكان الحضر
مستغانم	1,07	98,93
حاسي ماماش	61,53	38,47
مزغران	29,31	70,69
استيديا	42.45	57,55
عين تادلس	44,94	55,06
الصور	81,23	18,77
وادي الخير	79,72	20,28
سيدي بلعطار	61,21	38,79
بوقيراط	70,08	29,92
سيرات	75,96	24,04
السوافلية	92,22	7,78

الصفصاف	91,01	8,99
سيدي علي	41,65	58,35
تازقايت	88	22
ولاد مع الله	69,63	30,37
عشعاشة	91,07	8,93
نقمارية	89,44	10,56
خضرة	77,36	22,64
أولاد بوغالم	79,48	20,52
عين النويصي	32,93	67,07
الحسيان	57,95	42,05
فرناكة	74,88	25,12
ماسرة	55,11	44,89
منصورة	86,55	13,45
طواهرية	60,48	39,52
عين سيدي شريف	62,14	37,86
سيدي لخضر	70,42	29,58
حجاج	42,56	57,44
بن ع م رمضان	59.85	40,15
خير الدين	77,12	22,88
عين بودينار	68,62	31,38
صيادة	88,89	11,11
المجمـــوع	54,38	45,62

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

يظهر الجدول أن نسبة سكان الريف أكبر منها من نسبة السكان الحضر إذ تبلغ نسبة سكان الريف حوالي 54,38% أما السكان الحضر نسبتهم 45,61% كما تبين نسب بعض البلديات طبيعة السكان بها فباستثناء بلدية مستغانم أو مزغران نجد أكثر من 70% سكان حضر أما باقي البلديات فأغلبية ساكنيها من الريف إذ أنه من مجموع البلديات الاثنان والثلاثون نجد أن 22بلدية أكثر من 60% هم سكان الريف.

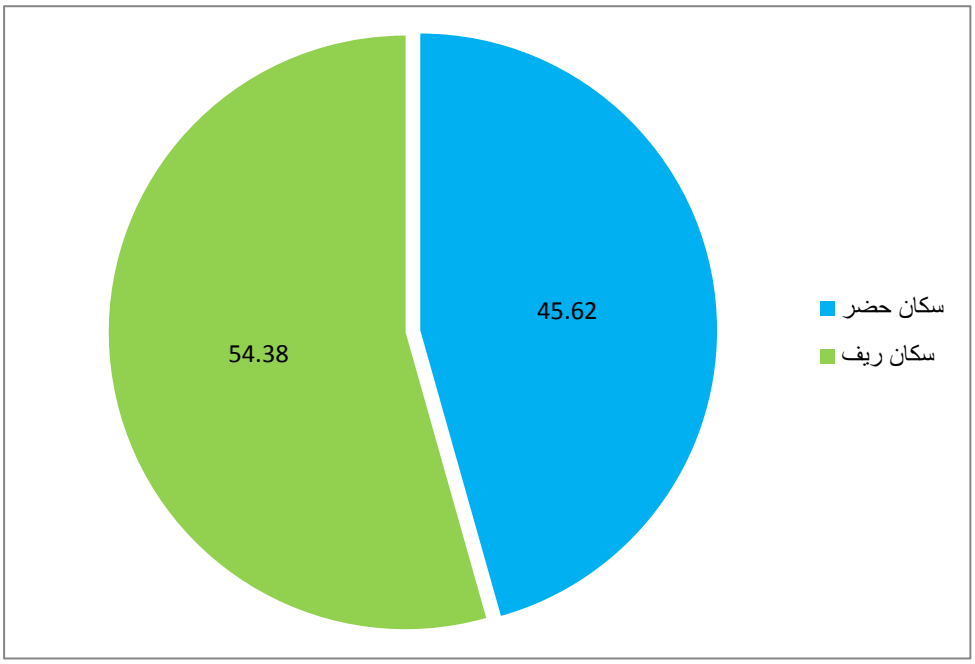

شكل رقم 3-1:تمثيل بياني لسكان الريف و الحضرلولاية مستغانم

من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول رقم :17

ب- توزيع السكان حسب الجنس:

بلغ عدد سكان ولاية مستغانم 849000نسمةفي 01جانفي 2017منهم 426340نسمة ذكور بنسبة 50,22 % و 422660نسمة إناث بنسبة 49,78% من إجمالي السكان والجدول الموالي يبين توزيع السكان حسب النوع على مختلف البلديات.

الجدول رقم 3- 4 : التركيب السكاني لبلديات مستغانم

البلدية	إناث	ذكور	المجموع	المساحة كم2	الكثافة 1ش/كم2
مستغانم	78 949	81 311	160 260	50	3205
حاسي ماماش	18 695	18 235	36 930	63	586
مزغران	15 314	15 411	30 725	20	1536
استيديا	6 755	6 520	13 275	55	241
عين تادلس	23 329	23 206	46 535	86	541
الصور	12 376	12 349	24 725	72	343
وادي الخير	10 115	9 985	20 100	70	287
سيدي بلعطار	3 527	3 388	6 915	88	79
بوقيراط	18 467	17 668	36 135	97	373
سيرات	13 353	12 187	25 540	71	360
السوافلية	10 483	9 807	20 290	78	260
الصفصاف	7 632	7 878	15 510	90	172
سيدي علي	21 375	21 375	42 750	217	197
تازقايت	5 095	4 905	10 000	93	108
ولاد مع الله	5 150	5 025	10 175	78	130
عشعاشة	18 915	19 350	38 265	62	617
نقمارية	5 967	5 823	11 790	47	251
خضرة	7 653	8 202	15 855	80	198
أولاد بوغالم	7 734	7 931	15 665	44	356
عين النويصي	8 983	9 037	18 020	53	340
الحسيان	5 341	5 124	10 465	47	223
فرناكة	9 625	9 050	18 685	70	267
ماسرة	15 955	15 020	30 975	45	688
منصورة	10 746	10 169	20 915	48	436
طواهرية	4 300	4 200	8 500	56	152
عين سيدي شريف	6 081	5 804	11 885	54	220
سيدي لخضر	18 957	19 113	38 070	140	272
حجاج	9 378	9 357	18 735	92	204
بن ع م رمضان	7 214	7 371	14 585	75	194
خيرالدين	16 960	16 405	33 365	45	741
عين بودينار	3 521	3 379	6 900	38	182
صيادة	18 397	18 073	36 470	45	810
المجمـــوع	**422 660**	**426 340**	**849 000**	2269	374

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

تأخذ هيئة الأمم المتحدة على عاتقها في تحقيق أهداف الألفية هدف تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تطوير دور المرأة وكذا تمكنها من مختلف الآليات لتحقيق التطور والنمو باشراكها في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن خلال الجدول السابق تتضح المساواة في العدد الإجمالي للجنسين وهو ما يظهر في التمثيل البياني التالي:

شكل رقم 3-2: تمثيل بياني لسكان ولاية مستغانم حسب الجنس

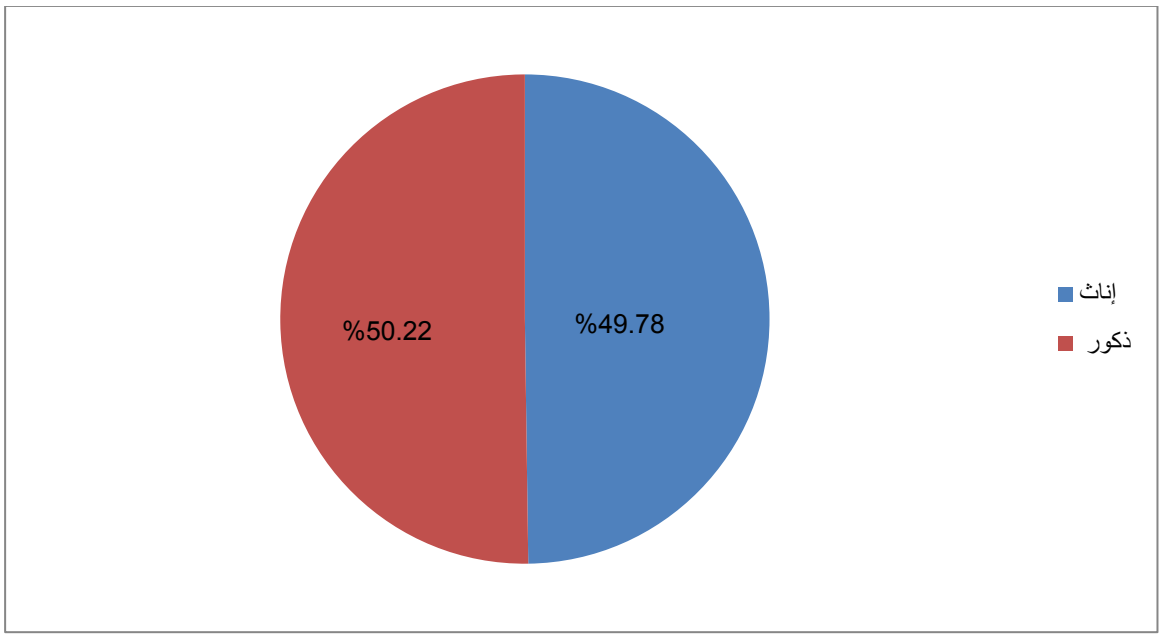

من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول رقم18

ب) التوزيع السكاني حسب العمر:

تحتل الفئة العمرية(16-59) سنة الصدارة حيث بلغت الكثافة السكانية لهذه الفئة حوالي 536295 بنسبة 63,17% من إجمالي سكان الولاية تليها الفئة العمرية (6-19)سنة بعدد قدره 229455بنسبة 27,02% لتليها الفئة العمرية (0-5)سنوات في المركز الثالث بعدد قدره 98352 بنسبة 11,58% من إجمالي السكان أما الفئة الأكبر من 60 سنة فبلغ عددها 58603بنسبة 6,90% وهذا بالنسبة لإجمالي سكان الولاية أما على مستوى كل بلدية فيظهر الجدول التالي توزيع الفئات العمرية حسب كل بلدية.

الجدول رقم 3-5 :تقدير السكان حسب التكوين العمري

البلديات	0- 5 سنوات		6 - 19 سنوات		16 - 59 سنوات		60 سنة فأكثر		المجموع	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
مستغانم	9 245	8 854	19986	19 689	50 178	51 668	5 704	7 266	78 949	81 311
حاسي ماماش	2 269	2 152	4871	4 871	11 883	11 429	1 249	1 262	18 695	18 235
مزغران	1 875	1 858	4 074	4 157	9 633	9 645	980	1 033	15 314	15 411
استيديا	802	763	1 779	1 743	4 315	4 131	433	449	6 755	6 520
عين تادلس	2 663	2 634	6 547	6 438	14 760	14 705	1 478	1 537	23 329	23 206
الصور	1 426	1 377	3 384	3 269	7 923	7 864	824	914	12 376	12 349
وادي الخير	1 207	1 197	2 889	2 920	6 297	6 202	640	609	10 115	9 985
سيدي بلعطار	374	343	876	830	2 335	2 236	248	269	3 527	3 388
بوقيراط	2 130	2 175	5 107	4 956	11 752	10 972	1 141	1 102	18 467	17 668
سيرات	1 519	1 486	3 550	3 287	8 604	7 672	814	762	13 353	12 187
السوافلية	1 206	1 194	2 934	2 774	6 592	6 051	663	655	10 483	9 807
الصفصاف	859	964	2 372	2 369	4 723	4 852	452	460	7 632	7 878
سيدي علي	2 569	2 392	5 841	5 601	13 336	13 669	1 512	1 610	21 375	21 375
تازقايت	565	558	1 490	1 381	3 191	3 067	365	365	5 095	4 905
ولاد مع الله	683	630	1 462	1 459	3 144	3 102	320	310	5 150	5 025
عشعاشة	2 280	2 273	5 787	5 877	11 473	11 903	1 266	1 301	18 915	19 350
نقمارية	752	672	1 967	1 847	3 563	3 591	318	305	5 967	5 823
خضرة	1 011	918	2 399	2 460	4 523	5 078	476	535	7 653	8 202
أولاد بوغالم	1 073	1 010	2 533	2 502	4 538	4 808	416	483	7 734	7 931
عين النويصي	1 058	1 032	2 356	2 302	5 684	5 781	564	642	8 983	9 037

الحسيان	576	559	1 419	1 387	3 469	3 255	355	381	5 341	5 124
فرناكة	1 140	1 045	2 479	2 385	6 201	5 692	610	657	9 625	9 050
ماسرة	1 789	1 765	4 168	3 915	10 280	9 638	1 033	979	15 955	15 020
منصورة	1 248	1 096	2 963	2 783	6 775	6 538	707	691	10 746	10 169
طواهرية	467	524	1 045	1 072	2 729	2 611	343	326	4 300	4 200
ع س شريف	731	716	1 597	1 567	3 870	3 578	383	418	6 081	5 804
سيدي لخضر	2 013	1 962	5 207	5 046	12 299	12 516	1 253	1 359	18 957	19 113
حجاج	978	977	2 413	2 337	6 160	6 097	618	716	9 378	9 357
بن ع م رمضان	745	662	1 991	2 034	4 638	4 818	495	565	7 214	7 371
خيرالدين	2 069	2 055	4 517	4 453	10 812	10 212	972	1 070	16 960	16 405
عين بودينار	388	368	925	827	2 222	2 189	281	278	3 521	3 379
صيادة	2 317	2 113	**5023**	5 013	11 461	11 359	1 194	1 187	18 397	18 073
مجموع الولاية	**50 028**	**48 324**	**115 905**	**113 550**	**269 367**	**266 928**	**28 108**	**30 495**	**426 340**	**422 660**
	98 352		**229 455**		**536 295**		**58 603**		**849 000**	

المصدر : مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة الشباب والأطفال هي المسيطرة كليا وهو أمر جيد وسيئ في آن واحد فالجيد في الأمر كَوْن الشعب المستغانمي شعب فتي يمكن الاعتماد عليه في الدفع من عجلة النمو والتطور أما الشئ المحبط كون أن العدد المتزايد لهذه الفئة يشكل ضغطا كبير على الدولة والحكومة والمسؤولين لتلبية الحاجات المتزايدة والمستمرة لتوفير العيش الكريم ولو بأبسط الطرق و الأساليب أو بعبارة أخرى الحد الأدنى في العيش الكريم من مسكن وعمل وخدمات صحية وتعليمية....إلخ .

والجدول الموالي يوضح بناء السكان حسب التكوين النوعي (الجنس والعمر معا).

جدول رقم 3-6: : بناء السكان حسب التكوين النوعي (الجنس / العمر)

الجنس / العمر	ذكور		إناث		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
0-4	42 750	5,04	41 202	4,85	83 952	9,89
5-9	36 361	4,28	35 574	4,19	71 935	8,47
10-14	40 965	4,83	39 847	4,69	80 812	9,52
15-19	45 856	5,40	45 251	5,33	91 107	10,73
20-24	49 514	5,83	49 422	5,82	98 936	11,65
25-29	44 579	5,25	44 219	5,21	88 798	10,46
30-34	34 152	4,02	34 385	4,05	68 537	8,07
35-39	28 068	3,31	28 536	3,36	56 604	6,67
40-44	24 146	2,84	24 228	2,85	48 374	5,70
45-49	21 321	2,51	20 657	2,43	41 977	4,94
50-54	17 170	2,02	16 580	1,95	33 750	3,98
55-59	13 351	1,57	12 264	1,44	25 615	3,02
60-64	8 780	1,03	8 755	1,03	17 535	2,07
65-69	7 445	0,88	7 814	0,92	15 259	1,80
70-74	5 578	0,66	6 331	0,75	11 909	1,40
75-79	3 657	0,43	4 188	0,49	7 845	0,92
سنة فأكثر80	2 648	0,31	3 407	0,40	6 054	0,71
المجموع	**426 340**	**50,22**	**422 660**	**49,78**	**849 000**	**100**

المصدر : مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

ت - امؤشر النمو السكاني:

بلغ عدد المواليد الجدد لسنة 2016 حوالي 18276 مولود جديد وعدد الوفيات1547وفاة منها 60وفات عند أقل من سنة واحدة.وبلغ النمو الديمغرافي لهذه السنة حوالي1.97 والجدول الموالي يبين مختلف النسب والزيادات في عدد المواليد والوفيات حسب كل بلدية.

جدول رقم 3-7:التركيب السكاني لبلديات مستغانم حسب متغير النمو

البلدية	وفيات		المواليد	عدد السكان	معدل النمو%
	أقل من سنة واحدة	المجموع			
مستغانم	-	131	3 993	160 260	2.41
حاسي ماماش	-	08	786	36 930	2.10
مزغران	-	05	601	30 725	1.94
استيديا	-	06	289	13 275	2.13
عين تادلس	03	432	1 387	46 535	2.05
الصور	03	48	780	24 725	2.96
وادي الخير	01	55	750	20 100	3.45
سيدي بلعطار	01	11	170	6 915	2.30
بوقيراط	07	118	1 132	36 135	2.08
سيرات	-	40	593	25 540	2.16
السوافلية	-	34	413	20 290	1.87
الصفصاف	-	24	235	15 510	1.36
سيدي علي	16	212	827	42 750	1.44
تازقايت	01	26	165	10 000	1.39
ولاد مع الله	02	19	224	10 175	2.01
عشعاشة	04	67	877	38 265	2.11
نقمارية	03	22	02	11 790	-
خضرة	01	10	04	15 855	-
أولاد بوغالم	-	08	18	15 665	0.063
عين النويصي	-	06	569	18 020	3.12
الحسيان	-	-	171	10 465	1.63

فرناكة	-	-	376	18 685	2.01
ماسرة	10	77	679	30 975	1.94
منصورة	02	55	482	20 915	2.04
طواهرية	01	23	121	8 500	1.15
عين سيدي شريف	-	36	199	11 885	1.37
سيدي لخضر	01	-	207	38 070	0.54
حجاج	02	-	126	18 735	0.67
بن ع م رمضان	-	-	45	14 585	0.31
خير الدين	01	37	1 140	33 365	3.30
عين بودينار	01	12	167	6 900	2.24
صيادة	-	25	748	36 470	1.98
المجمـــــوع	**60**	**1547**	**18 276**	**849 000**	**1.97**

المصدر : مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

يظهر الجدول معدلات نمو مقبولة نوعا ما كون أن معدل النمو الطبيعي يعطي هامش مناورة جيد للتكفل الأفضل بمتطلبات الفرد المستقبلية عكس ما تكون عبيه الأحوال في حالة الانفجار السكاني خوصا إذا صاحب ذلك ركود اقتصادي وإنتاجي يجعل من الحياة اليومية للفرد صعبة عليه ، إلا أننا لن نعتمد على هذا المؤشر في قياس الفقر في مستغانم لأن الأرقام المحصل عليها لا تأخذ بعين الإعتبار المواليد و الوفيات كل حسب مكان سكنه بل يتم تسجيل المواليد و الوفيات حسب مكان الحدث فمثلا مواليد بلدية ما لا توجد بها مستشفى فإنهم يسجلون في بلدية أخرى توجد بها مستشفى و كذلك بالنسبة للوفيات.

المطلب الثاني:خصائص المستوى التعليمي والصحي

1-خصائص المستوى التعليمي:

لا خير في أمة لا تقرأ وأول ما نزل على رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم هو * اقرأ * وهذا ليس إلا للدلالة ما وراء العلم وأساس الاستثمار في العنصر البشري هو التعليم والتكوين الجيد للفرد وعلى هذا الأساس فإن ما تميز به الغرب من الدول المتقدمة عن دول العالم الثالث هو العلم ولأجل هذا تقوم الدولة الجزائرية بجهود لتحسين ظروف التعليم والمعلمين.

وفي هذا الشأن فإن ولاية مستغانم تتوفر على هياكل مؤسساتية عبر جميع بلدياتها الاثنان و الثلاثون إذ تتوفر على 437 مؤسسة ابتدائية و 111 متوسطة وكذا 43 ثانوية، كما نجد في التعليم الابتدائي حوالي 3613 قسم منها 3267 مستغلة يؤطرها3743 معلم منهم 2663 معلمة يسهرون على تعليم حوالي 96554 تلميذ منهم 46072 تلميذة.

أما التعليم المتوسط فتحتوى مؤسساته على 1829قسم منها 1678 قسم مستغل و 228 مخبر و 135 قاعة إعلام آلي و كذا 16 مدرج. كما يحتوي التعليم المتوسط على 3006 أستاذ منهم 1967 أستاذة يسهرون على تعليم 57917 تلميذ منهم 26445 تلميذة ، أما التعليم الثانوي فيبلغ عدد أقسام مؤسساته حوالي 1007 قسم منها 883 قسم مستغل كما تحتوي هذه المؤسسات على 220 مخبر و 87 قاعة إعلام آلي و 31 مدرج و يبلغ عدد أساتذة هذا الطور حوالي 1866 أستاذ منهم 1072 أستاذة يقدمون الدروس لـ 23491 تلميذ منهم 12199 تلميذة، كما تحتوي الولاية على جامعة بجميع هياكلها فالبنسبة للموسم الدراسي 2016-2017 قد بلغ عدد الطلبة المسجلين حوالي 27668 طالب منهم 296 طالب أجنبي.

يشرف عليهم حوالي 1270 أستاذ منهم 04 أساتذة أجانب كما يوجد بالولاية 06 إقامات جامعية منها 03 إقامات للبنات و إقامتين (02) للذكور و بالإضافة إلى إقامة كلية الطب (1000سرير). أما بخصوص قطاع التكوين المهني فالولاية تحتوي على 14 CFPAو INSFP واحدة و يتربص بها حوالي 4775 متربص كما تحتوي هذه المراكز على 800 سرير للإقامة بها إذ تتوزع على كل دوائر الولاية بمعدل مركز واحد لكل دائرة يؤطرها حوالي 274 أستاذ منهم 111 أستاذة.

وفيما يلي تفصيل الأطوار الثلاثة لقطاع التربية والتعليم عبر كامل بلديات الولاية.

التعليم الابتدائي:

تهدف الدولة إلى بلوغ نسبة 100% لنسبة تمدرس الأطفال في هذا الطور إذ يعتبر القاعدة الأساسية لتكوين و تنشأة الفرد منذ الصغر و لهذا الغرض سوف نستعرض أهم المعطيات الخاصة بالطور عبر بلديات الولاية في الجدول الموالي وما يميز هذا الطور هو معدل التلاميذ في القسم إذ نجده حوالي 27 تلميذ القسم وهو معدل مقبول جدا.

جدول رقم 3-8 :خصائص مستوى التعليم الابتدائي في بلديات مستغانم.

البلديات	عدد المدارس	المعلمون		المطاعم		التلاميذ		الأقسام		التسرب المدرسي
		إناث	المجموع	المستفدين	العدد	إناث	المجموع	المستخدمة	المجموع	
مستغانم	65	554	670	16023	39	8526	17672	635	784	0,08
حاسي ماماش	14	123	153	3709	10	2009	4230	121	130	0,47
مزغران	08	94	114	2945	4	1634	3378	92	103	0,1
استيديا	07	56	64	1355	5	829	1730	57	62	2,11
عين تادلس	18	138	179	4133	10	2287	4857	146	154	0,48
الصور	16	70	112	2483	10	1443	3009	103	107	1,47
سيدي بلعطار	09	31	44	681	6	343	767	40	46	0,86
وادي الخير	14	69	96	2164	10	1177	2454	77	78	0,9
بوقيراط	22	111	185	3865	10	2202	4592	150	156	0,06
سيرات	10	67	107	2653	5	1414	2931	81	82	0,54
السوافلية	13	52	94	1905	7	1112	2384	81	94	-0,64
الصفصاف	13	46	82	1451	8	883	1733	68	68	3,19
سيدي علي	24	134	190	4086	9	2160	4454	167	178	0,78
تازقايت	11	38	59	1114	5	557	1169	54	59	1,7
ولاد مع الله	09	33	53	955	6	547	1218	47	50	1,64
عشعاشة	19	90	177	3906	14	2261	4756	143	161	0,36

نقمارية	08	17	47	803	3	407	876	40	41	1,06
خضرة	10	43	80	1779	9	931	1967	64	70	0,39
أولاد بوغالم	12	61	86	1876	6	981	2109	75	85	1,02
عين النويصي	06	55	66	1727	4	891	1867	59	67	0,27
فرناكة	10	73	86	2030	5	1178	2450	77	90	1,06
الحسيان	05	27	44	1036	4	630	1283	44	49	0,8
ماسرة	13	101	133	3076	8	1731	3472	123	128	0,93
منصورة	13	62	97	1026	7	1084	2391	88	93	1,25
طواهرية	05	26	35	838	4	475	940	34	36	0,65
عين سيدي شريف	05	29	42	2166	2	541	1165	40	47	0,79
سيدي لخضر	23	124	167	3148	14	1967	4144	157	166	0,66
حجاج	12	62	81	1739	7	924	1928	75	81	0,36
بن ع م رمضان	12	41	72	1366	5	709	1503	63	68	0,76
خيرالدين	16	123	164	3313	6	2091	4541	130	140	0,68
عين بودينار	04	20	28	689	3	374	813	24	25	0,49
صيادة	11	93	136	2994	3	1774	3771	112	115	0,7
المجموع	**437**	**2663**	**3743**	**83034**	**248**	**46072**	**96554**	**3267**	**3613**	**0,81**

المصدر : مديرية التربية لولاية مستغانم

التعليم المتوسط:

و الذي يعتبر حلقة الوصل بين الطور الابتدائي والثانوي و فيه يتم تحضير التلميذ لبلوغ مستوى معين من المعرفة إذ نجد في ولاية مستغانم عبر بلدياتها على الأقل متوسطة في كل بلدية فبالرغم من تقريب هذه المؤسسات من التلاميذ إلا أن معدل التلاميذ في كل قسم مقارنة بالطور الابتدائي يبقى مرتفع إذ بلغ في الموسم الدراسي 2016-2017 حوالي 34 تلميذ في كل قسم إذ يتجاوز هذا المعدل 40 تلميذ في القسم في كل من بلديات

بوقيراط،صيادة، السوافلية، ماسرة، ويبلغ حوالي 48 تلميذ في القسم في بلدية عين سيدي شريف، والجدول الموالي يبرز توزيع المؤسسات عبر البلديات وكذا مختلف الإحصائيات الخاصة بهذا الطور.

جدول رقم 3-9:خصائص مستوى التعليم المتوسط في بلديات ولاية مستغانم

البلديات	عدد الأساتذة		التلاميذ		العدد				الأقسام		المؤسسات	معدل ت/ق
	إناث	المجموع	إناث	المجموع	قاعة إعلام آلي	ورشة	مدرج	مخبر	مستخدمة	المجموع		
مستغانم	512	680	6121	12367	29	43	5	54	390	414	26	31.71
حاسي ماماش	76	103	905	1928	5	1	-	9	59	66	4	32.67
مزغران	79	112	971	2018	5	5	-	8	75	78	5	26.90
استيديا	34	52	431	894	2	4	1	4	35	35	2	25.54
عين تادلس	113	177	1599	3551	7	6	1	15	99	114	6	31.15
الصور	45	68	515	1234	4	1	-	4	41	56	3	30.09
وادي الخير	38	61	517	1310	3	6	1	5	37	37	2	35.40
سيدي بلعطار	14	20	176	394	2	2	-	2	12	13	1	32.83
بوقيراط	76	123	1195	2946	6	8	1	12	73	87	5	40.35
سيرات	50	82	681	1663	3	5	1	5	38	38	2	43.76
السوافلية	23	59	468	1200	2	3	-	4	29	30	2	40
الصفصاف	24	52	347	941	2	4	-	4	26	26	2	36.19
سيدي علي	87	147	1382	2992	8	7	2	9	82	83	5	36.48
تازقايت	11	21	156	332	1	1	-	1	12	13	1	27.66
ولاد مع الله	42	50	392	894	2	-	-	5	31	32	2	28.83
عشعاشة	87	156	1415	3009	7	9	1	10	83	83	5	36.25
نقمارية	14	32	226	561	1	-	-	2	18	18	1	31.16

خضرة	42	75	532	1188	5	-	-	6	41	50	3	28.97
أولاد بوغالم	38	61	597	1251	3	2	-	4	32	39	2	39.09
عين النويصي	48	76	591	1333	4	5	-	7	40	60	3	33.32
الحسيان	29	40	337	735	2	4	-	4	24	29	2	30.62
فرناكة	56	65	562	1298	3	1	-	6	40	42	3	32.45
ماسرة	77	116	993	2370	5	4	-	6	52	53	4	45.57
منصورة	17	31	259	662	1	2	-	2	17	17	1	38.94
طواهرية	19	26	237	502	1	1	-	1	13	13	1	38.61
عين سيدي شريف	14	28	252	581	1	2	-	2	12	12	1	48.41
سيدي لخضر	93	148	1264	2649	8	9	1	13	78	98	5	33.96
حجاج	46	72	710	1454	3	3	1	4	39	41	3	35.46
بن ع م رمضان	36	57	478	1082	2	4	-	5	33	35	2	32.78
خيرالدين	89	125	1234	2647	4	3	1	9	71	71	4	37.28
عين بودينار	14	21	202	422	2	-	-	2	13	13	1	32.46
صيادة	24	70	700	1509	2	4	-	4	33	33	2	45.72
المجمـــوع	**1967**	**3006**	**26445**	**57917**	**135**	**149**	**16**	**228**	**1678**	**1829**	**111**	**34.51**

المصدر : مديرية التربية لولاية مستغانم

التعليم الثانوي:

كباقي ولايات الوطن لا يزال التعليم الثانوي غير متاح لعديد التلاميذ في بلدياتهم إذ يجدون أنفسهم مجبرين على التنقل إلى البلديات المجاورة للالتحاق بمقاعد الدراسة إضافة إلى صعوبة التنقل في كثير من الأحيان إما بسبب عدم توفر وسائل النقل بالشكل الكافي أو بسبب الظروف الاجتماعية لعديد التلاميذ وهو حال بلديات سيدي بالعطار، تازقايت، ولاد مع الله، نقمارية، الطواهرية، عين سيدي شريف، عين بودينار، والجدول الموالي يوضح أهم ما يتميز به هذا الطور عبر مختلف بلديات الولاية.

جدول رقم 3-10 : خصائص مستوى التعليم الثانوي في بلديات مستغانم

البلديات	عدد الأساتذة		التلاميذ		العدد				الأقسام		عدد الثانويات	معدل ت/ق
	إناث	المجموع	إناث	المجموع	قاعة إعلام آلي	ورشة	مدرج	مخبر	مستخدمة	المجموع		
مستغانم	352	545	3828	7222	23	12	9	68	263	306	12	27.46
حاسي ماماش	32	48	326	580	3	-	1	6	22	22	1	26.36
مزغران	34	60	448	804	1	-	1	4	24	24	1	33.5
استيديا	21	35	225	423	2	-	-	4	18	20	1	23.5
عين تادلس	47	90	714	1343	5	3	2	12	44	46	2	30.52
الصور	26	39	221	466	2	-	-	4	17	20	1	27.41
وادي الخير	20	38	197	434	2	1	1	4	15	18	1	28.93
بوقيراط	29	74	493	1020	3	3	1	10	45	55	2	22.66
سيرات	29	48	314	680	2	2	1	7	22	22	1	30.90
السوافلية	13	36	140	338	2	1	1	4	17	22	1	19.88
الصفصاف	11	25	123	258	1	-	1	4	20	21	1	12.9
سيدي علي	70	118	823	1548	6	1	1	11	60	67	2	25.8
عشعاشة	72	138	675	1354	6	-	1	14	58	64	3	23.34
خضرة	25	64	317	702	3	5	2	10	31	40	2	22.64
أولاد بوغالم	22	46	244	471	2	2	1	4	18	20	1	26.16
عين النويصي	28	47	265	558	3	1	1	6	21	28	1	26.57
الحسيان	15	24	135	235	4	-	1	4	13	14	1	18.07
فرناكة	21	39	215	417	1	-	-	4	17	20	1	24.52
ماسرة	34	62	450	935	1	1	1	6	28	28	1	33.39
منصورة	15	30	137	300	2	-	1	4	14	20	1	21.42

سيدي لخضر	54	90	729	1281	3	-	1	8	41	43	2	31.24
حجاج	35	51	409	729	3	3	1	6	21	21	1	34.71
بن ع م رمضان	22	35	243	454	3	1	1	6	16	25	1	28.37
خير الدين	30	51	377	642	3	3	1	6	23	23	1	27.91
صيادة	15	33	151	298	1	-	-	4	15	18	1	19.86
المجموع	**1072**	**1866**	**12199**	**23491**	**87**	**39**	**31**	**220**	**883**	**1007**	**43**	**26.60**

المصدر : مديرية التربية لولاية مستغانم

إن مؤشر التعليم والتربية يعتبر من أهم المؤشرات التي تكشف عن البلديات الفقيرة فباختيارنا لنسبة التسرب المدرسي في الطور الابتدائي والذي يبلغ حوالي 0.81% من مجموع التلاميذ أي 782.08 تلميذ وهو عدد مرتفع جدا خصوصا في هذا الطور والتي تجبر الدولة على إلزامية التعليم في السن أقل من 15 سنة إلا أنه نجد هناك من يغادر مقاعد الدراسة في سن مبكرة وهذا لعدة أسباب منها الظروف الاجتماعية وكذا نقص الوعي ....إلخ.

2- الخدمات الصحية :

يسعى الفرد دائما للمحافظة على صحته وذلك من خلال تجنبه لكل ما هو مضر بها وكذا الوقاية والعلاج حتى يتمكن من القيام بمختلف النشاطات اليومية والاعتيادية بغية توفير كل احتياجاته و لأجل المحافظة على الصحة الجسدية و العقلية للفرد وجب توفير مختلف الهياكل القاعدية وكذا الموارد البشرية للقيام بالرعاية الصحية اللازمة للمواطن وفي الجزائر يتوفر قطاع الصحة على عديد المؤسسات الصحية بمختلف التسميات فنجد هناك مؤسسات استشفائية عمومية ومؤسسات عمومية للصحة الجوارية وكذا عيادات متعددة الخدمات وكذا دور الأمومة وقاعات العلاج وهذا في القطاع العمومي أما القطاع الخاص فنجد العيادات الطبية طب عام وعيادات طبية متخصصة في مختلف التخصصات بإضافة إلى الصيادلة في القطاعين كما نجد مراكز رعاية الطفل والطفولة و الأمومة وكذا الصحة المدرسية ....إلخ.

وفي ولاية مستغانم تسعى الدولة لتوفير ما هو أحسن حتى يتمكن المواطن المستغانمي من العلاج والوقاية للمحافظة على صحته والجدول الموالي يبين خريطة الصحة الموجودة في كل البلديات وسنكتفي فقط بما هو متوفر

في جل البلديات حتى نتمكن في اختيار أحد المؤشرات التي تبرز الفوارق الموجودة بينها.

جدول رقم 3-11 : التغطية الصحية العمومية و الخاصة لبلديات مستغانم

البلدية	المؤسسات العمومية للصحة الجوارية EPSP			القطاع الخاص			مجموع السكان	معدل السكان لكل صيدلي
	قاعات متعددة الخدمات	دور الولادة	قاعات العلاج	طبيب عام	طبيب أسنان	صيدلي		
مستغانم	07	-	15	33	38	56	160 260	2862
حاسي ماماش	01	01	05	07	02	08	36 930	4616
مزغران	01	-	03	03	03	06	30 725	5121
استيديا	01	01	05	02	-	02	13 275	6638
عين تادلس	01	-	02	07	05	08	46 535	5817
الصور	01	-	07	01	01	02	24 725	12363
وادي الخير	01	01	05	03	02	02	20 100	10050
سيدي بلعطار	01	-	04	-	-	01	6 915	6915
بوقيراط	01	01	03	07	04	10	36 135	3613
سيرات	01	-	05	06	02	04	25 540	6385
السوافلية	-	-	03	01	-	02	20 290	10145
الصفصاف	-	-	05	-	-	01	15 510	15510
سيدي علي	02	-	06	03	06	06	42 750	7125
تازقايت	-	-	04	02	01	01	10 000	10000
ولاد مع الله	01	-	02	-	-	-	10 175	0
عشعاشة	01	01	07	06	02	07	38 265	5466
نقمارية	-	-	04	01	01	01	11 790	11790
خضرة	01	-	04	02	02	02	15 855	7927
أولاد بوغالم	-	-	04	01	01	02	15 665	7832
عين النويصي	01	01	04	06	03	04	18 020	4505
الحسيان	-	-	04	-	-	02	10 465	5232
فرناكة	-	-	06	05	01	04	18 685	4671
ماسرة	01	01	03	07	04	08	30 975	3871
منصورة	01	01	06	02	-	02	20 915	10458
طواهرية	-	-	03	01	-	03	8 500	2833
عين سيدي شريف	01	-	02	01	-	01	11 885	11885
سيدي لخضر	01	01	06	05	04	05	38 070	7614
حجاج	01	01	04	04	02	03	18 735	6245

بن ع م رمضان	01	-	05	04	01	02	14 585	7292
خير الدين	01	01	04	03	02	05	33 365	6673
عين بودينار	-	-	03	-	-	01	6 900	6900
صيادة	-	-	08	01	-	03	36 470	12157
المجموع	27	11	152	124	87	164	849 000	5176

المصدر : مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

بالرغم ما هو متوفر من هياكل قاعدية وموارد بشرية تسهر على راحة وصحة المواطن إلا أن واقع الصحة في الولاية لا يزال مريضا وذلك بسبب محدودية الخدمات المقدمة من جهة وكذا وجود بعض المظاهر والتصرفات الغير لائقة من جهة أخرى أما على الصعيد الكمي فإن الولاية بالإضافة إلى ما ذكر في الجدول نجدها تتوفر على:

- 6مؤسسات عمومية إستشفائية EPH
- 6مؤسسات عمومية للصحة الجوارية EPSP

أما القطاع الخاص فتحتوى الولاية على 6عيادات متعددة الخدمات وهي:

الحبيب (قارة) 30 سرير، نايت (les castors) 50سرير، الحياة (بن عصمان) 24 سرير ،خروبي 14 سرير بالإضافة إلى 18 سرير بعيادة(MOSTA DIALYSE)

المطلب الثالث: خصائص الخدمات الاجتماعية والاقتصادية

ا/ توزيع الكهرباء والغازوكذا المياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الحي.

تتعدد استعمالات الكهرباء والغاز في شتى المجالات إذ أصبحا عنصران هامين في حياة الأفراد والأسر حتى الشركات والمؤسسات إذ يعتبران مادتين حيويتين وضروريتان وهما مؤشران هامين في تبيان الفوارق القائمة بين الأسر وخاصة بين المناطق والجهات فتوفرها من عدمه يوضح التفاوت القائم بين هذه المناطق وبغية تمكين المواطن من تسهيل وتسيير الحياة اليومية لهم وجب توفير هذه العناصر (كهرباء وغاز) في البيوت والمؤسسات وكذا توفير الإنارة العمومية التي أصبحت الدولة تولي أهمية بالغة بها.

أما بخصوص المياه فالماء هو الحياة ولا حياة بدون ماء و شأنه شأن الكهرباء و الغاز فهو عنصر بالغ الحساسية فعدم توفره يخلق نوعا من عدم الاستقرار ويبرز مظاهر التخلف والفقر و لهذا وجب توفير المياه وخاصة المياه الصالحة للشرب وككل ولايات الوطن تتوفر مستغانم على موارد هامة للمياه بفضل السدود المنجزة فهي تحتوي

على ثلاث سدود بكل من عشعاشة (سد واد خميس) وواد الخير (سد واد شلف) وكذا سد كرادة بالحشاشطة.

كما تحتوي الولاية على محطة لتحلية المياه البحر بالقرب من واد الشلف كما أن النسبة الولائية للربط بشبكة المياه تقدر بـ 89% وهو معدل مقبول في انتظار إكمال باقي المناطق.

أما فيما يخص قنوات الصرف الصحي فمثلها مثل باقي العناصر السابقة إذ أنها لا تقل أهمية عنهم فلا يمكن العيش في بيئة ومحيط ملوثة بالقذارة ورغم هذا إلا أن النسبة الولائية نجدها في حدود 69 % أما باقي النسبة المتبقية فلا تزال تستعمل الطرق البدائية والغير الصحية في الكثير من الأحيان وهو ما نجده في المناطق الريفية خاصة. وبغية إلقاء نظرة عامة على مختلف بلديات ولاية مستغانم بخصوص نسب الربط والتغطية الخاصة بالكهرباء والغاز (غاز المدينة) وكذا المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي فالجدول الموالي يبرز مختلف النسب وكذا التفاوت القائم بين المناطق المختلفة للولاية.

جدول رقم 3-12:التغطية بالكهرباء وغاز المدينة والمياه الصالحة للشرب وقنوات الصرف الصحي لبلديات ولاية مستغانم

البلدية	التغطية بالكهرباء %	غاز المدينة %	نسبة الربط بقنوات الصرف الصحي %	نسبة الربط بالمياه الصالحة للشرب %
مستغانم	78,81	85,72	100	100
حاسي ماماش	71,63	45,88	90	58
مزغران	94,91	68,61	100	100
استيديا	84,69	46,79	88	100
عين تادلس	74,85	37,92	87	55
الصور	36,35	-	41	79
وادي الخير	81,21	-	38	57
سيدي بلعطار	58,18	14,36	43	100
بوقيراط	62,63	22,16	54	100
سيرات	78,21	13,01	55	91
السوافلية	58,52	-	29	35
الصفصاف	48,86	-	31	90
سيدي علي	74,59	40,23	79	100
تازقايت	43,71	-	38	67
ولاد مع الله	52,56	3,14	85	65
عشعاشة	73,17	-	62	89
نقمارية	56,86	-	56	44
خضرة	77,07	-	95	86
أولاد بوغالم	68,86	-	67	42
عين النويصي	67,11	38,32	96	82

الحسيان	81,21	32,71	85	100
فرناكة	64,27	22,34	100	57
ماسرة	72,30	31,32	56	99
منصورة	68,62	4,88	38	51
طواهرية	63,61	15,13	65	100
عين سيدي شريف	66,17	13,35	56	76
سيدي لخضر	78,23	22,23	54	100
حجاج	85,22	39,8	84	100
بن ع م رمضان	74,56	39,56	85	100
خيرالدين	74,73	25,27	73	100
عين بودينار	86,56	-	82	98
صيادة	76,65	39,19	89	83
المجمـــــوع	**73,28**	**41,71**	**69**	**89**

المصدر : مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

من خلال الجدول نلاحظ أن هدف التغطية الكلية للربط بشبكات الكهرباء و غاز المدينة في كل بلديات الولاية لم يتحقق إذ نجد نسب جد ضعيفة في كل من بلديات الصفصاف 48.86% و 36.35% ببلدية الصور و 43.71% ببلدية تازقايت وهذا بالنسبة للربط بشبكة الكهرباء أما غاز المدينة فهدف الربط لكل البلديات مازال بعيد المنال إذ نجد عديد البلديات لا تصل إليها شبكات توزيع غاز المدينة فباستثناء بلدية مستغانم والتي تبلغ نسبة الربط بالشبكة حوالي 85,72% فباقي البلديات إما نسبة الربط بها ضعيفة أو غير موجودة أصلا.

أما بخصوص نسب الربط بقنوات الصرف الصحي فعلى اعتبار أن النسبة الولائية تقدر بـ69% وهي نسبة مقبولة نوعا ما إلا أن البلديات التي حظيت بنسبة تغطية 100% فهي ثلاث بلديات فقط وهي مستغانم ،مزغران ،فرناكة أما باقي البلدبات فتختلف نسب الربط من بلدية لأخرى كما نجد أن بلدية السوافلية لا تتعدى نسبة الربط بها بشبكة الصرف الصحي 29% وهي نسب ضعيفة جدا بالنظر لحساسية خدمات الصرف الصحي،أما عنصر الماء فيحظى باهتمام واسع في أغلب البلديات على اعتبار أن النسبة الولائية تقدر بـ89% وهي نسبة مقبولة جدا إلا أن هناك بلديات لا تزال متأخرة في إيصال الماء للمواطنين خصوصا بلديات السوافلية 35% وهي أقل نسبة من بين البلديات بالإضافة لبلديات نقمارية، أولاد بوغالم، التي تتعدى نسبة الربط بشبكة إيصال الماء الـ50% بها.

ب/شبكة الطرقات :

في السنوات الأخيرة حظي قطاع الطرقات باهتمام السلطات العليا للبلاد لما له من دور مهم في تنشيط الحياة الاجتماعية و الاقتصادية للبلد من خلال مختلف المشاريع المنجزة خصوصا الطريق السيار شرق غرب وفي ولاية مستغانم يبلغ طول الطرقات بها حوالي 2186ملم بمختلف أنواعها فالنسبة للطرق الولائية يقدر طولها

حوالي 332كلم أما الطرق الولائية فطولها حوالي 654كلم أما الطرق البلدية فيبلغ طول الطرق بها 1000كلم كما تحتوى الولاية على حوالي 200كلم طرق غير معبدة والجدول الموالي يوضح مختلف النسب لكل بلدية وربطها بالطرق.

جدول رقم 3-13 : شبكة طرقات لمختلف بلديات مستغانم

البلديات	PISTES	طريق بلدي (كم)	طريق ولائي (كم)	طريق وطني (كم)	المجموع (كم)
مستغانم	0	8	9,23	28,058	45,288
حاسي ماماش	0	22,7	31,247	11	64,947
مزغران	0	4,6	15,95	11,75	32,3
استيديا	0	12,4	11,361	13	36,761
عين تادلس	16	52	47,788	9,74	125,528
الصور	5	37	36,92	10	88,92
وادي الخير	3	48	14,723	19,643	85,366
سيدي بلعطار	5	34	38,304	-	77,304
بوقيراط	2,5	67,046	21,735	8,1	99,381
سيرات	7	26,03	15,931	14,04	63,001
السوافلية	7,5	18,82	15,262	-	41,582
الصفصاف	6	43,91	17,489	-	67,399
سيدي علي	9	60,7	51,72	26,314	147,734
تازقايت	12	25,6	19,58	7,65	64,83
ولاد مع الله	21	18,5	18,6	-	58,1
عشعاشة	8,5	57,4	23,82	7,9	97,42
نقمارية	2	34,6	30,05	-	66,65
خضرة	9	34,4	12,8	13,7	69,9
أولاد بوغالم	7,5	24,6	8	10,5	50,6

عين النويصي	0	22,3	11,082	6	39,382
الحسيان	0	16,9	21,408	23,268	61,576
فرناكة	0	19	-	13,364	32,364
ماسرة	3,55	38,49	28,011	7,1	77,101
منصورة	8,04	38,72	17,38	9,14	73,24
طواهرية	0,5	20,34	14,4	2,6	37,84
عين سيدي شريف	1,9	28,32	14,176	-	44,396
سيدي لخضر	31	42,7	24,224	17,3	115,224
حجاج	17	21,96	7,2	19,8	65,96
بن ع م رمضان	11	22,75	14,783	21,6	70,133
خيرالدين	1,5	37,676	21,716	10	70,892
عين بودينار	1,5	17,15	21,444	2,7	42,794
صيادة	3,3	44,24	17,495	8,16	73,195
المجمـــوع	**200**	**1000**	**654**	**332**	**2186**

المصدر : مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة 90% من الطرقات هي طرق معبدة كما نجد أن نسب الطرق الغير معبدة مقبولة نوعا ما وأكبر نسبة للطرق الغير معبدة كانت ببلدية تازقايت 12% وعين تادلس 16% وأولاد مع الله 21% أما باقي البلديات لا تتعدى هذه النسب 10% وهذا بغض النظر عن نوعية الطريق ومدى مطابقتها للمعايير الدولية فالجدول لا يأخذ بعين الاعتبار الإهتراءات والتشققات الموجودة في الطرق.

ج /الشغل :

تتضارب في كثير من الأحيان أرقام التشغيل والبطالة بين ما هو مصرح به من طرف الجهات الرسمية وما هو حقيقي فالأرقام المقدمة لا تعكس حقيقة الواقع المعاش و على اعتبار الشغل أو العمل هو أول مورد للإيرادات الأفراد إذ يتيح لهم دخل يعولون به أنفسهم و أهلهم فإنه حتما يعتبر أحد أهم مؤشرات الفقر وعلى اعتبار أن

البلاد تعاني مشكل التشغيل خصوصا مع تقليص الاستثمارات العمومية والأجنبية، فإن ولاية مستغانم كغيرها من ولايات الوطن تسعى جاهدا لتقليص نسب البطالة من خلال مختلف الآليات الخاصة بسياسة التشغيل وفي سنة 2016 بلغ معدل البطالة للولاية ككل حوالي 9.4% وهي في حدود النسبة الوطنية المصرح بها بما يعادل 39789 بطال من مجموع 423194 نشطين مقابل 383405 من المشتغلين أما إحصائيات بلديات الولاية فالجدول الموالي يوضح مختلف الأرقام الخاصة بالفئات السابقة وكذا نسب البطالة في كل بلدية.

جدول رقم 3-14 :توزيع المشتغلين والبطالين على بلديات مستغانم

البلديات	السكان				نسبة البطالة %
	المجموع السكان	المشتغلين	النشطين	العاطلين	
مستغانم	160 260	72 909	78 679	5 770	7,33
حاسي ماماش	36 930	16 029	17 462	1 433	8,21
مزغران	30 725	13 333	14 525	1 192	8,21
استيديا	13 275	5 762	6 277	515	8,2
عين تادلس	46 535	18 098	20 083	1 985	9,88
الصور	24 725	9 628	10 684	1 056	9,88
وادي الخير	20 100	7 822	8 680	858	9,88
سيدي بلعطار	6 915	2 691	2 986	295	9,88
بوقيراط	36 135	15 688	17 807	2 119	11,9
سيرات	25 540	11 091	12 677	1 586	12,51
السوافلية	20 290	7 221	8 194	973	11,87
الصفصاف	15 510	8 339	8 570	231	2,7
سيدي علي	42 750	30 711	32 759	2 048	6,25
تازقايت	10 000	7 186	7 665	479	6,25
ولاد مع الله	10 175	7 334	7 822	488	6,24
عشعاشة	38 265	15 366	17 417	2 051	11,78

نقمارية	11 790	4 731	5 363	632	11,78
خضرة	15 855	7 433	8 425	992	11,77
أولاد بوغالم	15 665	5 245	5 944	699	11,76
عين النويصي	18 020	14 767	16 277	1 510	9,28
الحسيان	10 465	10 979	12 102	1 123	9,28
فرناكة	18 685	5 227	5 761	534	9,27
ماسرة	30 975	11 480	13 032	1 552	11,91
منصورة	20 915	7 226	8 273	1 047	12,66
طواهرية	8 500	3 143	3 568	425	11,91
عين سيدي شريف	11 885	4 935	5 532	597	10,79
سيدي لخضر	38 070	14 166	16 087	1 921	11,94
حجاج	18 735	7 158	8 186	1 028	12,56
بن ع م رمضان	14 585	6 584	7 556	972	12,86
خيرالدين	33 365	19 648	21 970	2 322	10,57
عين بودينار	6 900	2 791	3 121	330	10,57
صيادة	36 470	8 684	9 710	1 026	10,57
المجمـــوع	**849 000**	**383405**	**423 194**	**39789**	**9,4**

المصدر : مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

على اعتبار أن نسب البطالة تعتبر أهم مؤشرات الفقر فهي تبرز الاختلاف الواقع بين جميع البلديات فيما يخص هذا القطاع (قطاع التشغيل) وعليه فإننا نلاحظ من خلال الجدول نسبة شاذة خاصة بلدية الصفصاف إذ تقدر نسبة البطالة بها 2.7 % على اعتبار أن جميع البلديات لا تقل هذه النسبة عن 06% كما نلاحظ أن البلديات التي تسجل أكبر نسبة البطالة بها هي بلديات منصورة، حجاج، بن عبد مالك رمضان،سيرات إذا لا تقل النسبة المئوية بها عن 12%

المبحث الثاني : قياس درجة الحرمان لكل المؤشرات :

المطلب الأول : حساب نقاط كل مؤشر لكل بلدية

1/ مؤشر البطالة

جدول رقم 3- 15 : ترتيب البلديات حسب مؤشر البطالة

ا/ لدينا نسب البطالة مسبقا (جدول رقم 3-14)

ب/ ترتيب النقاط :

ترتيب النقاط X =(القيمة الأعلى لنسبة البطالة - القيمة الأدنى لنسبة البطالة)/3

X=) 12.86 – 2.7) /3 =3.39

ج/ تقسيم البلديات إلى ثلاث أقسام :

القسم الأول X1 يأخذ 3 نقاط

X1 = أدنى قيمة لنسبة البطالة + X

X1 = 2.7 + 3.39 = 6.09

القسم الثاني X2 يأخذ نقطتين (2 نقاط)

X2 =X1 + X

X2 = 6.09 + 3.39 = 9.48

القسم الثالث X3 يأخذ نقطة واحدة (1 نقطة)

X3 =X2 + X

X3 = 9.48 + 3.39 = 12.87

جدول رقم 3-15 : ترتيب البلديات حسب مؤشر البطالة

النقطة	البلدية	نسبة البطالة
3	الصفصاف	2,7
2	ولاد مع الله	6,24
2	سيدي علي	6,25

2	تازقايت	6,25
2	مستغانم	7,33
2	استيديا	8,2
2	حاسي ماماش	8,21
2	مزغران	8,21
2	فرناكة	9,27
2	عين النويصي	9,28
2	الحسيان	9,28
1	عين تادلس	9,88
1	الصور	9,88
1	وادي الخير	9,88
1	سيدي بلعطار	9,88
1	خير الدين	10,57
1	عين بودينار	10,57
1	صيادة	10,57
1	عين سيدي شريف	10,79
1	أولاد بوغالم	11,76
1	خضرة	11,77
1	عشعاشة	11,78
1	نقمارية	11,78
1	السوافلية	11,87
1	بوقيراط	11,9
1	ماسرة	11,91

1	طواهرية	11,91
1	سيدي لخضر	11,94
1	سيرات	12,51
1	حجاج	12,56
1	منصورة	12,66
1	بن ع م رمضان	12,86

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات السابقة

2/ مؤشر الكهرباء

جدول رقم 3- 16 : ترتيب البلديات حسب مؤشر الكهرباء

ا/ لدينا نسب الربط بالكهرباء مسبقا (جدول رقم 3- 12)

ب/ ترتيب النقاط :

ترتيب النقاط X =(القيمة الأعلى لنسبة الربط بالكهرباء - القيمة الأدنى لنسبة الربط بالكهرباء) /3)=X

19.52= 3/ (36.35 – 94.91

ج/ تقسيم البلديات إلى ثلاث أقسام :

القسم الأول X1 يأخذ 3 نقاط

X1 = أعلى قيمة لنسبة الربط بالكهرباء - X

X1 = 94.91 – 19.52 = 75.39

القسم الثاني X2 يأخذ نقطتين (2 نقاط)

X2 =X1 - X

X2 = 75.39 - 19.52 = 55.87

القسم الثالث X3 يأخذ نقطة واحدة (1 نقطة)

X3 =X2 - X

X3 = 55.87 - 19.52 = 36.35

جدول رقم 3-16 : ترتيب البلديات حسب مؤشر الكهرباء

النقطة	البلدية	نسبة الكهرباء
3	مزغران	94,91
3	عين بودينار	86,56
3	حجاج	85,22
3	استيديا	84,69
3	وادي الخير	81,21
3	الحسيان	81,21
3	مستغانم	78,81
3	سيدي لخضر	78,23
3	سيرات	78,21
3	خضرة	77,07
3	صيادة	76,65
2	عين تادلس	74,85
2	خير الدين	74,73
2	سيدي علي	74,59
2	بن ع م رمضان	74,56
2	عشعاشة	73,17
2	ماسرة	72,3
2	حاسي ماماش	71,63
2	أولاد بوغالم	68,86
2	منصورة	68,62
2	عين النويصي	67,11
2	عين سيدي شريف	66,17
2	فرناكة	64,27

2	طواهرية	63,61
2	بوقيراط	62,63
2	السوافلية	58,52
2	سيدي بلعطار	58,18
2	نقمارية	56,86
1	ولاد مع الله	52,56
1	الصفصاف	48,86
1	تازقايت	43,71
1	الصور	36,35

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات السابقة

3/ مؤشر التعليم

جدول رقم 3- 17 : ترتيب البلديات حسب مؤشر التعليم

ا/ لدينا نسب التسرب المدرسي في الطور الإبتدائي مسبقا (جدول رقم 3- 8)

ب/ ترتيب النقاط :

ترتيب النقاط X =(القيمة الأعلى لنسبة التسرب المدرسي- القيمة الأدنى لنسبة التسرب المدرسي)/3

X=) 3.19 – 0.06) /3= 1.04

ج/ تقسيم البلديات إلى ثلاث أقسام :

القسم الأول X1 يأخذ 3 نقاط

X1 = أدنى قيمة لنسبة التسرب المدرسي + X

X1 = 0.06 + 1.04= 1.10

القسم الثاني X2 يأخذ نقطتين (2 نقاط)

X2 =X1 + X

X2 = 1.10+ 1.04 = 2.14

القسم الثالث X3 يأخذ نقطة واحدة (1 نقطة)

X3 =X2 + X

X3 = 2.14 + 1.04 = 3.19

جدول رقم 3-17 : ترتيب البلديات حسب مؤشر التعليم

النقطة	البلدية	نسبة التسرب المدرسي
3	بوقيراط	0,06
3	مستغانم	0,08
3	مزغران	0,1
3	عين النويصي	0,27
3	عشعاشة	0,36
3	حجاج	0,36
3	خضرة	0,39
3	حاسي ماماش	0,47
3	عين تادلس	0,48
3	عين بودينار	0,49
3	سيرات	0,54
3	السوافلية	0,64
3	طواهرية	0,65
3	سيدي لخضر	0,66
3	خير الدين	0,68
3	صيادة	0,7
3	بن ع م رمضان	0,76
3	سيدي علي	0,78
3	عين سيدي شريف	0,79
3	فرناكة	0,8
3	وادي الخير	0,86
3	سيدي بلعطار	0,9
3	ماسرة	0,93

3	أولاد بوغالم	1,02
3	نقمارية	1,06
3	الحسيان	1,06
2	منصورة	1,25
2	الصور	1,47
2	ولاد مع الله	1,64
2	تازقايت	1,7
2	استيديا	2,11
1	الصفصاف	3,19

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات السابقة

4/ مؤشر شبكة الصرف الصحي

جدول رقم 3- 18 : ترتيب البلديات حسب مؤشر شبكة الصرف الصحي

ا/ لدينا نسب شبكة الصرف الصحي مسبقا (جدول رقم 3- 12)

ب/ ترتيب النقاط :

ترتيب النقاطX=(القيمة الأعلى لنسبة شبكة الصرف الصحي- القيمة الأدنى لنسبة شبكة الصرف الصحي)/3

X=) 100 – 29) /3 =23.66

ج/ تقسيم البلديات إلى ثلاث أقسام :

القسم الأول X1 يأخذ 3 نقاط

X1 = أعلى قيمة لنسبة شبكة الصرف الصحي - X

X1 = 100 – 23.66 = 76.34

القسم الثاني X2 يأخذ نقطتين (2 نقاط)

X2 =X1 - X

X2 = 76.34 – 23.66 = 52.67

القسم الثالث X3 يأخذ نقطة واحدة (1 نقطة)

X3 =X2 - X

X3 = 52.67 - 23.66 = 29

جدول رقم 3-18 : ترتيب البلديات حسب مؤشر شبكة الصرف الصحي

النقطة	البلدية	نسبة الصرف الصحي
3	مستغانم	100
3	مزغران	100
3	فرناكة	100
3	عين النويصي	96
3	خضرة	95
3	حاسي ماماش	90
3	صيادة	89
3	استيديا	88
3	عين تادلس	87
3	ولاد مع الله	85
3	الحسيان	85
3	بن ع م رمضان	85
3	حجاج	84
3	عين بودينار	82
3	سيدي علي	79
2	خير الدين	73
2	أولاد بوغالم	67
2	طواهرية	65
2	عشعاشة	62
2	نقمارية	56
2	ماسرة	56

56	عين سيدي شريف	2
55	سيرات	2
54	بوقيراط	2
54	سيدي لخضر	2
43	سيدي بلعطار	1
41	الصور	1
38	وادي الخير	1
38	تازقايت	1
38	منصورة	1
31	الصفصاف	1
29	السوافلية	1

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات السابقة

5/ مؤشر شبكة المياه

جدول رقم 3- 19 : ترتيب البلديات حسب مؤشر لشبكة المياه

ا/ لدينا نسب المياه مسبقا (جدول رقم 3- 12)

ب/ ترتيب النقاط :

ترتيب النقاطX=(القيمة الأعلى لنسبة لشبكة المياه - القيمة الأدنى لنسبة لشبكة المياه)/3

X=) 100 – 35) /3 =21.66

ج/ تقسيم البلديات إلى ثلاث أقسام :

القسم الأول X1 يأخذ 3 نقاط

X1 = أعلى قيمة لنسبة لشبكة المياه - X

X1 = 100 – 21.66 = 78.33

القسم الثاني X2 يأخذ نقطتين (2 نقاط)

X2 =X1 - X

X2 = 78.33 – 21.66 = 56.67

القسم الثالث X3 يأخذ نقطة واحدة (1 نقطة)

X3 =X2 - X

X3 = 56.67 - 21.66 = 35

جدول رقم 3-19 : ترتيب البلديات حسب مؤشر شبكة المياه

النقطة	البلدية	نسبة التزويدبالمياه
3	مستغانم	100
3	مزغران	100
3	استيديا	100
3	سيدي بلعطار	100
3	بوقيراط	100
3	سيدي علي	100
3	الحسيان	100
3	طواهرية	100
3	سيدي لخضر	100
3	حجاج	100
3	بن ع م رمضان	100
3	خير الدين	100
3	ماسرة	99
3	عين بودينار	98
3	سيرات	91
3	الصفصاف	90
3	عشعاشة	89
3	خضرة	86
3	صيادة	83
3	عين النويصي	82

3	الصور	79
2	عين سيدي شريف	76
2	تازقايت	67
2	ولاد مع الله	65
2	حاسي ماماش	58
2	وادي الخير	57
2	فرناكة	57
1	عين تادلس	55
1	منصورة	51
1	نقمارية	44
1	أولاد بوغالم	42
1	السوافلية	35

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات السابقة

6/ مؤشر الصحة

جدول رقم 3- 20 : ترتيب البلديات حسب مؤشر الصحة

ا/ لدينا نسب السكان لكل صيدلي مسبقا (جدول رقم 3- 11)

ب/ ترتيب النقاط :

ترتيب النقاطX=(القيمة الأعلى لمعدل السكان لكل صيدلي - القيمة الأدنى لمعدل السكان لكل صيدلي)/3

X=) 15510 – 2833.66) /3 =4225.44

ج/ تقسيم البلديات إلى ثلاث أقسام :

القسم الأول X1 يأخذ 3 نقاط

X1 = أعلى قيمة لنسبة لشبكة المياه - X

X1 = 2833.33 + 4225.44= 7058.77

القسم الثاني X2 يأخذ نقطتين (2 نقاط)

X2 =X1 + X

X2 = 7058.77 + 4225.44= 11284.22

القسم الثالث X3 يأخذ نقطة واحدة (1 نقطة)

X3 =X2 + X

X3 = 11284.22 + 4225.44 = 15510

جدول رقم 3-20 : ترتيب البلديات حسب مؤشر الصحة .

النقطة	البلدية	معدل السكان لكل صيدلي
3	طواهرية	2833
3	مستغانم	2861
3	بوقيراط	3613
3	ماسرة	3871
3	عين النويصي	4505
3	حاسي ماماش	4616
3	فرناكة	4671
3	مزغران	5120
3	الحسيان	5232
3	عشعاشة	5466
3	عين تادلس	5816
3	حجاج	6245
3	سيرات	6385
3	استيديا	6637
3	خير الدين	6673
3	عين بودينار	6900
3	سيدي بلعطار	6915
2	سيدي علي	7125

2	بن ع م رمضان	7292
2	سيدي لخضر	7614
2	أولاد بوغالم	7832
2	خضرة	7927
2	تازقايت	10000
2	وادي الخير	10050
2	السوافلية	10145
2	منصورة	10457
2	نقمارية	11790
2	عين سيدي شريف	11885
1	صيادة	12156
1	الصور	12362
1	الصفصاف	15510
0	ولاد مع الله	0

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الثاني : حساب إجمالي نقاط مؤشر الفقر

جدول رقم 3-21: إجمالي نقاط كل بلدية .

البلديات	مؤشر التعليم		مؤشر البطالة		مؤشر الصحة		مؤشر السكـــن						المجمـوع
							مؤشر الكهرباء		مؤشر المياه		مؤشر الصرف الصحي		
	النسبة	النقطة	النسبة	النقطة	المعدل	النقطة	النسبة	النقطة	النسبة	النقطة	النسبة	النقطة	
مستغانم	0,08	3	7,33	2	2862	3	78,8	3	100	3	100	3	17
حاسي ماماش	0,47	3	8,21	2	4616	3	71,6	2	58	2	90	3	15
مزغران	0,1	3	8,21	2	5121	3	94,9	3	100	3	100	3	17
استيديا	2,11	2	8,2	2	6638	3	84,7	3	100	3	88	3	16
عين تادلس	0,48	3	9,88	1	5817	3	74,9	2	55	1	87	3	13
الصور	1,47	2	9,88	1	12363	1	36,4	1	79	3	41	1	9
وادي الخير	0,86	3	9,88	1	10050	2	81,2	3	57	2	38	1	12
سيدي بلعطار	0,9	3	9,88	1	6915	3	58,2	2	100	3	43	1	13
بوقيراط	0,06	3	11,9	1	3614	3	62,6	2	100	3	54	2	14
سيرات	0,54	3	12,51	1	6385	3	78,2	3	91	3	55	2	15

السوافلية	-0,64	3	11,87	1	10145	2	58,5	2	35	1	29	1	10
الصفصاف	3,19	1	2,7	3	15510	1	48,9	1	90	3	31	1	10
سيدي علي	0,78	3	6,25	2	7125	2	74,6	2	100	3	79	3	15
تازقايت	1,7	2	6,25	2	10000	2	43,7	1	67	2	38	1	10
ولاد مع الله	1,64	2	6,24	2	0	0	52,6	1	65	2	85	3	10
عشعاشة	0,36	3	11,78	1	5466	3	73,2	2	89	3	62	2	14
نقمارية	1,06	3	11,78	1	11790	2	56,9	2	44	1	56	2	11
خضرة	0,39	3	11,77	1	7928	2	77,1	3	86	3	95	3	15
أولاد بوغالم	1,02	3	11,76	1	7833	2	68,9	2	42	1	67	2	11
عين النويصي	0,27	3	9,28	2	4505	3	67,1	2	82	3	96	3	16
الحسيان	1,06	3	9,28	2	5233	3	81,2	3	100	3	85	3	17
فرناكة	0,8	3	9,27	1	4671	3	64,3	2	57	2	100	3	14
ماسرة	0,93	3	11,91	1	3872	3	72,3	2	99	3	56	2	14
منصورة	1,25	2	12,66	1	10458	2	68,6	2	51	1	38	1	9
طواهرية	0,65	3	11,91	1	2833	3	63,6	2	100	3	65	2	14

عين سيدي شريف	0,79	3	10,79	1	11885	2	66,2	2	76	2	56	2	12
سيدي لخضر	0,66	3	11,94	1	7614	2	78,2	3	100	3	54	2	14
حجاج	0,36	3	12,56	1	6245	3	85,2	3	100	3	84	3	16
بن ع م رمضان	0,76	3	12,86	1	7293	2	74,6	3	100	2	85	3	14
خيرالدين	0,68	3	10,57	1	6673	3	74,7	3	100	2	73	2	14
عين بودينار	0,49	3	10,57	1	6900	3	86,6	3	98	3	82	3	16
صيادة	0,7	3	10,57	1	12157	1	76,7	3	83	3	89	3	14

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات السابقة

المطلب الثالث : تصنيف البلديات حسب درجة الحرمان وعدم المساواة إلى مستويات ثلاث :

ترتيب البلديات:

ا / ترتيب البلديات X=(أكبر عدد من النقاط- أقل عدد من النقاط)/3

X=) 17 – 9) /3= 2.66

ب/ تقسيم البلديات إلى ثلاث أقسام :

المستوى الأول X1

X1 = أكبر عددمن النقاط - X

X1 = 17 – 2.66 = 14.34

المستوى الثاني X2

X2 =X1 - X

X2 = 14.34– 2.66 = 11.67

المستوى الثالث X3

X3 =X2 - X

X3 = 11.67 – 2.66 = 9

جدول رقم 3-22 :ترتيب البلديات

المستويات	البلديات	مجمـوع النقاط
المستوى الأول	مستغانم	17
	مزغران	17
	الحسيان	17
	استيديا	16
	عين النويصي	16
	حجاج	16
	عين بودينار	16
	حاسي ماماش	15
	سيرات	15

	سيدي علي	15
	خضرة	15
المستوى الثاني	بوقيراط	14
	عشعاشة	14
	فرناكة	14
	ماسرة	14
	طواهرية	14
	سيدي لخضر	14
	بن ع م رمضان	14
	خير الدين	14
	صيادة	14
	عين تادلس	13
	سيدي بلعطار	13
	وادي الخير	12
	عين سيدي شريف	12
المستوى الثالث	نقمارية	11
	أولاد بوغالم	11
	السوافلية	10
	الصفصاف	10
	تازقايت	10
	ولاد مع الله	10
	الصور	9
	منصورة	9

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات السابقة

من خلال ترتيب البلديات حسب المستويات الثلاث يتضح لنا أن عدد البلديات التي تعاني الحرمان الشديد و الفقر المتعدد الأبعاد هي 08 بلديات والتي تحصلت على عدد نقاط أقل من 11 نقطة ثم لنجد في التصنيف الثاني أو المستوى الثاني 13 بلدية فقيرة عند مستوى متوسط أما باقي البلديات و التي يقدر عددها بـ11 بلدية والتي هي في وضعية فوق المتوسط والجدول الموالي يظهر توزيع الفقر لكل البلديات بشكل كلي.

جدول وقم 3-23 : درجة الفقرو الحرمان لبلديات مستغانم

	عدد البلديات	عدد السكان	النسبة %
المستوى الأول	11	379 455	44.70
المستوى الثاني	13	340 475	40.10
المستوى الثالث	08	129 070	15.20
المجموع	32	849000	100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعطيات السابقة

يبين الجدول أن 44.70% من سكان بلديات مستغانم يمكن تصنيفها في مستوى أو وضعية فوق المتوسط بعدد إجمالي للسكان يقدر بـ 379455 نسمة أما السكان الذين يعانون الفقر بدرجة متوسطة فتقدر نسبتهم بحوالي 40.10 % بعدد إجمالي يقدر بـ 340475 نسمة من إجمالي عدد السكان أما الفئة التي تعيش وضعية صعبة نوعا ما فتقدر نسبتها بـ15.20% أي 129000نسمة من إجمالي عدد السكان.

شكل رقم 3-3: تمثيل بياني لمستويات الفقر في مستغانم

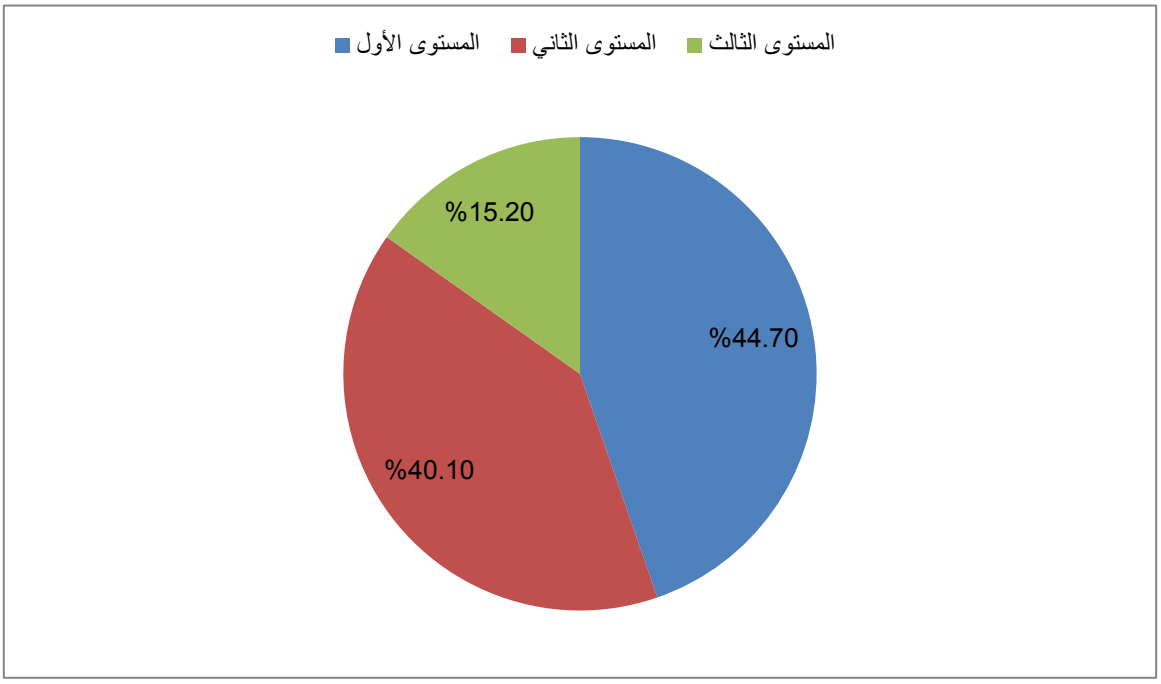

من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول رقم 37.

جدول رقم 3-24 :نسب التعليم ،الصحة ،البطالة لكل مستوى لبلديات مستغانم

المؤشر	التعليم		الصحة		البطالة	
المستوى	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المستوى الأول	754 400	88.85	540 215	63.62	15 510	1.82
المستوى الثاني	79 090	9.31	221 905	26.13	332 600	39.17
المستوى الثالث	15 510	1.82	86 880	10.23	500 890	58.99

من إعداد الطالب بالاعتماد على جدول رقم18

ما يمكن أن يلاحظ من خلال الجدول هو أنه يوجد علاقة عكسية بين وضعية الفقر و مستوى التعليم وكذا الصحة حيث أنه كلما كانت نسب التعليم والصحة مرتفعة أدى ذلك إلى التقليل من حدة الفقر حيث نلاحظ أن هذه النسب مرتفعة في المستوي الأول ثم المستوى الثاني ،كما أن انخفاض هذه النسب يؤدي إلى وضعية صعبة وهو ما يظهر في الجدول من خلال المستوى الثالث.

أما فيما يخص نسب البطالة فهناك علاقة طردية بين وضعية الفقر و نسب البطالة فنلاحظ أنه كلما كانت نسب البطالة قليلة كلما قل مستوى الفقر ومن خلال الجدول تظهر نسب البطالة قليلة في المستوى الأول وبعكس ذلك في المستوى الثاني و خاصة المستوى الثالث و في هذا الترتيب الأخير يعيش الأفراد وضعية متأزمة نوعا ما،كما يمكن الإشارة إلى أن مؤشر النمو السكاني لم يظهر تأثيره على مستويات الفقر بإعتبار أن معدلات النمو كانت في حدود 03% وهي نسبة مقبولة .

خلاصة الفصل:

حقيقة أن مستوى الفقر الذي تشهده الولاية من خلال بلدياتها الاثنان والثلاثون لا يمكن أن يقارن بمستويات الفقر قبل الألفية الثالثة لكن هذا لا يعني أن ما هو محرز قد يرضي الجميع.

وعلى اعتبار أن أكثر من نصف سكان ولاية مستغانم هم سكان الريف فإن هذه الفئة هي الأكثر تضررا و تهميشا فسكان هذه المناطق (المناطق الريفية) لا يعرفون طريقا للعديد من الخدمات كخدمات غاز المدينة و المياه الصالحة للشرب وكذا قنوات الصرف الصحي و حتى الطرقات و إن وجدت الطرقات فأغلب الأحيان تكون غير معبدة، كما أن الفئة الأكثر تضررا من ظاهرة الفقر هي فئة الشباب (59-16) سنة على اعتبار أنها الفئة التي تشكل الأغلبية بأكثر من 63% من مجموع سكان الولاية.

الخاتـــمة العامـــة

خاتمة عامة:

تعتبر ظاهرة الفقر من أهم المشاكل التي تعاني منها الشعوب والحكومات فظاهرة الفقر و بالرغم من التقدم المحرز في شتى المجالات خاصة التقدم التكنولوجي إلا أن الظاهرة لا تزال تنتشر بشكل سريع وخطير إذا لا تكاد تمر الأيام حتى تظهر فئات أو مناطق قد مسها الفقر و لأجل ذلك أصبحت الظاهرة تأخذ حيزا مهما من الاهتمام وذلك للحد من انتشار الظاهرة و لعل أهم ما خلصت إليه الدراسات و البحوث في شأن الظاهرة هو تغير مفهوم الظاهرة من المفهوم الضيق و الذي كان يقتصر على الجانب المادي فقط إلى مفهوم واسع وشامل ليمس جميع ضروريات الحياة وأصبح يأخذفي الحسبان حتي الإقصاء و التهميش و الذي أصبح يعرف بالفقر المتعدد الأبعاد وكذا الفقر البشري، ولعل أهم ما أتفق عليه الباحثون في هذا المجال هو أن للظاهرة أبعاد ومظاهر تجعل من حياة الفرد صعبة و متأزمة كما أن ظاهرة الفقر يمكن قياسها بإستعمال أحد الأساليب العلمية وذلك لأجل توصيف الظاهرة في مقادير كمية يتسنى للأفراد و الحكومات محاصرة الظاهرة من خلال معرفة عدد الفقراء و أماكن تواجدهم بغية تقديم لهم أفضل الحلول كما أن الظاهرة تعرف لها عدة أسباب و كذا تختلف مظاهرها من مكان لآخر ومن منطقة لأخرى لعل من أهم أسباب انتشار الفقر هو النمو السكاني المتزايد في ظل ركود اقتصادي متدهور و كذا اللامساواة و البيروقراطية ....إلخ ومن أهم مظاهرها نقص خدمات التعليم والصحة و كذا انتشار البطالة و نقص الخدمات الاجتماعية كالسكن و المياه وكذا قنوات الصرف الحي ...إلخ

كما أن الظاهرة تأخذ نصيبها في الحياة اليومية للمواطن الجزائري الذي ما فتئ يعرف الفقر من خلال الانتشار المتزايد للظاهرة، فعلى الرغم من كل الإمكانيات المتوفرة و كذا المجهودات المبذولة إلا أن الظاهرة في البلاد تعرف توسعا مستمرا و ذلك لفشل كل السياسات المنتهجة من طرف المسؤولين القائمين على شؤون الدولة.

كما أن البلديات الأكثر تعرضا للظاهرة هي البلديات النائية و التي تعاني من محدودية موارد ميزانيتها فهناك مناطق أو بلديات لا يزال مواطنوها يقطعون عدة كيلومترات للوصول إلى المستشفيات بالبلديات المجاورة لها و هو حال مثلا بلديات نقمارية، أولاد بوغالم، خضرة الذين يتنقلون لبلدية سيدعلي وحتى إلى بلدية مستغانم وحتى سكان عشعاشة بالرغم من وجود مستشفى 60 سرير بها إلا أن غياب الخدمات بسبب انعدام الأطباء الأخصائيين وكذا التجهيزات اللازمة، كما أن هناك بلديات و للأسف لا توجد بها ثانويات و هو حال بلدية تازقايت، أولاد مع الله، نقمارية.... إلخ وهو ما يصعب الحياة على مواطني هذه البلديات. ومن خلال نتائج القياس المتوصل إليها نلاحظ أن لا يزال الاهتمام الكلي بعاصمة الولاية أي بلدية مستغانم ومن الصدف أن بلدية مستغانم احتلت المرتبة الأولى في التصنيف حسب المستويات وكذا الترتيب الكلي ما يعكس الواقع المعاش والذي

يبرز اهتمام السلطات بعاصمة الولاية و إهمال المناطق الأخرى. والمفارقة الوحيدة التي شدة انتباهنا بخصوص نسبة البطالة التي اعتمدنا عليها في مؤشر الشغل هي بلدية الصفصاف ، إذ أنها احتلت المرتبة الأولى بنسبة بطالة ضعيفة جدا حتى أن النسبة اعتبرت نسبة شاذة أو استثنائية مقارنة بباقي بلديات الولاية.

كما أن محاولة تحليل و قياس الفقر تم من خلال تحديد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في تحديد عدد الفقراء و كذا أماكنها وذلك لأجل إيجاد الحلول اللازمة لهم و هو ما تم في الدراسة السياسية للظاهرة في جانبها التطبيقي.

ومن خلال البحث تم توصل إلى صحة الفرضية الأولى من خلال تعدد مفاهيم ظاهرة الفقر، فيمكن الاعتماد على المفهوم الضيق و الذي يرتكز أساسا على فقر الدخل أو المفهوم الواسع من خلال أبعاد الظاهرة و الذي يعرف بالفقر المتعدد الأبعاد، كما تختلف نظريات الظاهرة فهناك النظرية الفردية و كذا النظرية الاجتماعية بالإضافة للنظرية الدينة.

كما توجد عدة طرق لقياس الظاهرة كل حسب الأهداف المسطرة أو التي نريد الوصول إليها من خلال هذا القياس.

بالإضافة إلى صحة الفرضية الثانية، فقد تبين أن ظاهرة الفقر مست البلاد عبر مختلف الفترات، وأهم مرحلة كانت مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر، و بعد الاستقلال انخفضت حدة الظاهرة و هذا بعد بذل السلطات لجهود جبارة من أجل التقليل من الظاهرة و الحد من خطورتها.

كما أن الدراسة أثبتت صحة الفرضية الثالثة فمن خلال المؤشرات المعتمدة في البحث تم التوصل إلى وجود تفاوت في نسب ظاهرة الفقر بين مختلف البلديات وذلك من خلال المستويات الثلاثة للفقر المعتمدة وهنا يمكن الإشارة إلى المستوى الثالث و هو المستوى الأكثر حرمانا مقارنة بالمستوي الأول والثاني و هذه البلديات هي على التوالي:

بلدية نقمارية، أولاد بوغالم، السوافلية، الصفصاف، تازقايت، ولاد مع الله، الصور، منصورة.

و اعتمادا على النتائج المتوصل إليها يمكن وضع بعض الاقتراحات:

- نقترح إعادة النظر في توزيع الميزانيات نحو البلديات الفقيرة.
- بناء ثانويات ببلديات سيدي بالعطار، تازقايت، ولاد مع الله، نقمارية، الطواهرية، عين سيدي شريف، عين بودينار لعدم وجود ثانويات بها.

- إيصال شبكة غاز المدينة لكل من بلديات: الصور، واد الخير، السوافلية، الصفصاف، تازقايت، نقمارية، عين بودينار.

وكذا تفعيل الاستفادة من هذه الخدمة بكل من بلديات خضرة، عشعاشة، أولاد بوغالم (تم إنجاز الشبكة دون الاستفادة من خدماتها) بالإضافة إلى توسيع شبكة غاز المدينة بالبلديات الأخرى.

- توفير الخدمات الصحية اللازمة خاصة بمستشفيات عشعاشة، سيدي علي، مستغانم، فمستشفى عشعاشة مثلا الأطباء لا يحبذون العمل به بسبب بعد المسافة و كذا لعدم وجود السكنات الوظيفية بها.
- الاهتمام بالمناطق الريفية أكثر

قائـــمة المراجـــع والملاحق

أولا: المؤلفات

1. إسماعيل قيرة، بن قاسم سلاطنية، علي غربي، عولمة الفقر، مجتمع الفقراء و المحرومين، دار النشر و التوزيع، القاهرة، 2003.
2. بن أشهر عبد اللطيف ، تكوين التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين 1930-1963 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1979.
3. بهلول محمد بلقاسم ، القطاع التقليدي والتناقضات الهيكلية في الزراعة بالجزائر ، الشركة والوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1976.
4. ثيودور شزلتر، كيفية التنمية البشرية، ترجمة سميرة بحر، مكتبة الوعي العربي، الفجالة، 1981ص.
5. رضا العدل ،فرج عزت، محمد بسيوني، التنمية الاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، 1999.
6. صحيح البخاري –كتاب الزكاة –باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا.
7. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2002-2003.
8. عدنان حسن حارث، أسباب الفقر في العالم الإسلامي و دور التربية في التنمية، دار المجتمع للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، 1994.
9. عدنان داود محمد العذاري، هدى زوير مخلف الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار الجديد للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ط1.
10. علي حسين سبكشي، العولمة، النظرية بلا نظر، مطبعة المدينة جدة، يناير 2001.
11. علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس و السياسات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2005.
12. علي وهب، خصائص الفقر و الأزمات الاقتصادية في العالم الثالث، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1996.
13. محمد حسن باقر، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، 1996.
14. محمد كاظم المهاجر، الفقر في العراق قبل و بعد حرب الخليج، الأمم المتحدة، الإسكوا نيويورك، 1996.
15. مصطفى زايد ، التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1986.

ثانيا: الأطروحات

1. توبين علي ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي ، النمو الديموغرافي وأثره على التنمية الاقتصادية.
2. حاجي فطيمة ، رسالة دكتوراه ، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014.
3. حالة الجزائر (1970-2002) ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية 2004/2003.
4. حصروري نادية، تحاليل الفقر في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009.
5. حفصي بونبعوياسن ، مكافحة الفقر كعامل اجتماعي في ظل التنمية المستدامة حالة صندوق الزكاة في الجزائر ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع تحليل اقتصادي 2010-2011.
6. عصام الطاهر، قياس و تحليل أثر برامج التكييف الهيكلي على فئات المجتمع ذات الدخل المحدود في الأردن، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 1999.

ثالثا: المقالات و المجلات

1. أراء سياسية وقانونية في بعض قضايا الأزمة ، ديوان المطبوعات الجامعية 1995.
2. أ.د البشير عبد الكريم، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل، النمو الاقتصادي و الفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الحادي العشر، جامعة حسيبة بن بوعلى شلف، 2013.
3. الزبير عروس، المجتمع المدني، الإدارة، الرأي والفقراء الجدد، دوريات مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي، العدد53، الشركة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر 2000.
4. الزبير عروس ، المجتمع المدني ، الرأي والفقراء الجدد ، دوريات مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي ، العدد 53 ، الشركة الوطنية للنشر والإشهار ، الجزائر 2000.
5. ايناتج ايبونج هارستروب ،الفقر ، تركيز جديد مناهضة وإزالة الفقر ، تقرير اجتماعات الجزاء عن القضاء على ظاهرة الفقر وتوفير سبل العيش المستدام في الدول العربية ، سوريا 1996.
6. بدر صالح عبيدة محمد، النموذج القياسي للفقر الجمهورية اليمنية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع عشر، القاهرة، 1996.
7. بن ناصر عيسى، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، الفقر و التعاون، الجزائر، العدد2.
8. سوزان حسن أبو العينين، الفقر في الدول العربية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2004.

9. د عبد السلام دحمان اللوح و د محمود هاشم عنبر ، علاج مشكلة الفقر دراسة قرآنية موضوعية ،مجلة الجامعة الإسلامية ،سلسلة الدراسات الإسلامية ،المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، يناير 2009.
10. د. ناصري عبد القادر، الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة قبل سنة من انتهائها العدد الثاني عشر، 2015 .

رابعا: المداخلات العلمية

1. د شريف خياط، أ عبد المالك مهري، مشكلة الفقر في الوطن العربي و إشكالية محاربتها، جامعة 8 ماي 1995 قالمة2008.
2. علجية محمد، أ- بن نوي مصطفى ، إستراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة، جامعة الأغواط و بلحميدي سيد علي المركز الجامعي خميس مليانة .
3. ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة والفقر في مصر، ملتقى دولي، قضايا العولمة و تأثيرها على الدول النامية ، الجمعية المصرية للاقتصاد القياسي والإحصاء ، القاهرة 2006 .

خامسا:التقارير

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " تقرير التنمية البشرية لسنة 2000" .
2. بان كي مون، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، نيويورك،2010.
3. تقرير التنمية البشرية ، مصر ، معهد التخطيط القومي .
4. تقرير الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2015 رقم 740.
5. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 1999.
6. تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، الأمم المتحدة، 2010.
7. مركز الأبحاث الإحصائية ، الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، أنقرة 2015 .

سادسا: مواقع الانترنت

1. الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة إحصائية 1962-2011 الصحة ، ص 108 www.ons.dz

باللغة الفرنسية

1-ABDELMAJID BOUZIDI(2000) les anneés 90 de l'économe algerienne , alger , ENAG .

2- ANNUAIRE STATISTIQUE DE L'ALGERIER N19 , ALGER 2001 .

3-Banque Mondial (2002), Note Technique, Mesure et analyse de la pauvret,

www.worldbank.org/poverty/data

4-David Gordon and Paul Spicker, "The International Glossary on Poverty", Zed books LTD, New York, 1999.

5-MINISTERE DE LA PLANIFICATION ET DE L'AMENAGEMENT DE TERRITOIRE , DEUXIEME PLAN QUANQUENNAL (1985-1989) ALGER.

الملحق رقم 01: حدود و بلديات مستغانم